الحجاز

هذا الحجاز تأ ملوا صفحا ته سِفرُ الو جودِ و معهدُ الآ ثارِ

تحقيق أميركي: هكذا حمى الخداع السعودي بن لادن من تبعية تفجيرات الخبر



انتهى التضليل السعودي، ولكن..

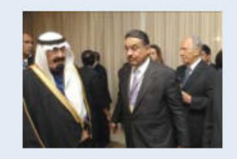


الكوبري: حصاد الإصلاح السعودي



تهديدات باعدامات متبادلة بين السعودية والعراق

(مكرمة) و(منوّرة) رغماً عن الوهابية!



تل أبيب والرياض: نظرة فلقاء فتطبيع

درس وهابي في الوطنيّة!



صيف سعودي ساخن بلبنان

آل سعود هم مصدر تشدد الوهّابية



بدأت اليمامة ٢ والفساد يتواصل



توتر بين طهران والرياض: الى أين؟

هذا العدد

دولة المسافة الواحدة

في لبنان، وحده دون سواه، يتلو السفراء السعوديون آية من غير كتاب الله عزّ وجل (نحن نقف على مسافة واحدة من جميع الأفرقاء)، فكلما جاء سفير جديد كرّر ما تلاه سلفه على اللبنانيين من ألواح دبلوماسية، حتى أصبحت مرفقة ضمن أوراق الإعتماد التي يقدّمها السفير السعودي..

الغريب في المشهد اللبناني، أن إضاءة إشارة المرور لليسار والانعطاف مباشرة وبصورة حادة لليمين باتت عرفاً يجمع عليه كل السياسيين اللبنانيين، إذ لاشيء ثابت وحقيقي في المعادلة اللبنانية، بل عدم الثبات وحده الثابت في هذه المعادلة..

السعودية مثلاً، ترفع شعار (المسافة الواحدة من كل الأفرقاء اللبنانيين) وتضيف عليه (إحترام السيادة اللبنانية وإرادة الشعب اللبناني الشقيق)، ولا ترى في ذلك سوى إلتزام حرفي وأمين لممارسة السيادة السعودية بكل ضروبها على الأرض اللبنانية..

رفع حلفاؤها في قوى ١٤ آذار شعار (حرية وسيادة واستقلال)، وصدّق العالم بأنه الشعار الإنقاذي للبنان، الذي سيخرجه من دوامة التدخّلات الإقليمية والدولية..ومنذ خرجت القوات السورية من لبنان، كان قادة (ثورة الأرز) يبتهجون بأنهم من أعاد للبنان سيادته وحريته واستقلاله..ولكن تبيّن لاحقاً أن هذا الشعار لا يشتغل إلا في اتجاه واحد، ولا يستهدف سوى سورية وحدها، فقد فتح الشعار أبواب لبنان على مصراعيها لتدخّلات بأشكال أخرى فجّة ومثيرة للإشمئزاز..

فمنذ خروج سورية من لبنان، أصبح الأخير مسرحاً سعودياً وأميركياً، فزيارات الوفود الدبلوماسية والأمنية والعسكرية الى بيروت لا تتوقف، وباتت السياسة في لبنان عهدة خارجية بامتياز، فتارة يعدّ الأميركي أجندة الأفرقاء في الموالاة، وتارة يقرر السعودي ما يجب على الحكومة فعله..هذا قبل أن يأتي موعد الإنتخابات في ٧ يونيو الماضي.

قبل أيام من الإنتخابات تنبّه المراسلون الأجانب في بيروت إلى أن تحضيرات الفرقاء اللبنانيين للإنتخابات تجري خارج الجغرافيا اللبنانية، بدءً من تدخّلات السيدة الفاضلة سفيرة الولايات المتحدة ميشيل سيسون التي كانت تعقد الاجتماعات المتواصلة مع قادة الموالاة لحسم قوائم المرشّحين، وصولاً إلى كمية (الكاش) المطلوب سعودياً في الحملات الإنتخابية، حتى أن صحيفة (نيويورك تايمز) ذكرت بأن هذه الانتخابات تعتبر الأكثر فساداً في تاريخ لبنان، بناء على ما حصلت عليه من معلومات حول حجم التمويل السعودي في هذه الانتخابات والذي بلغ ٧٥٠ مليون دولار..الصحافة اللبنانية كانت أقرب إلى مصادر أخبار التمويل السعودي وآثارها في الدوائر الإنتخابية، وقدّرت ما دفعته الحكومة السعودية بـ (مليار دولار) فقط لا غير.

ونتيجة لذلك، حقّقت السيادة السعودية في لبنان أكبر منجز لها في الألفية الثالثة، وقبضت بـ (مليار إنتخابي) بضاعة السيادة اللبنانية. هل توقف الأمر عند هذا الحد؟ بالطبع كلا، ولن يكون غير كلا جواباً لأصحاب (الحرية والسيادة والإستقلال). فبعد أن كانت السعودية الناخب الرئيسي في الإنتخابات اللبنانية، وهي من خرج منها منتصراً، فلا بد أن تكون، ولها مطلق الحق السيادي في ذلك، المسؤولة عن تأليف الحكومة..ولا عزاء للجنرال ميشيل عون الذي نعى استقلال لبنان، حين تساءل عن المكان الذي تصنع فيه الحكومة. الجواب في عهدة دولة الرئيس المكلّف سعودياً سعد الحريري الذي طار مرات عدة الى الرياض كيما (يتدارس) مع المسؤولين السعوديين موضوع تشكيل الحكومة اللبنانية الجديدة..

ولأن حرية وسيادة واستقلال لبنان تستوجب تشاورات الـ (سين سين)، فقد باتت القوى السياسية موالاة ومعارضة خارج معادلة الحكومة اللبنانية الجديدة..صارت الرياض باعتبارها الفائز في الانتخابات اللبنانية هي من يقرر نسب التمثيل في الحكومة لا على قاعدة الأحجام السياسية أو الشعبية لكل فريق، بل على أساس ما تسفر عنه (التسويات) بين دمشق والرياض..

يمّم اللبنانيون جميعاً وجوههم قبل الرياض، بانتظار ما يحمله إليهم الرئيس المكّلف سعودياً من بشارات تنجيهم من أزمة حكم وشيكة..كان حقاً مثيراً مشهد الموفدين السعوديين الى دمشق وبيروت في محاولة لإقرار الصيغة السعودية للحكومة اللبنانية..

فلم يعد شعار (حرية وسيادة واستقلال) لبنان يشكّل عائقاً أمام كثافة الحضور السعودي في معادلة الحكم اللبناني، بل لا يشعر السعوديون ولا الحريري بالحرج وهم يقطعون المسافات السيادية بين بيروت والرياض في محاولة لفرض واقع على الأرض اللبنانية..كل ذلك يجري في الهواء الطلق، ولا ضير سعودي إزاء ما تكتبه الصحافة اللبنانية عن الدور السعودي الحاسم في ملف تأليف الحكومة..

زيارة مستشار الملك عبد الله الأمير عبد العزيز بن عبد الله والوزير (السفير السابق) عبد العزيز خوجه الى دمشق لم تبحث في شؤون العلاقات السعودية ـ السورية، فتلك متوقفة على استجابة دمشق لمطالب الرياض حيال الشأن اللبناني بكل تفاصيله وتعقيداته بما فيها الموقف من سلاح حزب الله، والسلاح الفلسطيني خارج المخيمات، وفك التحالف مع إيران، وعملية السلام مع الكيان الإسرائيلي..وهي ذات الموضوعات على جدول أعمال القمة الثنائية بين الملك عبد الله والرئيس السوري بشار الأسد..

في كل الأحوال، إنها لحظة سعودية بامتياز، فالديمقراطية اللبنانية توافقية كانت أم تلفيقية تشهد اختبار جديداً، مع نوايا مبيّتة بتحويل لبنان إلى مشروع اقتصادي سعودي، يراد عمّا قريب استثماره سياسياً وسيادياً، بحيث يصبح جاهزاً لكل ما خشي اللبنانيون منه من توطين للفلسطينيين، وسلام مع الكيان الإسرائيلي (وهو ما تتغياه التهدئة المفتعلة حالياً في لبنان)، وصولاً إلى تثبيت شكل مطوّر للوصاية..على الطريقة السعودية.

وأخيراً: عشتم وعاشت السيادة السعودية في لبنان.

لا سياسية ولا إقتصادية!

معوّقات الإصلاح: وجود عائلة مالكة مستبدّة!

يحي مفتي

أغلقت زيارة الرئيس الأميركي باراك أوباما إلى الرياض الشهر الماضي الأبواب أمام أية إمكانية للضغط على النظام السعودي من أجل تبني (القيم الديمقراطية) و(العدالة) بحسب ما جاء في تصريحات أوباما إزاء الإحتجاجات التي أعقبت الإنتخابات الإيرانية في ١٢ يونيو الماضي.

باتت العائلة المالكة خارج التغطية الديمقراطية الأميركية، لأن ثمة (فحشاً أميركياً) في التعاطي السياسي مع قضايا منطقة الشرق الأوسط. في الرؤية الأميركية، بات الإصلاح السياسي في السعودية شأناً داخلياً، فيما شهد العالم بأسره (الإعصار الإعلامي) الذي ضرب إيران بعد الإنتخابات، إلى درجة أنه كان الفاعل الرئيسي في تحريك التظاهرات الاحتجاجية على نتائج الإنتخابات، وتظافر قادة الغرب على تأجيج الشارع الإيراني بتصريحات ملغومة، ليس تلبية لنداء الضمير الديمقراطي بل لتحقيق مآرب سياسية باتت معروفة، ليس أقلها إزاحة أكبر عقبة في طريق التسوية في الشرق الأوسط.

داخلياً أيضاً، يعاد تشغيل المسوّغات القبيحة شكلاً ومضموناً لـوأد الحـراك الإصـلاحـي في السعودية، التي ما فتئت تغذي مثل هذه المسوّغات لدى الغربيين، الجاهزين عملياً لقبول أي مبرر لتعطيل التحوّل السياسي. ولأن الإصلاح السياسي بالمقاييس الغربية هو ما يقوم على الإنفتاح الثقافي والإقتصادي على الغرب، فإن البعد السياسي يصبح ممقوتاً إذا ما أضرّ بمصالح الغرب الحيوية.

ما يتم تسويقه سعودياً لحكومات غربية، يعتقد زعماً بأنها تهتم بتحسين شروط علاقتها بالسعودية بفعل الوصمة السياسية التي تلاحق تلك الحكومات بسبب تحالفها مع نظام شمولي رجعي ومستبد، أن ثمة معوّقات رئيسية تحول دون تحقّق الإصلاح السياسي، ومن بينها الخلافات داخل العائلة المالكة، ومعارضة التيار الديني المتشدّد.

تؤسس الخلفية السياسية لأخطاء متسلسلة، وتبدأ بتثبيت حقيقة زائفة بأن لدى الملك عبد الله، أو أي من أمراء العائلة المالكة الآخرين، رغبة في الإصلاح السياسي، بناء على تغييرات شكلية ثبت بأنها ليست سوى إجهاض متعمد لفرص الإصلاح. ولذلك، يمكن إستعادة ما ذكرناه في أعداد سابقة بأن السعودية ستكون آخر بلدان الشرق الأوسط التي يمكن أن تشهد تغييرات سياسية حقيقية.

وإذا كان ثمة ما يدعو للحديث عن معوقات في هذا البلد في موضوع الإصلاح السياسي، فإن النقطة الجوهرية في التحليل تبدأ من نفي وليس إثبات أية رغبة بالإصلاح لدى الملك أو من دونه من الأمراء، دع عنك التقسيم الساذج داخل أجيال الأمراء، على أساس ليبرالي ومحافظ، فقد أظهر من يوصفون بالأمراء الليبراليين تشدّداً غير مسبوق في قضية الإصلاحيين الذين جرى اعتقالهم في ١٦ مارس ٢٠٠٤.

مايقال عن خلافات داخل العائلة المالكة لم يكن على صلة مباشرة أو حتى غير مباشرة بموضوعة الإصلاح، بل غالباً ما كانت ومازالت الخلافات تدور حول (تقاسم السلطة). وعلى أية حال، فإن تلك الخلافات حسمت في الشهور الماضية بعد أن توصّل الملك والجناح السديري إلى توزيع مبكّر للحصص في الدولة، فقد تولى الأمير مشعل بن عبد الله إمارة نجران، فيما تولى إبنه الأمير متعب رئاسة الحرس الوطني بالنيابة، وفي المقابل أصبح الأمير نايف نائباً ثانياً، فيما بات إبنه الأمير محمد بن نايف الوزير الفعلي للداخلية، والأمير خالد بن سلطان وزيراً للدفاع.

الخلافات داخل العائلة المالكة لم تكن عائقاً أمام الإصلاح، فلو كان الأمر كذلك، لرأينا بعد تقاسم الحصص بوادر إصلاحية ولو على مستوى منخفض

وهنا تبدو الدلالة واضحة على أن الخلافات داخل العائلة المالكة لم تكن عائقاً أمام الإصلاح، فلو كان الأمر كذلك، لرأينا بعد تقاسم الحصص بوادر إصلاحية وإن على مستوى منخفض. على العكس تماماً، فقد لحظنا تشدّداً علنياً مع قدر غير مسبوق من التبجّح من جانب الأمير نايف الذي أكّد في أكثر من مناسبة على معارضته لمبدأ الإنتخاب، ومشاركة المرأة. بل ما يزيل الغموض لدى المراقبين هو قرار تأجيل الإنتخابات لنصف أعضاء المجالس البلدية، والتي جاءت عقب عملية التسوية بين الملك والجناح السديري.

وفيما بقي الملك أسير هزاله وهشاشته السياسية، بدا الأمير نايف أكثر تشدّداً ليس في موضوع قيادة المرأة للسيارة، ولا مشاركتها في مجلس الشورى فحسب بل في كل ما له علاقة بتغييرات سياسية من أي نوع. وليس مستغرباً، والحال هذه، أن تتعزز القناعة بأن ما قيل عن مكافحة الفساد في الدولة من قبل الملك لم يكن سوى جزء من معركة داخلية على السلطة. ورغم ذلك، لم تحقق أي من (لجنة النزاهة) ولا (هيئة مكافحة الفساد) أي منجز في هذا الملف، منذ تشكيلهما، مع أن ثمة ما يدعو لعملهما بكثافة عالية خصوصاً بعد الطفرة الثانية التي شجّعت الأمراء على المزيد من الفساد ونهب المال العام. لا، لم يحدث أي من ذلك، ولن يكون هناك محاسبة ولا نزاهة ولا مكافحة، فقد حسم الإتفاق بين الملك والجناح السديري الموضوع.

ما يقال عن أن الملك عبد الله محاط بأمراء نافذين في العائلة المالكة يعارضون الإصلاح، ليس سوى الصورة التي يراد لها أن تنعكس في

الإعـلام الخارجي، بما يجعل للتجاذب السياسي بطابعه الثنائي جدوى في الموضوع الإصلاح، إذ لو كان هناك إتفاق على الإصلاح أو عدمه لكان الأمر مختلفاً.

الملك يريد الإصـلاح وهـنـاك مـن يعارض ذلك، هكذا يبرر حتى لحكومات غربية تحالفها مع الأنظمة الشمولية في المنطقة، بالرغم من أن الأدلة على الميول الإصلاحية لدى الملك لا تقدّم على أنها قاطعة، بل غالباً ما ينظر إليها على أنها قائمة تمنيات، وأن ثمة في الأفق ما يبشّر بإرادة مستقبلية مفتوحة بالإصلاح، ولكن كيف، ومتى؟ فلا أحد يعلم. وحقيقة الأمر، أن تلك الإرادة غير موجودة، وغاية مافي الأمر، أن الملك عبد الله، شأن ملوك سابقين، أراد امتصاص (الهبّة) الداخلية بعد حرب العراق عام ٢٠٠٣، وانطلاق موجة العرائض الشعبية المطالبة بالإصلاح، فتحوّل فجأة إلى ملك الإصلاح ورائده وزعيمه، ريثما تنهي وزارة الداخلية مهمتها في قمع جماعات العنف، والتيار الاصلاحي. ومع أول تباشير استعادة الدولة لتوازنها الداخلي والخارجي، تبدّلت اللهجة السياسية لدى الملك والأمراء، بدأت بتصريحات سعود الفيصل يتّهم فيها الإصلاحيين بأنهم يهددون الوحدة الوطنية وبالعمالة للأجنبي (بالسخرية القدر)، وأملى الأمير نايف على الإعلام مصطلح (التطوير) بدلاً من (الإصلاح) الذي أصبح استعماله محظوراً يعاقب عليه القانون، بحسب تعليمات شفهية الى رؤساء تحرير الصحف المحلية.

أين الملك من ذلك كله؟ كان الصمت جوابه، والقبول بما يقوم به أخوه وزير الداخليه موقفه، كما تخلى هو الآخر عن استعمال كلمة (إصلاح)، التي لم تفارق لسانه قبل السادس عشر من مارس ٢٠٠٤.

وإذا تجاوزنا البعد السياسي في الإصلاح، فهل تغيّر الحال في الحقل الإقتصادي؟

مع إعلان الحكومة عن عدد السكان الأصليين في البلاد والبالغ عددهم ١٨ مليون نسمة، يجب أن نتذكر بأن نسبة البطالة مازالت تتجاوز ٢٠ بالمئة (أنظر هذا العدد)، وهناك ما لا يقل عن ٦٥ بالمئة من المواطنين لا يملكون سكناً، دع عن تدني الخدمات العامة في الصحة والتعليم والماء. يتذكّر المواطنون من غرب البلاد إلى شرقها أن مستشفيات الحكومة تعاني من نقص في الدواء وتدني مستوى العلاج، فضلاً عن هروب المرضى من بعض المستشفيات لافتقادها الى أجهزة تكييف، وبعض المرضى يجلبون معهم أجهزة تكييف متنقّلة، أما أزمة المياه والمجاري الصحية فحدّث ولا حرج.

السعودية صاحبة أكبر اقتصادي عربي صحيح، ولكن ما هو صحيح أيضاً أن هناك ملايين من المواطنين يحتاجون إلى وظائف ومساكن وتعليم وصحة، وقد سمعنا كثيراً عن استعداد للإنفتاح الاقتصادي على الخارج من أجل جذب المستثمرين بما يتيح وظائف للعاطلين عن العمل، ولكن كما يقول العراقيون (خير لك أن تسمع عن المعيدي من أن تراه)، فخبراء الاقتصاد المحليون والأجانب يرقبون باستغراب ارتفاع وتيرة البطالة، فيما لا انعكاس ملحوظ لاستثمارات اقتصادية على الداخل. فالصورة التي شاهدها كثيرون في أرجاء العالم صور تجمهر الآلاف من العاطلين عند عدد من الوزارات والإدارات الحكومية من أجل حفنة من الوظائف. وإليك مقتطفات من قصص المعاناة التي يعيشها الناس في هذا البلد بحثاً عن لقمة العيش منذ بدء الطفرة الثانية سنة ٢٠٠٤:

ـ في يوليو ٢٠٠٦، نشرت صحف محلية خبراً عن تجمهر ٥ آلاف من طلاب الثانوية أمام مركز تدريب الأمن العام في مكة المكرمة للحصول على وظيفة جندي.

ـ في مارس ٢٠٠٨ نشرت صحفية الحياة تقريراً عن آلاف السعوديين الذي يجوبون دول خليجية خصوصاً قطر والكويت بحثاً عن فرص وظيفية بعد (فقدان الأمل) في العثور على وظائف في بلادهم. وتجمّع عدد كبير من السعوديين والسعوديات عند مبنى وزارة التربية الكويتية بعد اعلانها عن ثلاثة آلاف وظيفة، في تخصصات مختلفة وللجنسين.

إذا كان الملك عبد الله عاجزاً عن تنفيذ (أجندته) في الإصلاح السياسي فماذا عن الإصلاح الإقتصادي، وهل لخلافات العائلة والتشدد الديني دخل في ذلك أيضاً؟

ـ في أغسطس ٢٠٠٨ تجمهر عدد من أولياء أمور خريجات متقدمات على الوظائف النسائية في حفر الباطن أمام مكتب الخدمة المدنية بحفر الباطن بصورة يومية بعد استبعادهن لأسباب غير معروفة، ما اضطر موظفو الفرع للاستعانة بالدوريات الأمنية. من جهة ثانية، أدى ازدحام عدد كبير من المتقدّمات لدى فرع وزارة الخدمة المدينة القسم النسائي في أبعها الى اغماء بعضهن بسبب الاختناق وطول الانتظار والاحباط النفسي من قرارات القبول المحدودة

ـ في مارس الماضي، تجمع عدد من خريجي معهد الأكاديمية الدولية للعلوم الصحية بحائل بمنطقة حائل أمام مبنى فرع وزارة الخدمة المدنية بحائل مطالبين بتعيينهم على وظائف وذلك بعد تخرجهم لأكثر من عام ووعود الوزارة لهم رغم اجتيازهم لاختبار الهيئة السعودية للتخصصات الطبية.



اوباما ينحني للنفط والجهل معاً!

ـ في إبريل الماضي تجمهر أحد عشر ألف موظف وموظفة من وزارة التربية والتعليم يحملون هماً واحداً، و يعيشون على أمل واحد، وهو تحسين وضعهم الوظيفي الذي تجمد منذ أكثر من خمسة عشر عاماً، بعد أن رفعوا شكواهم الى كل الجهات المسؤولة ولكن معاناتهم استعصت عن الحل بين الوزارات الثلاث (المالية، والخدمة المدنية، والتربية والتعليم)، وبقيت وظائفهم ورواتبهم كما هي دون تغيير.

ـ في يونيو الماضي سرت أنباء واسعة عن اعتزام عدد من خريجي التخصصات الصحية تنظيم تجمع أمام وزارة الصحة للمطالبة بتعيينهم ، بعد مضي فترة طويلة على تخرجهم .وكان ملف تعيين الخريجين احد الملفات الساخنة التي تسلمها وزير الصحة الجديد الدكتور عبدالله الربيعة من سلفه الدكتور حمد المانع .

هذه بعض أجزاء من المعاناة التي يعيشها ملايين الناس في هذا البلد وبصورة يومية، وفي فم كل واحد منهم سؤال عن مصير الطفرة النفطية الثانية، التي سمعوا عنها ولم يروا آثارها في حياتهم.

والسؤال: هل كل للخلافات داخل العائلة المالكة دخالة مباشرة في تعطيل الإصلاح الإقتصادي؟

إذا كان الجواب بنعم، فذلك يطعن في كفاءة الملك نفسه، لأنه يبدو عاجزاً بصورة شبة كاملة عن القيام بمهام الحكم، بما يتطلب عزله، لأنه إذا كان غير قادر على تحقيق الحد الأدنى من متطلبات الرفاه الاقتصادي أو لنقل مستوى معيشي بمعدلات مقبولة، فذلك يعني أنه يفتقد للأهلية التي تضعه في مقام (ولاية الأمر)، وإذا كان الجواب بلا، فإن هناك ما يدعو للقول بأن ثمة تواطؤ بين الملك والجناح السديري على الفساد المالي والإداري، وهذا أيضاً يدحض أي مبرر عن دعوى التوجّه الإصلاحي لدى الملك عبد الله.

بدأت اليمامة ٢.. والفساد يتواصل!

هيثم الخياط

لا يبدو أن حملة الانتقادات الواسعة التي رافقت (صفقة القرن) العشرين المعروفة بإسم (اليمامة) التي تم إبرامها بين السعودية وبريطانيا العام ١٩٨٥ قد أثّرت على وتيرة تنفيذ المراحل المقررة للصفقة. فبالرغم من الصدمة التي أحدثتها وثائق دامغة عن حجم الرشى الهائلة التي حصل عليها أمراء سعوديون وأجانب من وراء الصفقة، وأخطرها حصول رئيس مجلس الأمن الوطني الأمير بندر بن سلطان، السفير السابق في واشنطن، على ملياري دولار ما أثار جدلاً واسعاً في الإعلام البريطاني حول حجم الفساد المالي الذي رافق الصفقة منذ بدايتها، والتي أصابت صدقيّة القضاء والقيم الديمقراطية في بريطانيا في الصميم، خصوصاً بعد أن قرر رئيس الحكومة البريطاني السابق توني بلير إيقاف عمل مكتب التحقيقات في الغش التجاري تحت عنوان (المصلحة الوطنية).. نقول بالرغم من ذلك كله، فإن اليمامة ماضية في طريقها.

وفيما يناضل القضاء البريطاني من أجل الدفاع عن صدقيته ونزاهته واستقلاله في وجه المخالفات المالية الفاحشة، حيث مازال الملف مفتوحاً في ظل صمت متعمّد من مسؤولين في وزارة الدفاع البريطانية ومدراء في شركة (بريتيش أيروسبيس وبي أيه إي سيستمز)، فإن الأمير بندر بن سلطان الذي اختار لويس فريه، مدير الأف بي آي الأميركية، محامياً للدفاع عنه أمام المحاكم البريطانية، فإن صفقة القرن الجديدة بعنوان (سلام) بين السعودية وبريطانيا تسير دونما ضجيج إعلامي، ريثما تتكشّف، ربما بعد سنوات طويلة، وثائق عن الفساد المالي، والوجوه الجديدة (الوسطاء) الذين سيتولون مهمة نقل الأموال إلى حساباتهم البنكية، أو إلى حسابات سريّة في بنوك سويسرية وأوروبية أخرى، قبل أن تصل في نهاية المطاف الى حسابات المستفيدين الرئيسيين والمباشرين.

وكانت وكالة رويترز قد ذكرت في ١٨ يونيو الماضي بأن السعودية تكثف جهودها للحصول على طائرات مقاتلة متطورة لتجديد أسطولها القتالي (وسط مخاوف أمنية متزايدة في منطقة الخليج بشأن ايران). وإذا كانت الوكالة قد اجتهدت في تبرير إبرام الصفقة السعودية، ووضعتها في سياق التوترات الأمنية الراهنية في المنطقة، فإن حقيقة الأمر غير ذلك، وأن الصفقة لم تكن خاضعة لظروف سياسية وأمنية في المنطقة، خصوصاً وأن ترتيبات صفقة (سلام) بين الرياض ولندن قد بدأت منذ سنتين على الأقل. نشير هنا إلى أن الصفقة الجديدة تتألف من شراء ٧٢ طائرة مقاتلة من طراز يوروفايتر تايفون بقيمة ٤،٤ مليار جنيه إسترليني (نحو ٨ مليار دولار). وكانت صحيفة (الجارديان) قد ذكرت في ٢١ يونيو من العام الماضي (٢٠٠٨) بأن قيمة الصفقة قد تصل إلى ٢٠ مليار جنيه إسترليني (نحو ٣٣ مليار دولار) على مدى سنوات عدة.

مهما يكن، فإن تنفيذ المرحلة الأولى من صفقة (سلام) يبدو أنها دخلت حيز التنفيذ، والتي تبدأ باستقبال سرب من طائرات يوروفايترز تايفون، على أن تعقب ذلك أسراب أخرى إضافة الى خدمات تقنية وأرضية ومعدّات لوجستية. ونقلت رويترز عن مصادر دبلوماسية أن من المتوقع أن تقسّم السعودية عملية الشراء الى دفعتين تضم كل واحدة ٣٦ طائرة، وهناك احتمال ان يصل العدد الاجمالي الى اكثر من مئة طائرة في الوقت الذي تواصل فيه المملكة تجديد إسطولها البالغ ٢٧٦ طائرة مقاتلة.



وكما في حالات سابقة، فقد إمتنعت شركتا بي أيه اي سيستمز البريطانية التي تنسق إنتاج طائرات يوروفايتر تايفون التي بيعت للسعودية في الاونة الاخيرة وبوينج المصنعة لطائرات إف–١٥ عن التعليق. كما رفض اتحاد شركات يوروفايتر الذي يضم أيضاً المجموعة الفضائية الاوروبية اي أيه دي اس وفينميكانيكا الايطالية التعليق. وتلفت رويترز إلى أن بريطانيا باعت في العام ٢٠٠٦ للسعودية ٧٢ طائرة تايفون وبدأ للتو تسليم الدفعة الاولى منها. وتمضي الوكالة للقول بأن الطائرات الجديدة ستحل جزئياً محل إسطول السعودية من طائرات تورنيدو وهي انتاج إنجليزي الماني ايطالي مشترك، لكن محللين عسكريين توقعوا منذ فترة طويلة ان تعود المملكة الى السوق لتحديث بقية طائراتها التورنيدو ومقاتلات اف ٥ الامريكية الصنع.

قرار البدء بتنفيذ الصفقة جاء في وقت كان فيه المعرض الجوي الذي أقيم في باريس يسعى الى استدراج عروض بيع بقيم تنافسية، بفعل الطلب المتزايد من الشرق الأوسط للحصول على مقاتلات، نتيجة أجواء أمنية مشحونة والتوترات المتزايدة بفعل الوجود العسكري الأميركي في منطقة الخليج والتهديدات الإسرائيلية للبنان وسوريا. وكانت الحكومة السعودية قد كثّفت من وتيرة مفاوضاتها بصورة رسمية مع الحكومة البريطانية خلال فترة المعرض الجوي في باريس لتحسين شروطها التفاوضية، وتخفيض الأسعار، وتأمين طرق آمنة للعمولات المقررة في الصفقة.

الجدير بالذكر أيضاً أن أكبر مسؤول عن مبيعات الأسلحة بوزارة الدفاع الامريكية (البنتاجون) قد زار باريس في نفس وقت زيارة ممثلين عسكريين سعوديين وعقد اكثر من ٤٠ اجتماعا مع وفود اجنبية، في ظل حمى طلبات الشراء على الطائرات المدنية والعسكرية، والتي بدأت بصفقة ضخمة عقدتها الحكومة القطرية

مع شركة أيرباص الأوروبية، فيما جرت أحاديث خلف الكواليس عن صفقات شراء لطائرات عسكرية.

وذكرت (رويترز) بأن مجموعة بي أيه اي رفضت التعليق على تقرير في صحيفة (ديلي ميل) البريطانية بأن السعودية تبحث شراء المزيد من طائرات تايفون. وقال ظفر خان وهو محلل دفاعي في سوسيتيه جنرال (بالنسبة لبي أيه اي فإن الأجواء ستكون جيدة للغاية.. الناس يشعرون بقلق بعض الشيء من ان يكون الإنفاق الدفاعي في العالم بلغ ذروته لذا فإن أي طلبات جديدة ستساعد في تهدئة هذا القلق). وأضاف (ستود حكومة المملكة المتحدة أن تبيع المزيد من مقاتلات يوروفايتر لأنهم يريدون أخذ شحنة اصغر لأنفسهم. وبالنسبة للمملكة العربية السعودية ومع وصول سعر برميل البترول الى ٧٠ دولاراً فان عائداتهم المالية جيدة في حين ان لديها بضعة اسراب من طائرات تورنيدو عمرها حوالي ٢٥ عاما وتحتاج الى التغيير).

اللافت أن صفقات الشراء العملاقة للطائرات المقاتلة من بريطانيا والولايات المتحدة التي ازدادت وتيرتها خلال العقدين الأخيرين لم يجر استعمالها في أي من حروب حقيقية أو وهمية، باستثناء فترة حرب الخليج الثانية العام ١٩٩١، والتي وضعت الطائرات الحربية السعودية في خدمة القوات الأميركية التي قدمت الى البلاد للدفاع عن النظام السعودي إزاء التهديدات المحتملة لنظام صدام حسين بعد احتلال قواته للكويت في الثاني من أغسطس ١٩٩٠.

وهناك انتقادات متزايدة داخل المملكة إزاء الأهداف غير العسكرية للصفقات الفلكية التي تعقدها الحكومة السعودية مع دول أوروبية والولايات المتحدة لشراء طائرات حربية، فيما يستبعد كثير من الخبراء العسكريين إمكانية أن تخوض السعودية حروباً بصورة مستقلة، فضلاً عن الشكوك التي تحوم حول التهديدات الجديّة التي تواجه السعودية بما يستدعي استعمال السلاح الجوي.

وإذا كان الناس العاديون ينظرون إلى أن الطائرات الحربية ستصاب بالعطب أو يكسوها الصدأ بسبب عدم الصيانة والقدم، فإن تلك النظرة تكتسب جديّة لدى قطاع واسع من سكّان هذا البلد، بل يعتبرون الصفقات العسكرية التزامات سياسية واقتصادية مفروضة على السعودية لقاء معاهدات الحماية والدفاع الإستراتيجي بين الغرب والحكم السعودي.

خالد بن طلال يهاجم شقيقه الوليد:

أُطالب بالحجر على أمواله ومنعه من السفر!

أجرى موقع سلفي (لجينيات) مقابلة مع الأمير خالد بن طلال آل سعود، الذي أظهر تديّناً سلفياً مفاجئاً، قال فيها أنه كان يتحاشى إعلان النقد المباشر لشقيقه الأمير الوليد بن طلال، على أمل أن تُجدي المناصحة المباشرة وغير المباشرة معه. وأضاف بأنه قام بالنقد المباشر بعد أن وصل الأمر إلى ما وصل إليه من إعلان المنكر والمجاهرة ببرامج الإفساد. وقال خالد بن طلال بأنه طفح الكيل من تصرفات أخيه، خاصة وأنه خرج إلى المجتمع بتوجهاته المخالفة للشريعة ولأنظمة البلاد،وكان آخر ما فعله هو مشروعه السينمائي في المملكة ومن تعاون معه!.


خالد والوليد ابنا طلال آل سعود

وأضاف خالد بن طلال بأن استراتيجية أخيه المستقبلية هي أن يدخل قنوات روتانا المفسدة إلى السينما في هذه البلاد الطاهرة، مضيفاً بأن أخاه يظن أنه انتصر انتصاراً عظيماً بإدخال هذه الوسيلة المفسدة في بلاد الحرمين!

واتهم خالد أخاه الوليد بأنه يفسد ويكابر ويُجاهر بالمعصية ويتحدى المجتمع ويحرج ولاة الأمر، وقال أنه مسترسل الآن في مشاريعه الإفسادية، وأنه (مستمر في أسلوب المكابرة والمجاهرة بالمنكر والإفساد)؛ وأن تجاوزاته (زادت عن حدها) وأنها (سببت لنا إحراجا كبيرا). وكشف عن أن الأمير طلال نصح ابنه ببيع (روتانا) وقد وعد الوليد بفعل ذلك مراراً (لكنه لم يف بذلك الوعد).

وانتقد خالد بن طلال شقيقه الوليد ـ دون أن يكفره، وإن كفّر المواطنين الشيعة والصوفية في الحجاز، بسبب مساهمته في فيلم وثائقي عن نفسه، (لما فيه من صور لمحارمه)، ولهذا تمنّى خالد بن طلال على أبيه وأعمامه الحجر على أموال الوليد بن طلال ومنعه من السفر حتى يرتدع و يُصحح مساره.

وعاد خالد بن طلال موضحاً بأن شقيقه الوليد بن طلال يبتغي ترويج الفتن وتغيير عقول الناس بأفكار متطرفة وترويج المنكر، محذراً من إدخال الوسائل التخريبية والفاسقة (الى هذه البلاد السنيّة السلفيّة). وقال بأن شركة (المملكة) القابضة التي يمتلكها الوليد، لا يليق بها أن تحمل اسم المملكة السعودية. وفي ردّه على تأخر نصحه لأخيه قال الأمير خالد أنه (آن الأوان ألا أستمر في السكوت العلني، خصوصا أنّي أدخل في انتقادات ومواجهات علنيّة مع الليبراليين والشيعة وغيرهم، والذين يحركهم ساسة ومفكرون وإعلاميّون معادون لهذا البلد)!

وحول طموح الوليد ليصبح ملكاً قادماً للبلاد، وتصريحه بالقول: (لا أستطيع الإنتظار حتى أكون ملكاً).. علق خالد بن طلال بأن (هذا اسمه جنون العظمة، فقد غُير العنوان والمقال فوراً عندما وصل الخبر لسيدي الوالد، وأصبح عنوان المقال باللغة العربية "لا أستطيع الانتظار"). واعترف خالد بن طلال بمهاجمته لشقيقه الوليد في برج المملكة عند انشائه، وأنه اطلق النار بشكل عشوائي، ما أدى الى سجنه. وخفف الأمر: (كان هذا بالطبع وقت الجهل وقبل التوبة) السلفية!

وحول اعتراض الأمير طلال على تعيين الملك لنايف وزير الداخلية نائباً ثانياً لمجلس الوزراء، ما عنى تهميش هيئة البيعة، قال خالد بن طلال أنه التقى أباه بعد تعيين نايف وتحدث معه لمدة ساعة وصفها بأنها (شفافة وصريحة) ثم قام بزيارة عمّه نايف في الوزارة وبارك له المنصب. وأضاف: (عليّ تأليف القلوب بعضها مع بعض وتقريب وجهات النظر، وعدم التحريض وإثارة الفتنة بوضع الحطب في النار)!

بين الرياض وتل أبيب..

نظرة فلقاء.. فتطبيع!

سعد الشريف

بعد أقل من شهرين على العرض الذي تقدّم به رئيس الوزراء الإسرائيلي نتنياهو بزيارة الرياض ولقاء الملك عبد الله للتشاور في المواضيع المشتركة لـ (الأمة)، جدّد الرئيس الإسرائيلي الثعلب شيمون بيريز دعوته للملك عبد الله في الأول من يوليو الجاري بمقابلته في القدس أو الرياض أو كازاخستان، حيث مكان انعقاد مؤتمر الأديان الذي ألقي فيه بيريز الخطاب الرئسي. دعوة بيريز لمقابلة الملك عبد الله تهدف إلى مناقشة مبادرة السلام العربية بعد أن تبنّت الدول العربية، حسب قوله، كلمة (نعم) بدلاً من كلمة (لا) وأن الكيان الاسرائيلي يعي التغيير الحاصل لدى الدول العربية تجاهها وتجاه السلام.

الجدير بالذكر أن بيريز كان قد شارك في مؤتمر (حوار الأديان) الذي عقد في نيويورك بدعوة ورعاية من الملك عبد الله، في نوفمبر ٢٠٠٨، وكانت تقارير من القدس المحتلة قد ذكرت آنذاك بأن الملك عبد الله سيلتقي مع بيريز على مائدة واحدة في العشاء الذي أقامه للضيوف، وضمت أيضاً الرئيس الأميركي والأمين العام لهيئة الأمم المتحدة بان كي مون، لمناقشة التقريب بين الأديان.

وفيما نفت الحكومة السعودية خبر اللقاء المباشر، فإن شاشات المؤتمر نقلت كلمة الرئيس الإسرائيلي بيريز وهو يتبادل النظرات مع الملك عبد الله ويوجّه إليه الكلمات المعبّرة، والأوصاف التي لا تليق إلا بزعيم السلام المأمول، فيما كان سعود الفيصل القابع في الكرسي الخلفي يقدّم ترجمة فورية لخطاب بيريز، الذي لم تغادر عيونه ملامح وجه الملك عبد الله. لا شك أن دعوة الأخير لبيريز بحضور المؤتمر فسّره الجانب الإسرائيلي على أنه بداية التطبيع العلني، خصوصاً إذا ما أضيف إليه دعوة سابقة لحاخامات يهود قد وصلتهم الدعوة مباشرة لحضور مؤتمر سابق لحوار الأديان في العاصمة الإسبانية، مدريد.

الحكومة السعودية تحاول حتى الآن التريّث في اللقاءات العلنية المباشرة، وتكتفي باللقاءات السريّة، حتى لو تعمّد الإسرائيليون الإعلان عن بعضها، خدمة لأغراض تطبيعية مستعجلة، ولذلك لا يضطر المسؤولون السعوديون الى نفي الأنباء الإسرائيلية عن اللقاءات بين الطرفين إلا حين يواجهون انتقادات في الداخل العربي.

آخر لقاء بين مسؤولين سعودي وإسرائيلي جرى في صالون (لو بورجيه) الدولي للطيران، شمال باريس في يونيو الماضي. وذكرت القناة الثانية التجارية في التلفزيون الاسرائيلي في ١٧ يونيو الماضي بأن السعودية تدرس بشكل إيجابي السماح للطائرات الإسرائيلية بالمرور والعبور في مجالها الجوي، وأكد مراسل القناة، نير دفوري، الذي كان متواجداً في باريس لتغطية فعاليات المعرض (أنّ عبور الطائرات الإسرائيلية سيكون مسموحا في طريقها إلى الجنوب).

وأضاف بأن هذا القرار تم اتخاذه (بعد اجتماع عقد في الصالون الجوي في العاصمة الفرنسية بين قائد الدفاع الجوي في المملكة العربية السعودية وبين المدير العام لوزارة المواصلات في الدولة العبرية، غدعون سيتيرمان). وقال المراسل دفوري أيضاً، استناداً إلى مصادر إسرائيلية رفيعة المستوى، إنّ هذا الاتفاق لا يقتصر على انتقال العلاقات السعودية الإسرائيلية إلى مرحلة جديدة، إنما أيضا (يوفر على الإسرائيليين الكثير من الأموال، بالإضافة إلى ذلك، فإنّ الاتفاق في حال خروجه إلى حيّز التنفيذ، فإنّه سيقصر بشكل كبير زمن الرحلات الجوية من وإلى الدولة العبرية).

جدير بالذكر أنّ تقارير صحافية إسرائيلية كانت قد تحدثت في منتصف يونيو الماضي عن خطة أمريكية للسلام بين الدولة العبرية وبين الدول العربية المصنفة أمريكياً وإسرائيلياً بالمعتدلة، وزادت المصادر قائلة إنّ الرئيس الأمريكي سيطرح خطته للسلام في خطاب وصفته بالتاريخي في الصيف القادم. وجاء أيضاً، كما قالت صحيفة (يديعوت احرونوت) أنّ احد الأفكار لإخراج مبدأ السلام الإقليمي الى النور هو عقد مؤتمر دولي بمشاركة إسرائيل والدول العربية المعتدلة، والسلطة الفلسطينية والولايات المتحدة الأمريكية والدول التي تعلن عن موافقتها على هذه الخطة. وكشفت المصادر نفسها النقاب عن انّه من وراء الكواليس تدور مباحثات دبلوماسية بين إسرائيل وأمريكا والسعودية ومصر والأردن ودول الخليج الأخرى من اجل دفع هذه العملية قدما إلى الأمام.

ووفق احد المصادر فانّ الدولة العبرية ستعلن في المؤتمر الدولي عن موافقتها على البدء بمفاوضات لإقامة الدولة الفلسطينية، وبموازاة ذلك تحصل على رزمة مبادرات حسن نية من الدول العربية، مثل السماح للطائرات الإسرائيلية بالدخول في المجالات الجوية للدول العربية وافتتاح مكاتب مصالح في عدد من الدول العربية وفي مقدمتها السعودية، بالإضافة إلى ذلك توافق الدول العربية على عدد من خطوات التطبيع ومن بينها السماح لرجال الأعمال الإسرائيليين بالعمل في الدول العربية، وكل هذه الأمور، بحسب المصدر نفسه، تتم من خلال حصول الدولة العبرية على ضمانات دولية، أما بالنسبة للقدس فتقترح أمريكا أن تكون الأماكن المقدسة تحت الرعاية الدولية، وان تكون المدينة عاصمة للدولتين.



من جهة ثانية، نقلت مصادر صحافية في القدس المحتلة في ٢٠ يونيو الماضي أن العاصمة البريطانية، لندن، إحتضنت لقاءً أمنياً رفيع المستوى بين إسرائيل والحكومة السعودية تناول الوضع في إيران، وسبل مواجهة التقدّم في البرنامج النووي الإيراني. ونقل عن مصادر أوروبية أن لقاءً عقد في منتصف يونيو الماضي بين مسؤول أمني إسرائيلي ومسؤول أمني عربي، قيل بأنه مدير الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز. وتركّز اللقاء على مناقشة تقارير لدى الإسرائيليين حول زيادة وتيرة عمل البرنامج النووي الإيراني، وسبل مواجهة إحتمالات حصول إيران على السلاح النووي. وقالت المصادر أن هذا اللقاء يأتي في سلسلة لقاءات جرت بين رئيس جهاز أمني إسرائيلي ومدير الاستخبارات السعودية الأمير مقرن بن عبد العزيز.

(الهيئة) والأمن: عينا وذراعا ملك المستقبل!

عبد الوهاب فقي

دفاع وزير الداخلية الأمير نايف عن عناصر (الهيئة) ليس جديداً، فقد تعهّد هذا الدور كلما تعرّض هذا الجهاز لانتقادات من قبل السكان أو الصحافة بسبب تجاوزاته لخصوصيات الأفراد، ولكن ماهو جديد نسبياً وليس مفاجئاً أن يربط بين جهازي (الهيئة) و(الأمن)، وقال قولته المشهورة (الهيئة مكمّل للأمن والأمن مكمل لها)، وأسبغ عليها مسحة ميتافيزيقية بقوله أن هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر تأسست بأمر من الله. جاءت هذه التصريحات خلال تدشين الأمير نايف للخطة الاستراتيجية لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر في الرياض الشهر الماضي (يونيو) بحضور رئيس الهيئة الجديد الشيخ عبد العزيز الحمين.

في سياق ردّه على انتقادات الصحافة المحلية والسكّان، إنبرى الأمير نايف في منتصف يونيو الماضي لوضع حد لحملة الانتقادات ضد الجهاز الديني، وقال إن رجال الهيئة متساوون مع قوات الأمن. يأتي هذا الرد بعد أن واجهت (الهيئة) عاصفة من الانتقادات عقب حوادث ذهب ضحيتها عدد من المواطنين في السجون أو في حوادث المطاردة.

وطالب الأمير نايف وسائل الإعلام بتوخي الدقة، وعدم البحث في الأخطاء الصغيرة وتضخيمها، وطالب بأن لا يكتب عن (الهيئة) (إلا متخصص فيها مثلها مثل الطب والزراعة وكثير من أمور الحياة)، في تحذير غير مباشر الى الصحافة المحلية بعدم الخوض في شؤون (الهيئة) بالسلب، فضلاً عن السماح لنشر قصص المخالفات التي يقترفها عناصر الهيئة.

لم يكن مجرد دعم معنوي عن جهاز ديني، بل تكشف اللهجة الإيمانية المصعّدة عن شيء آخر، أي أنها تنطوي على نزعة دفاعية عن المشروعية الدينية للنظام. يقول الأمير نايف بأن (هذه الهيئة تأسست بأمر من الله سبحانه وتعالى.. فيجب علينا أن نهتم بما أمر الله..). إذن المسألة تتجاوز الاستراتيجية الوعظية لجهاز (الهيئة)، ولكن الصبغة الأيديولوجية تبطن حاجة ضامرة في اللاوعي السياسي لدى الأمير نايف. فالتواشج الحميمي بين المؤسستين الدينية والسياسية، يجعل أي حديث عن أحدهما ينسحب، حكماً، على الآخر.

وبالرغم من اللغة التطمينية التي اعتمدها الأمير نايف حيال مخالفات رجال (الهيئة)، وأن ثمة نظاماً للعقوبات يشملهم، ولكن حالات عديدة كشفت في أوقات سابقة بأن رجال الهيئة يتمتعون بما يشبه (الحصانة) من نوع ما. نشير هنا إلى أنه في يونيو الماضي برأت إحدى المحاكم الشرعية، التي يرأسها ويعمل بها أشخاص مقرّبون من (الهيئة) أو زملاء لهم في المؤسسة الدينية، ساحة اثنين من أعضاء الهيئة إتهما بالتسبب في وفاة أربعة من الشبان في حادث سيارة بعد مطاردتهم بشبهة وجودهم مع نساء لا تربطهن صلة بهم.

ورغم أنه من الناحية الشكلية، أن (الهيئة) تتبع الملك، ولكن في حقيقة الأمر أنها تخضع بصورة كبيرة تحت نفوذ وزارة الداخلية ممثلة في الأمير نايف، الذي يحتفظ بصلات وثيقة مع المؤسسة الدينية. نشير إلى أن التوترات التي شهدتها العلاقة

> **لم تكن تصريحات نايف مجرد دعم معنوي لـ (الهيئة) بل تبطن اللهجة الإيمانية المصعّدة نزعة دفاعية عن المشروعية الدينية للنظام السعودي**

بين التيار الديني السلفي ووزارة الداخلية في التسعينيات على خلفية أزمة الخليج الثانية وتصاعد وتيرة المطالب بإصلاحات سياسية جوهرية، قد تبدّلت الى ما يشبه تحالف عملاني منذ بداية الألفية الجديدة، حيث تم تشجيع (مشايخ الصحوة) إلى لعب دور فاعل لمواجهة الخطاب الجهادي الذي تبنّته القاعدة، ثم انخرطوا في عمليات إعادة تأهيل للعناصر المرتبطة بشبكة (القاعدة)، بما يؤدي إلى تعطيل مفاعيل عقيدة الخروج على الدولة.

وبقدر ما ساهمت نشاطات التيار الصحوي في تطويق آثار نشاطات (القاعدة) في الداخل، فإن كثافة التصريحات التمجيدية التي تصدر عن الأمير نايف للمؤسسة الدينية بكل تفريعاتها، فضلاً عن تأكيده المكرور على (سلفية الدولة)، تنبىء عن لا إمكانية منظورة في المستقبل القريب والمتوسط لتخفيف سطوة الخطاب الديني في مجال عمل الدولة.

يثبّت وزير الداخلية نفسه باعتباره، دون باقي الأمراء بمن فيهم الملك، راعياً للمؤسسة الدينية، ولجهاز (الهيئة) بوجه خاص. وفي تصريحه ما يلفت الى ذلك أيضاً بما نصه (بحكم قربي والتصاقي بعمل الهيئة ورجاله أجد الصواب أكثر من الخطأ ولم أجد خطأ إلا وصحح). وما يلفت أيضاً في حديثه عن التصحيح (هناك حوادث وقعت وتم معالجتها)، وفضّل (أن يقوم رجال الهيئة بأخذ رقم سيارة المخالف وإبلاغ الجهات المختصة بها خير من مطاردتها وحتى لا يتعرض رجال الهيئة للحوادث). فهنا يبدو التناقض واضحاً، حيث أن كلامه عن أن ليس هناك خطأ إلا وصحح، يكذّبه الكلام اللاحق حين طالب رجال الهيئة بالاكتفاء بتسجيل رقم سيارة المخالف، بالرغم من أن شكاوى المواطنين من مطاردات سيارات الهيئة قديمة ومازالت. الطريف أن الأمير نايف يجد نفسه رؤوفاً على رجال الهيئة المتسبّبين الرئيسيين في وقوع حوادث السير خلال عمليات المطاردة، بقوله (حتى لا يتعرّض رجال الهيئة للحوادث).

وإذا كان الأمير نايف قد حسم الجدل حول تبادل الأدوار بين الملك عبد الله والجناح السديري، فقبل نهاية الألفية الثانية بسنوات قليلة كان ينظر بعض المراقبين للملك عبد الله باعتباره نصيراً للعلماء، وأنه يشكّل معهم تحالفاً استراتيجياً لمواجهة تغوّل الانتقال الحداثوي بالدولة، ولكن وجدنا بأن الصورة تبدّلت بصورة دراماتيكية بعد حوادث الحادي عشر من سبتمبر العام ٢٠٠١، حيث بدأ المشهد الجديد إنقلابياً، حيث أصبح خصوم الأمس حلفاء اليوم والعكس صحيح. بدا وكأن الملك عبد الله قد أفرغ ميوله التقليدية، وانتقل بحركة بهلوانية الى ميدان التحديث، فيما تحوّل الأمير نايف، كشخوص بارز في خارطة التموضعات الجديدة، الى صانع الغطاء الناري لحماية المؤسسة الدينية من الانتقادات التي تنطلق من خلف أو بإسم الملك عبد الله.

بطبيعة الحال، ليس الأمر على هذا النحو، فلم يكن الدين نفسه همّاً حقيقياً من هموم أي من الجناحين: عبد الله والسديريين، ولكن ثمة ما يتطلبه ترصين المشروعية الدينية والسياسية للدولة السعودية، فقد بات في حكم الثابت ألا يدع الأمراء أيّاً من القوى التقليدية أو الحديثة البقاء خارج نطاق (الرعاية)، أي بأن لا تعمل بصورة مستقلة عن سلطة ونفوذ الأمراء.

في ضوء ما سبق، يمكن رسم سياق التصريحات الدفاعية التي يطلقها الأمير نايف بين فترة وأخرى عن أي من أذرعة المؤسسة الدينية. ومن منطلق الحذر من اتساع دائرة النقد لتستوعب الطبقة السياسية، يتقمّص الأمير نايف دور الواعظ الذي يدرء الأخطار التي تتهدد (المجال المقدّس) من أتباع الأيديولوجيات غير الدينية، ولذلك يضع الانتقادات الموجّهة ضد الهيئة في سياق (تضخيم الأخطاء) و(تصيّد السلبيات) بما تبطنه من إتهامات مضادة.

حاول الأمير نايف في كلامه الدفاعي أن يعيد تركيب صورة (الهيئة) بنفي كل الشكاوى التي رفعها أو عبّر عنها مواطنون من أرجاء المملكة كافة حول تجاوزات الهيئة، بما فيها التجسس، والتعدّي على الخصوصيات، واستعمال القوة المفرطة ضد من يلقون القبض عليه بشبهة أو ظنّة. نفى الأمير ما تردد على ألسنة الناس بأن الهيئة ليست سوى جهاز قمعي، وقال (إن الهيئة كجهاز يعمل في النصح والإصلاح والإرشاد وهي تأخذ بالنص القرآني "ولا تجسسوا" فلا يمكن أن يتجسس رجال الهيئة..). فالأمير نايف يتقصّد تجاهل تقارير كثيرة رصدت حالات كان يتحول فيها رجال الهيئة إلى أشبه بـ (كوماندوس سلفي) وهم يقتحمون المساكن الخاصة، والعمارات، والمحال التجارية بحجة تلقي بلاغات من مصادر (موثوقة!) بأن ثمة مخالفات تستحق (التدخل السريع) من قبيل (الخلوة غير الشرعية)، أو (ممارسة الشعوذة)، أو (المغازلة)، أو سلوك غير قويم مخالف لقيم وتقاليد المجتمع (اصطحاب رجل لإمرأة) حتى وإن كانت زوجته، فما اجتمع رجل وإمرأة بصرف النظر عن الرابطة بينهما إلا وأصبح الشيطان ثالثهما، (والهيئة) رابعهما.

ولأنهم يتمتّعون بصلاحيات شبه مطلقة، فإن رجال (الهيئة) لا يكترثون بما يقال عنهم أو بما يقترفونه من مخالفات، وإن قول الأمير نايف بأن (أي خطأ يقع فإن هناك جهات قضائية تحقق فيه وتتعامل معه وفق النظام)، فإن الشواهد كثيرة على خروج رجال الهيئة في كل الشكاوى التي ترد للمحاكم بحكم البراءة في الأغلب الأعم، فيما ينال العقوبة القاسية من تقدّموا بتلك الشكاوى، ولم نسمع كما يزعم الأمير نايف أن عقوبات نفّذت في رجال يعملون في (الهيئة)، بل هناك قضايا رفعها بعض الضحايا (راجع أعداد سابقة) الى المحاكم، وكانت تدور حول جرائم قتل، ولكن تم استعمال كل وسائل الترغيب والترهيب من أجل إغلاق ملف القضية. وفي حالات أخرى، تم تهديد الضحايا بأنهم في حال إبلاغهم شكاوى عما تعرّضوا له في مراكز (الهيئة)، فإنهم سينالون عقوبات أشد قسوة.

ما لفت في تصريحات الأمير نايف توجيه النقد لصحيفة (الوطن) السعودية بقول (مما يؤسفنا أن ما ينشر في صحيفة الوطن سيء).

وأضاف : (توجه جريدة الوطن سيء وينشرون أخباراً غير صحيحة ولا أعرف لماذا، وأرجو أن تغير الجريدة هذا التوجه أما أن تستكتب أصحاب الأهواء الذين يكتبون ضد العقيدة فهو أمر لا يليق بالجريدة ولا بأي مواطن ولا حتى بكاتب أو محرر).

لقد أحدثت تصريحات الأمير نايف ارتدادات مباشرة على الصحيفة، وانتشرت شائعات بأن ثمة قرارات قد صدرت بفصل رئيس تحرير (الوطن) جمال الخاشقجي، الذي سارع إلى كتابة تكذيب للخبر، وأعقبه تخصيص مقال كامل لمدح الأمير نايف، وتحويل كلماته اللاذعة إلى توجيهات يمكن أن ترسم نهجاً إعلامياً ثابتاً. وقال الخاشقجي في مقالة له في (الوطن) في ٢١ يونيو الماضي بعنوان

تحوّل الأمير نايف الى صانع الغطاء الناري لحماية المؤسسة الدينية من الانتقادات التي تنطلق من خلف أو بإسم الملك عبد الله وكلاهما في الإستبداد رب

(سمو النائب الثاني والوطن) دبّج فيه عبارات المدح المبالغ فيه للأمير نايف، وقال عن انتقاداته (تلقينا في "الوطن" ملاحظات سموه عن الصحيفة على محمل التوجيه المستدعي إعادة النظر ونقد الذات، كل فريق الصحيفة، محررين ومراسلين وكتاباً، خاصة أنه – حفظه الله – كان خلف "السياسة الإعلامية" الصادرة بقرار عن مجلس الوزراء، والتي يجب أن نستحضرها ونستلهمها، فهي توفر لنا مساحة حرة للعمل، مع تذكير بالثوابت، ويقدر ما كان تلقي عتب سموه مؤلماً..). ويختم مقالته بالقول (لعل سموه بلفتته هذه يريد أن يقول لنا إن هناك



أشياء كثيرة جيدة تستطيعون بها أن تخدموا هذا الوطن، وهو ما سنفعل بإذن الله).

في المراسلات الخاصة بين المقرّبين من التيار الديني ما يشير الى ابتهاج كبير، كون الأمير نايف إنتصر لهم في الحرب الدائرة بين التيارين الديني والليبرالي، وقال أحدهم أن الأمير نايف لقّن درساً لأولئك الذي ينالون من رجال الحسبة. فيما فهم الذين وجّهوا انتقاداتهم الى رجال الهيئة بأن ذلك أشبه بتحذير مبطّن بأنهم ليسوا بمنأى من العقاب في حال استمرّوا في نقد ممارسات (الهيئة) ومخالفاتها. وقال أحدهم (لا يمكن لكلمة من الكلمات التي يتفوه بها، إلاّ وأن تكون ذات مدلول ومقصود بعينه، وهو أمر يعرفه كل من كان على صلة بسموه، أو متابع لحياته وسيرته)، في إشارة إلى أن الأمير نايف يطلق رسائل تحذير لوقف الانتقادات ضد الهيئة قبل أن ينزل عليهم غضب (الداخلية)، فصلاً أو سجناً أو تجميداً، وخصوصاً أولئك الذي لا سند لهم من أمير نافذ أو مسؤول بارز.

تحذيرات نايف لصحيفة (الوطن) باستكتاب جمال الخاشقجي لكتّاب يمارسون النقد ضد التيار الديني السلفي المتشدّد من خلال تقييم عمل (الهيئة) والدعوة غير المباشرة الى حلها، وضعت في سياق تجاوز الخطوط الحمراء، وقد يوضع في إطار (الخروج الجزئي) على الدولة، كون (الهيئة) كما يصفها الأمير نايف جزء من الدولة.

نقطة فاصلة في الحملة المضادة التي شنّها الأمير نايف على صحيفة (الوطن) وعلى كل من نال بكلمة ناقدة لنشاطات (الهيئة) عبّر عنها الصحافي محمد الأسمري الذي وجّه سؤالاً الى الأمير نايف: لماذا عدد مراكز الهيئة أكثر من مراكز الشرطة؟ فرد الأمير نايف: فرد الامير: هذا غير صحيح، فقال الأسمري: بلى، ثم عقّب آخر على ذلك وقال: بلى في الرياض. فما كان من الأمير نايف إلا أن قال: الله يزيدها. وكان أحدهم علّق على الاستراتيجية الجديدة لـ (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) بالقول (كأننا لا رحنا ولا جينا)، في إشارة إلى أن الانتقادات الموجّهة لـ (الهيئة) وشكاوى المواطنين لم تحدث أدنى تغيير في قوة الهيئة ولا في توجّهاتها، بل زادتها الاستراتيجية الجديدة رسوخاً وسطوة.

صيف سعودي ساخن في لبنان

عبد الوهاب فقي

بعد السابع من يونيو، أصبح واضحاً أن السعودية حقّقت لأول مرة فوزاً (بغير جدارة بطبيعة الحال) في لبنان، ونجح ما يربو عن المليار دولار بحسب المصادر اللبنانية أو ٧٥٠ مليون دولار بحسب (نيويورك تايمز) في تغيير كفّة المعادلة الإنتخابية، وهو ما عجزت عن تحقيقه بالدبلوماسية، وبالحرب الإسرائيلية، أو الجماعات القاعدية المرتبطة بها، أو الفتنة المذهبية. وفور إعلان وزير الداخلية اللبنانية زياد بارود عن فوز فريق ١٤ آذار بالانتخابات بزعامة سعد الحريري، ومن ثم اعتراف الطرف الأكبر في المعارضة بزعامة حسن نصر الله بفوز الموالاة، بدأ مشهد جديد في لبنان يراد تأسيسه على قاعدة الإنفراج الداخلي والانفتاح على الأطراف كافة، وتبدّلت فجأة لهجة سعد الحريري المشحونة سعودياً، وطار بعدها الى الرياض كيما يؤكّد على (استقلال) و(سيادة) لبنان، وأن يتسلّم ورقة الإرشادات الجديدة في تشكيل الحكومة المقبلة بعنوان (لبنان أولاً)، التي عارضها بتهكم من كان يوماً ما المدافع العنيد عن شعارات ١٤ آذار، وليد بيك جنبلاط.

ومـا يثير السخرية، أن الحـريـري يمارس السعودة في لبنان بطريقة تخلو من أي ذكاء، وكأنه يقول (أولئك آبائي..)، حتى بات معلوماً بأن الحريري يتلقى تعليماته من الأمير مقرن بن عبد العزيز والأمير بندر بن سلطان وأمراء آخرين..ولا يجد في ذلك غضاضة، بل يعود الى بيروت ويقوم بمروحة لقاءات مع القادة السياسيين الذين يدركون سلفاً بأنه جاء إليهم من الرياض بنبأ يقين. فإن وافق على إعادة إنتخاب نبيه بري رئيساً لمجلس النواب، فإنما يعبّر عن موافقة السعودية على ذلك، وإن وافق على أن يكون رئيس الحكومة فإنما يلبّي إرادة (الأعمام) في الرياض، وحتى إن عارض الثلث المعطل أو قبله بشروط فهي إرادة سعودية تنطق على لسانه..

كل شيء يجري في لبنان له تفسير سعودي منفرد، وله أيضاً موقف منه، وبالمثل، فإن كل ما يصدر عن السعودية يعتبر موقفاً رسمياً. ومن الطريف، أن وسائل الإعلام اللبنانية تتعامل مع ما تنشره الصحف السعودية عن لبنان بأنه تعبير عن رؤية الحكومة السعودية، ولذلك يتسقّط الإعلام اللبناني الأخبار والتحليلات لفهم الموقف السعودي، حتى يبنى على الشيء مقتضاه.

في ٣٠ يونيو الماضي، نشرت صحيفة (المدينة) في افتتاحيتها بعنوان (محاولات يائسة)، اعتبرت فيها الحوادث الأمنية التي شهدتها منطقة عائشة بكار في بيروت الغربية بعد يوم من تكليف رئيس الجمهورية اللبنانية ميشيل سليمان، سعد الحريري بتشكيل الحكومة، بأنها (عكست محاولات يائسة لدى البعض بهدف إعاقة جهود تشكيل هذه الحكومة التي يسعى سعد الحريري إلى أن تكون حكومة وحدة وطنية ، والعمل على عرقلة مسيرة الوفاق الوطني التي تقدمت خطوة أخرى على طريق التهدئة بهذا التكليف بعد النجاح الكبير الذي حققته الانتخابات النيابية التي جرت في أجواء من الهدوء والنظام والشفافية).

حين تدّس الصحيفة كلمة (البعض) دون أن تسمّيهم، فذاك يعني (رسالة) سعودية إلى من يعنيهم الأمر، لأن (البعض) لا يعكس مجرد حصافة إعلامية، بل يتجاوز ذلك إلى حد أن ثمة (بعضاً) مقصوداً بعينه، له ملامح واضحة، وله أهداف واضحة أيضاً، ولا يمكن أن يطلق (البعض) على عواهنه خصوصاً وأنه يستهدف جهود الحريري في تشكيل الحكومة، وعرقلة مسيرة الوفاق الوطني.. فهل لدى الحكومة هواجس ما من أن تكون سورية، مثلاً، تعمل على تخريب المنجز السعودي، أو أن الحكومة السعودية أبلغت رسالة مضادة بأن لا ضمانات أكيدة بأن هذا الإحتفالية الإنتخابية قابلة للصمود طويلاً إذا ما تم تجاوز الحدود المرسومة بين (سين سين).

في ظل محاولات حسم الأمور بطريقة انفراجية، وإن بدت مواربة وفي أحيان أخرى مفتعلة، فإن ثمة رسائل ورسائل مضادة تصدر من السعودية وسورية، فيما لا زالت ايران تضمّد جراحها بعد خضّة الإنتخابات الرئاسية في ١٢ يونيو الماضي.

بالنسبة للسعودية، تريد أن تستعيد نفوذها الذي ضاع في ٧ أيار، فيما لا تزال مرارة الهروب الكبير للسفير خوجه، الذي اختار البحر سبيلاً للوصول الى قبرص ليس فاتحاً ولكن هارباً. إكتشفت السعودية بأن الرهان على القوة من أجل تثبيت النفوذ خاسر لا محالة، ولذلك اختارت طريق التهدئة، وإن تطلب ذلك المضي بعيداً في تقديم الضمانات وخصوصاً لـ (سلاح المقاومة) الذي أنفقت من أجل نزعه كميات كبيرة من الذهب الأسود. ليس من أجل عيون (حزب الله) يبدو سخاء الحريري غير مألوف، ولكن لأن العودة السعودية الى الساحة اللبنانية تتطلب رصفاً متقناً للطريق الى لبنان، وقد استوعبت قيادة (حزب الله) السريرة السياسية لدى الرياض، حين طلبت من الحريري نصّاً مكتوباً بالتزاماته إزاء المقاومة حتى لا ينقلب عليها بعد أن تحقق السعودية أغراضها في لبنان، كما فعلت في (التحالف الرباعي).

لفتت (المدينة) إلى كل شيء له علاقة بمشروع (لبنان أولاً)، حين تحدثت بلغة جازمة عن حكومة توافق وتضامن تحت سقف اتفاق الطائف، لتصل إلى نقطة الحسم في الحكومة المفترضة (بحيث يكون ارتباط المواطن اللبناني من خلال هذه الحكومة وولائه للوطن وليس للحزب أو الطائفة أو المنطقة لأن لبنان القادر على تحقيق الأمن والاستقرار والرخاء للوطن والمواطن هو لبنان القوي الموحد الذي لا مكان فيه للطائفية والمحاصصة والمناطقية التي أثبتت حتى الآن أنها العدو الحقيقي لمفهوم الدولة بمعناه السيادي والوطني وهو ما يتطلب الاستفادة من دروس الماضي وأخطائه والعمل ضمن جبهة وطنية موحدة لإعادة بناء الدولة اللبنانية على أسس ثابتة وفاعلة).

لاشك أن الرؤية التي تقدّمها (المدينة) مقطوعة الصلة بأوضاع المملكة التي تجد فيه (الطائفية) و(المحاصصة) و(المناطقية) مرتعاً خصباً، وإن بحسابات سعودية مختلفة، أي أن الطائفية هي المعيار الرئيسي في تحديد المسافات قرباً وبعداً عن مركز السلطة، والمحاصصة القائمة على توزيع العائلة المالكة حصة لكل جماعة مذهبية أو إجتماعية، فيما تعني المناطقية سيادة نجد على بقية مناطق المملكة، والأولى فالأولى في البعد. لا بأس، فهذه المملكة ذات خصوصية مختلفة، فهي تملي على غيرها ما لا يجوز عليها، فتتحدث عن الشراكة في العراق والديمقراطية التوافقية في لبنان، وتحدد حصص القوى الفلسطينية في السلطة، وقد تشارك في إعداد مشروع الدمقرطة في أرجاء مختلفة من العالم.

في لبنان، كما يقول ميشيل عون، تصنع الحكومة في خارجه، وكما تدخّلت السفيرة الأميركية ميشيل سيسون، والسفير السعودي في تحديد قوائم المرشّحين في ١٤ آذار، فإن سيسون والأمراء السعوديون هم المكلّفون الحقيقيون بتأليف الحكومة، فلم يعد سعد الحريري الى بيروت من الرياض والقاهرة إلا بعد أن حسم الأحجام والأسماء، على الأقل أسماء المرشّحين للتوزير في الموالاة، كما تلقى أيضاً (فيتوات) على مرشّحين في المعارضة.

وكونها خرجت منتصرة في منازلة الإنتخابات اللبنانية، فالسعودية ترى بأنها الطرف الذي يملي شروطه على الخاسر، والسوري في مقدمهم.

أن يزور الحريري والسنيورة الرياض والقاهرة فذاك أمر اعتيادي في السياسة اللبنانية غير العادية، وأن يعقد الرئيس مبارك والملك عبد الله قمّة في الرياض في ٢٩ يونيو الماضي لمناقشة الملفات اللبنانية والفلسطينية، ولا ننسى هنا الملف الجديد وهو الإسرائيلي باعتبار أن (إسرائيل) باتت عضواً فاعلاً في (حلف المعتدلين)، فذاك أيضاً بات أمراً اعتيادياً، ولكن ما هو غير عادي حتى الآن، ولكنه في طريقه الى العادية قريباً، أن يطير مستشار الملك عبد الله، الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز الى دمشق برفقة وزير الإعلام والثقافة والسفير السعودي السابق في لبنان الدكتور عبد العزيز خوجه ليبلغ القيادة السورية قرارات القيادتين السعودية والمصرية بشأن الملف اللبناني، ثم يعقب

الحريري يمارس السعودة في لبنان بطريقة تخلو من أي ذكاء، وكأنه يقول (أولئك آبائي..)، وصار يتلقى تعليماته من الأمير مقرن بن عبد العزيز

ذلك، قمة ثلاثية في شرم الشيخ يحضرها ملكا السعودية والبحرين إضافة الى الرئيس المصري حسني مبارك لمناقشة الموضوعات الساخنة، ومن أبرزها الموضوعين اللبناني والفلسطيني، إضافة الى ما تحدّث الأميركيون عنه من استعداد دول إقليمية للدخول في مشروع عسكري لمواجهة إيران.

تم استبعاد الجانب السوري من أي تشاورات تكون فيها السعودية طرفاً أساسياً، وهي تومىء الى سلوك سعودي عدواني، وإن حملته دمشق على محمل المناورة السياسية السعودية لناحية إفراغ شحنة الإنتقام المختزنة لديها منذ سنوات طويلة، قبل أن تعاود الإتصال بدمشق مجدداً بعد أن حصلت على (تعويض) سياسي لافت بفوز حليفها سعد الحريري، يعيد به إحياء الدور التاريخي لوالده رفيق الحريري، باعتباره الحليف الإستراتيجي للرياض في للبنان. ولكن ثمة أمر آخر في القمة السعودية المصرية في جدة الشهر الفائت والتي تناول فيها الطرفان شؤون لبنان وخصوصاً مسألة تأليف الحكومة، حيث بدا واضحاً أن هاجس التدخل السوري في المسألة اللبنانية كان حاضراً وخصوصاً فيما يرتبط بتشكيل الحكومة، ولذلك إتفق الطرفان على تقديم قائمة مطالب الى دمشق من اجل إنجاز الحوافز السعودية والمصرية لسورية، وتتعلق أولاً بموقفها من تشكيل الحكومة، أي بسلوكها إزاء التركيبة الوزارية وتوزيع الحصص.

عشية انتهاء سعد الحريري من مشاورته، كانت صحيفة (عكاظ) تعدّ افتتاحية حول (مشكلة التشكيل) الحكومي التي اعتبرت بأن لها أكثر من بعد، ولفتت الى (فيتوات) على أشخاص محددين حتى لا يدخلوا التشكيلة الحكومية، سواء من قبل المعارضة والموالاة، وتوصلت الى أن منسوب التفاؤل ينحسر بسرعة. ويحتمل رأي (عكاظ) القريبة من دوائر (الداخلية) أكثر من بعد، خصوصاً إذا ما تم النظر الى التشكيلة الحكومية بأنها غير توافقية، ليس لبنانياً، وإنما (سعودياً وسورياً)، ما يجعل احتمالات اندلاع أزمات لاحقة من وسط الإنفراج المفتعل قوية، خصوصاً وأن السعودية تصرّ على تخفيض حصة ميشيل عون في الحكومة، فيما يتمسّك الطرف المسيحي في المعارضة بمبدأ النسبية.

لم تتوقف الفيتوات عند حدود الاسماء والأحجام بل انتقلت أيضاً إلى البرامج السياسية والاقتصادية.. وقد وجّه الزعيم الدرزي وليد جنبلاط نقداً لاذعاً إلى مبدأ الخصخصة التي ستعتمده الحكومة القادمة، واشترط مشاركته فيها بالتخلي عن هذا المبدأ. ومن الواضح، أن السعودية قررت استئناف سياسة السيطرة على لبنان من خلال تحقيق أكبر تغلغل مالي فيه، بحيث يمكنها الإمساك بكل مفاصل الدولة وإملاء سياساتها عليه، تماماً كما كانت هي سياسة الحريري الأب قبل اغتياله.

من وجهة نظر لبنانية، فإن ماجرى قبل الانتخابات وبعدها وحتى الآن لا يعدو أن يكون في سياق التجاذبات الخارجية على الساحة اللبنانية. وتشير مصادر إعلامية لبنانية إلى أن التدخلات السعودية المصرية بغطاء أميركي هي الأبرز بين كل أشكال التدخل في تفاصيل الشأن اللبناني.

الحوادث الأمنية في لبنان تحمل دائماً رسائل سياسية، وازدادت سرعة الرسائل مع تسارع وتيرة التجاذب على تشكيل الحكومة، وقد يضيف إليها البارانويا الإعلامية اللبنانية بعداً آخر، وخصوصاً في ظل تشابك أطراف عدّة على الشأن اللبناني. مواجهات بيروت بين (أمل) و(المستقبل) فهمت مباشرة على أنها بداية معركة الحصص الوزارية، بعد أن أمسك بري والحريري بالرئاستين الثانية والثالثة، فيما خيّب فريق ١٤ آذار آمال رئيس الجمهورية ميشيل سليمان بالحصول على حصّة وزارية وازنة، تشمل الدفاع والداخلية والعدل، ولم يجد في المعارضة من يسنده بعد أن خذلها في الانتخابات، ولم تعد تقبل به (ضامناً).

فالمعركة إذن تدور بين طرفين هما الموالاة والمعارضة، وحول آلية وحجم المشاركة، فيما تتفق المعارضة على الثلث الضامن. كان الرهان خاسراً على استقطاب بري إلى جانب الحريري بإعادة انتخابه رئيساً للمجلس، بعد أن اكتشف بري بأن الثمن الذي عليه دفعه باهظ جداً، فقد تمت محاصرته بهئة مكتب مؤلف من فريق الموالاة،



سعد الحريري.. سعودياً!

إضافة إلى القيود التي فرضت على تعيين وزراء من كتلته، وصولاً إلى الالتزامات المطلوبة منه إزاء التأييد الواسع الذي حظي به من قبل قوى المعارضة، فتولى هو مبادرة الإعلان عن موقف المعارضة من صيغة المشاركة في الحكومة، وقال بأن المعارضة لن تشارك إلا بالثلث الضامن كحد أدنى.

بالنسبة لسعد الحريري، فإن الأمر ليس محسوماً، ببساطة لأنه ليس صانع القرار الفعلي، فلا بد من تسويات خارج الحدود تحسم الخلاف. وهذا ما دفع الملك عبد الله لأن يوفد مستشاره الخاص الأمير عبد العزيز بن عبد الله بن عبد العزيز إلى دمشق في ٢٩ يونيو الماضي ولقائه الرئيس السوري بشار الأسد، في زيارة لم يعلن عنها سابقاً، قبل أن ينتقل بعدها مباشرة إلى بيروت لعقد اجتماع مع أركان في فريق ١٤ آذار.

رغم التكتّم على أهداف زيارة المستشار السعودي الى دمشق ومن ثم إلى بيروت، إلا أن مصادر في تيار الموالاة ذكرت بأن السعودية تسعى

الى تثبيت أسس (المقايضة) بين السعودية وسوريا من جهة و(المستقبل) و(حزب الله) من جهة ثانية. بمعنى آخر، أن السعودية قدّمت ضمانات فيما يرتبط بسلاح المقاومة على أن يتم تسوية مشكلة الحصص في الحكومة اللبنانية الجديدة، عبر معادلة ١٥ وزيراً للموالاة، و١٠ للمعارضة و٥ لرئيس الجمهورية على أن يبقى أحد وزراء الرئيس بمثابة (وديعة) لفريق المعارضة، بحسب جريدة (السفير). وقد يكون (المخرج السعودي) هو ما كان ينتظره الحريري قبل الإعلان عن انتهائه من المشاورات الخاصة بتأليف الحكومة. وهذا يشير أيضاً إلى أن حديث الحريري عن (الضمانات الشخصية) لم يكن يحظى بقبولة المعارضة التي ترى بأن التجارب لا تساعد على ذلك، بحسب النائب اللبناني عن حزب الله نواف الموسوي.

على أية حال، لم تدم طويلاً أجواء الإنفراج، ودعوى سياسة اليد الممدودة والانفتاح على كل الأطـراف، ليست مؤسسة على قناعات بقدر ما كانت استهلاكاً للوقت من أجل الرهان على اختراق خطوط المعارضة وتوظيفها في استحقاقات المرحلة المقبلة. ولكن المعارضة تنبّهت الى ذلك محثوثة بحزمة هواجس كبيرة من تحركات مريبة يقوم بها أطراف في الموالاة، مدعومين من أطراف خارجية عربية ودولية، ولذلك ازداد تمسّكها بخيار الثلث الضامن، وعادت المعارضة لتثبيت ميشيل عون ناطقاً باسمها في التفاوض بشأن التمثيل السياسي للمعارضة في الحكومة، وقد سمع الحريري

ليس من أجل عيون (حزب الله) يبدو سخاء الحريري بضمان سلاح المقاومة، ولكن العودة السعودية الى لبنان تتطلب رصفاً متقناً للطريق اليه

كلاماً مباشراً من عون في هذا الصدد خلال فترة المشاورات مع رؤوساء الحكومة السابقين.

أثـار نقولا ناصيف في مقال نشرته جريدة (النهار) البيروتية في ٢٩ يونيو الماضي سؤالاً حول لائحة المطالب السعودية من القيادة السورية، وماهي ردود فعل الأخيرة على تلك اللائحة. ويقول ناصيف بأن اللقاء الذي عقده الأمير عبد العزيز بن عبد الله في ٢٤ حزيران مع المسؤولين السوريين كان في سياق إتصالات غير معلنة بدأت منذ قمة الكويت في ١٩ يناير الماضي، وأفضت الى اتفاق على عدم التدخل المباشر في الانتخابات النيابية، وتوفير أجواء تشكيل حكومة وحدة وطنية، لتثبيت الاستقرار، وإقامة علاقات دبلوماسية علنية بين بيروت ودمشق. ولذلك مضت الانتخابات في ٧ يونيو بلا خضّات أمنية.

ولابد من الإشارة هنا الى أن التقارير الدولية الإعلامية التي تحدّثت عن مال سعودي، وتدخّل أميركي فج، لم يشمل سورية التي نأت عملياً عن التدخّل في الشأن الإنتخابي ضمن سياسة سحب الذرائع. ولكن الاستحقاقات اللاحقة والتي تجاوزت حدود الجغرافية اللبنانية، والتي بدأت بجولة رئيس الحكومة السابق فؤاد السنيورة والرئيس المكلف سعد الحريري بجولة على السعودية ومصر، أملت إشـراك الجـانب الـسوري في ترتيبات ما بعد الانتخابات.

عـلـى أيــة حــال، نقل نــاصـيـف عــن مـصـــادر دبلوماسية رفيعة ما دار في لقاء الأمير عبد العزيز بن عبد الله والمسؤولين السوريين: يبدأ الحديث بين الجانبين بسؤال سعودي عن الموقف السوري من ترؤس الحكومة الجديدة، فـردّت دمشق: لا مـانـع. هذا شـان لبناني داخـلـي. وسـأل ماهو موقف دمشق؟ فأجابت المصادر الدبلوماسية بـأن دمشـق ردّت: الأمــر يتعلق بطريقة تعامله مع العلاقات السورية ــ اللبنانية، وفق الأسس الجديدة التي أرساها الرئيسان الأسد وسليمان. وهو ما يعني سوريا. كيف سيتعامل معنا؟ فقال الموفد السعودي: بمرونة. ردّت دمشق: سوف نرى كيف سيتعامل معنا. أما ما هو سوى ذلك، فليحكِ مع المعارضة في الشؤون اللبنانية.

ثم أعقب ذلك تقديم السعودية لائحة مطالب:

ـ إنهاء ظاهرة المعسكرات الفلسطينية خارج المخيمات، وخصوصاً في أطراف البقاع كقوسايا وحلوة.

ـ ترسيم سوريا حدودها مع لبنان، وتحديداً في مزارع شبعا.

ـ الضغط على المعارضة للتخلّي عن المطالبة بالثلث الزائد واحداً في حكومة الوحدة الوطنية، شرطاً لمشاركتها فيها.

ـ إلغاء المجلس الأعلى السوري ــ اللبناني.

كان جواب دمشق على المطالب:

ـ السلاح الفلسطيني خارج المخيمات سلاح فلسطيني وليس سورياً، فلتجر الحكومة اللبنانية حـواراً مع المنظمات الفلسطينية المعنية لإنهاء الموضوع، وخصوصاً أن طاولة الحوار الوطني أقرّت في أول انعقادها في آذار ٢٠٠٦ مبدأ وضع حدّ لهذه المعسكرات. الأمر إذاً شأن لبناني ـ فلسطيني لا دخل لسوريا فيه.

ـ يتعيّن أن يعرف المنادون بترسيم الحدود في مزارع شبعا أن هذا المطلب يخدم إسرائيل أكثر منه لبنان وسوريا، لأن المزارع محتلة، ومشكلتها ليست مع سوريا وانما مع الدولة التي تحتلها. وأبدت دمشق استعدادها لترسيم الحدود ما إن تُحرّر المزارع كي لا تكون الدولة العبرية هي المستفيدة منها. في كل حال، قالت دمشق، حل مشكلة المزارع هو ضمن التسوية الشاملة غير المجتزأة في المنطقة.

ـ معالجة مشكلة الثلث الزائد واحداً تكون مع المعارضة اللبنانية لا مع سوريا، لأنها هي المعنية بدعوتها إلى المشاركة في حكومة الوحدة الوطنية، ولأنها تطلب ضمانات تحمي هذه المشاركة. ولم يتردّد المحاور السوري في القول إن حكومته ليست


سعد الحريري ونصر الله، لن يتفقا حتى ترضى السعودية!

على اتصال بكل أفرقاء المعارضة، وخصّ بالذكر الرئيس ميشال عون الذي لا يجري اتصالات بدمشق التي تعرف بدورها أنها لا تستطيع الضغط عليه للتخلي عن الثلث الزائد واحداً إذا كان مصراً عليه.

ـ كان ردّ دمشق على المطالبة بإلغاء المجلس الأعـلـى، أن من غير المفهوم إلغاء مجلس ينظّم علاقات البلدين قبل أن يصار إلى تطبيع هذه العلاقات على نحو سليم. قالت دمشق إن على الحكومتين اللبنانية والسورية أن تجتمعا وتناقشا المـوضـوع، وخصوصاً ما يتصل بالاتفاقات المعقودة بينهما والمشكو منها، ويصار عندئذ إلى البحث في خيارات إلغاء ما يُتفق على إلغائه، وتعديل ما يتفق على تعديله. وأوضحت أيضاً أن العلاقات الديبلوماسية بينهما لا تزال في طورها الأول، ولم تنضج أو تختبر كفاية، وتعقد للمرة الأولى بين بلدين يتحمّلان وزر ملفات كثيرة ومتشعّبة عالقة بينهما، ولا يسعها أن تستبدل للفور المجلس الأعلى الذي هو ثمرة معاهدة كان البلدان قد أبرماها. تالياً لا يمكن النظر باجتزاء إلى موضوع المجلس الأعلى أو الاتفاقات المشكو منها، وخصوصاً أن المعاهدة هي التي تنظم الآن، وحتى إشعار آخر، العلاقات السورية ــ اللبنانية.

وفي كل الاحـوال، فـإن السعودية سعت إلى اقتطاف أكبر الثمار وليس بالضرورة أنضجها في المرحلة الراهنة، على أمل أن يتم تنضيجها في مرحلة لاحقة يكون فيها سعد الحريري قد ثبّت قدماً راسخة في السراي الحكومي.

السعودية خرقت الخطوط الحمر

علاقة متوترة قادمة بين السعودية وإيران

عبدالحميد قدس

في كتابه عن النهوض الشيعي، توقع ولي نصر، أن يكون الصدام في المستقبل بين الوهابية والتشيّع، وهذا يعني بالضرورة بين السعودية وإيران. فالأولى تتبنّى المذهب الوهابي، وتدعو اليه وتنشره وتحميه، وهو أداتها في السياسة الخارجية، وإيران تمثل أكبر تكتل شيعي بشري في العالم، وهي تتبنى المذهب الشيعي. ولأن المذهب الوهابي أخذ على عاتقه محاربة المذاهب الأخرى، وأفرد للتشيع مساحة كبرى في الصراع المذهبي والسياسي، لذا فإن التوقع آنف الذكر ليس بعيداً عن الصحّة.

وفي الوقت الذي تستخدم فيه السعودية اللغة الطائفية التحريضية ضد إيران، فإن الأخيرة خصصت هجومها على الوهابية فحسب، واعتبرتها مذهباً منشقّاً عن المسلمين جميعاً، السنّة والشيعة، فيما تبنّت خطاباً وحدوياً مع المذاهب الإسلامية الأخرى.

السعودية التي اعتادت استخدام التحريض المذهبي والطائفي في لعبتها السياسية الإقليمية كما المحليّة، وجدت نفسها في السنوات الأخيرة مهمّشة الى حدّ كبير، بسبب توسّع النفوذ الإيراني في المنطقة، وتمدده على حساب السعودية ومصر.. مثلما هو الحال في الموضوع الفلسطيني والعراقي والأفغاني وحتى اللبناني وغيره. والسعودية مدفوعة بهذه الخسارة الكبيرة، وجدت أن اشعال الصراع الطائفي قد يكبح التقدم السياسي الإيراني من جهة، بحيث يعضدها جميع المسلمين ولكن على أساس التوافق المذهبي من جهة ثانية، ولكنها حتى الآن لم تحقق انجازاً ملموساً في هذا الجانب.

مدفوعة بالخسائر المتتالية، أبدت السعودية استعدادها للإنخراط في أية حملة عسكرية لكسر إيران، فالأخيرة مجرد دمّلة يجب فقؤها، كما قال كاتب سعودي. ولهذا شعرت السعودية بأسى على رحيل بوش الإبن، الذي ابدى له بندر بن سلطان استعداد بلاده المساهمة في أية مجهود عسكري ترغب فيه الولايات المتحدة إن قررت شنّ الحرب ضد طهران. وسبق لبندر ان أوصل للإسرائيليين الذين التقاهم على مدى السنوات الثلاث الماضية، بأن بلاده مستعدة للمساهمة سياسياً ومالياً إذا ما قاموا بهجوم على المنشآت النووية الإيرانية.

وحسب خبراء في الشأن السعودي، فإن أية حملة قادمة على ايران تقودها الولايات المتحدة مباشرة، أو عبر وكيلها اسرائيل بصورة غير مباشرة، فإن السعودية ستكون داعماً أساساً لها. ويرى هؤلاء انشقاقاً واضحاً بين دول الخليج والسعودية المتحمسة لضرب ايران. كما يعتقدون بأن السعودية ذهبت بعيداً في مواجهتها للنفوذ الإيراني الى حدّ كسر العظم ما ينذر بتوتر في العلاقات في المرحلة القريبة القادمة.

ويتفق السعوديون والإسرائيليون في توصيف الخطر الإيراني، ويرون أن الخطر عليهما أكبر من أية أخطار أخرى. كما يتفقون على ضرورة مواجهة هذا الخطر.. كل من زاويته ـ من خلال المواجهة العسكرية، ويعتقدون أيضاً بأن الحوار بين واشنطن وطهران سيكون في غير صالح البلدين، ولذا يتمنيان ويعملان معاً في أروقة واشنطن على إقناع الأخيرة بأن لا فائدة من الحوار مع ايران، وأن من الضروري تجهيز السلاح للمواجهة.

السعودية ترى في الحوار الأميركي الإيراني حطّاً من مكانتها الإقليمية، واعترافاً بزعامة ايران على المنطقة، وتعضيداً لجهدها كيما تكون قوّة اقليمية تستطيع فرض شروطها فيما يتعلق بأمن الخليج ومواضيع أخرى تمتد من أفغانستان ولا تتوقف في فلسطين المحتلة.

ولاحظ المراقبون أن السعودية ومنذ نحو عامين عملت على أصعدة مختلفة تستهدف في النهاية الإطاحة بالنظام الحاكم في إيران، بعضها يتعلق بالتنسيق مع اسرائيل في التحريض على الهجوم العسكري، ومحاولة إقناع واشنطن بعدم جدوى الحوار، بل وعدم القبول بالتطمينات الأميركية التي قدمها وزير الدفاع روبرت غيتس وأوباما نفسه الذي زار السعودية مؤخراً. وبعضها الآخر يتعلق بضرب إيران من الداخل، من خلال تشجيع النزعات الإنفصالية وأعمال العنف ودعم حركات الإنفصال في كل من بلوشستان، والأهواز، حيث تبنّت عدداً من الحركات وروجت لها في وسائل إعلامها. وبعضها الثالث، يتعلق بتطويق ايران اعلامياً وطائفياً. وبعضها الرابع يتعلق بمحاربة ما سمي بحلف الممانعة والتشديد عليه، خاصة الخاصرة الضعيفة (حماس).

والحقيقة فإن السعودية الموتورة بالتقدّم السياسي والتقني والعسكري الإيراني، تعمل على كافة الجبهات منذ سنوات، ولم تمانع في تأكيد علاقاتها مع اسرائيل، حيث التقى مسؤولون سعوديون علنا بمسؤولين اسرائيليين (تركي الفيصل، والملك عبدالله مع بيريز في نيويورك على هامش حوار الأديان السعودي). كما أن لقاءات عديدة تمت بين بندر بن سلطان مع أولمرت ورئيس الموساد في العاصمة الأردنية عمّان، وهي لقاءات كتبت عنها الصحافة العربية والعبرية كثيراً، ولم تنفها السعودية، وحتى أيهود أولمرت قال ذات مرة للصحافيين ساخراً حين سئل عن صحة تلك اللقاءات: أنا سأنفي، وأنتم لا تصدّقوا ذلك!

ولا يخفي الإسرائيليون ارتياحهم من السياسة السعودية تجاههم خاصة بعد حرب تموز ٢٠٠٦م، وقد أعلنوا مراراً بصور ملتوية بأن زعماء عرب طلبوا من اسرائيل مواصلة الحرب حتى إنهاء حزب الله. ولا ننس الموقف السعودي يومها الذي تحدّث عن مغامرة، وتعرض فيه لحزب الله ولحماس ببيانات الشجب والسخرية، وهي السياسة الإعلامية السعودية التي لا تزال متواصلة حتى اليوم.

وإذا ما أضفنا الى هذا، عمل السعودية الدؤوب لإسقاط النظام السوري، على الأقل حتى ما قبل قمة الكويت الأخيرة، وما أعلن عنه من محاولة انقلاب في سوريا ساهمت فيها

السعودية أواخر ٢٠٠٨م، فضلاً عن محاولات سابقة كشفت عنها تقارير أميركية.. بالإضافة الى محاصرة سوريا سياسياً، والتحريض عليها لدى الغرب من أجل مقاطعتها، وكذلك دعم حركات المعارضة السورية في الخارج، بدأت برفعت الأسد ولم تنته ببعض قيادات الأخوان.. كل هذا، يكشف أن السعودية تبحث عن حرب بأية ثمن ضد خصومها، وهي مستعدة للتحالف حتى مع الشيطان لتحطيمهم.

لكن السعودية لا تريد أن تخوض حرباً بنفسها، وهي لا تستطيع مجابهة ايران، وهي كعادتها تتمنّى ان يقوم آخرون بالدور القذر، فيما تقوم هي بحصد المكاسب. تماماً مثلما فعلت في حرب العراق مع ايران لمدة ثمان سنوات، ومثلما تمنّت وانتشت بعد هزيمة عبدالناصر في حرب الـ ١٩٦٧م. وإزاء التحريض السعودي حتى لإسرائيل، التي هي أيضاً لا تجرؤ ان تقوم بالهجوم وتتمنى ان تقوم واشنطن بذلك نيابة عنها، قال المتطرف ليبرمان، وزير الخارجية الصهيوني، اثناء زيارته لموسكو مؤخراً، بأن بلاده (اسرائيل) لن تهاجم إيران بالنيابة عن بعض العرب.. واضاف بأن ايران لم تحتل اراض اسرائيلية!

والسعودية التي تقلّص حجم نفوذها الإقليمي والموتورة من ايران، رأت فيما حدث في الأخيرة بعد الإنتخابات الرئاسية، فرصة لتقويض النظام هناك، واشتغلت ماكنتها الإعلامية بالتوازي مع الإعلام الاسرائيلي والغربي لتأجيج الموقف وتضخيمه، ولاتزال حتى كتابة هذه السطور تواصل عبر العربية والشرق الأوسط (كما عبر العربية نت بالفارسي والعربي) تطويل الأزمة الإيرانية في ذهن القراء، ولاتزال تعطيها الصدارة في التغطية.

كل هذا يدفع بالتوقع الى أن إيران سترد على السعودية، ردّاً يتناسب مع حجم تواطئها، وقد يصل الى حدّ الإنتقام. ومعلوم ان الإيرانيين، تعاطوا مع السعودية بتسامح خاص، لم يبدوه حتى لدول كبرى كبريطانيا وفرنسا وأميركا، وهم تعودوا المعاملة بالمثل. والسبب في التسامح الإيراني حتى الآن أن ايران لا تريد صداماً مع السعودية تستطيع معه الأخيرة تجييره في حرب طائفية، فتطلقها حرباً شيعية سنيّة. لكن الذي قد يقلب الأمر رأساً على عقب أمران:

الأول ـ خرق السعودية لاتفاقياتها الأمنية مع ايران، وفي مقدمها عدم دعم أي من الدولتين لمعارضة الآخر. وقد حصلت ايران فيما يبدو على مستمسكات كثيرة تتعلق بتمويل السعودية لمعارضين عرب من الأهواز، بهدف الإنفصال، وكذلك على دعم معارضة انفصالية بلوشية. وتوّجت السعودية الأمر بلقاء مسؤولي استخباراتها مع مسعود رجوي في العاصمة الأردنية عمّان الشهر الماضي (يونيو).

الثاني ـ ويتعلق بما أعلن عنه مراراً من قبل الإسرائيليين وخاصة من قبل رئيس الموساد، من أن المسؤولين السعوديين، قد أبدوا قبل بضعة أشهر قبولهم لاستخدام الطيران الإسرائيلي الأجواء السعودية لمهاجمة ايران. وقد أوصلت السعودية للإسرائيليين رسالة حادّة ضد هذا التسريب المتعمّد، الأمر الذي دفع المسؤولين الصهاينة الى تكذيب الخبر بطريقة لم نألفها منهم. ومعلوم ان اسرائيل تستطيع استخدام الأجواء الأردنية والعراقية بدون موانع، ولكن الأميركيين يدركون بأن استخدام أجواء العراق يحمّلهم المسؤولية المباشرة، كونهم هم لا غيرهم من يتحكم في الأجواء العراقية وليس الحكومة العراقية الضعيفة وغير القادرة. لهذا فكرت اسرائيل إما بضرب ايران من خلال جورجيا، وهذا ما انكشف بعد الصراع الروسي الغربي فيما يتعلق بأبخازيا، والآن هناك حديث يدور حول استخدام أذربيجان لهذا الغرض. والمدهش أن دول الخليج الأخرى التي لم يرد ذكرها اسرائيلياً، سارعت ونفت أنها ستسمح او سمحت للطيران الإسرائيلي باستخدام مقاتلاتها للهجوم على إيران، في حين ان السعودية هي آخر من نفى، وهي المعنية بالأمر مباشرة. وهذا يدل على ان دول الخليج لا تتبنّى الموقف السعودي.



هل كسرت جرّة العلاقات بين البلدين؟

اذا صحّت هذه المعطيات الأخيرة، فإن السعودية تجاوزت في علاقاتها مع ايران الخطوط الحمراء، بحسب دبلوماسيين في الرياض، ولا يمكن إلا أن تتوقع السعودية ردّاً إيرانياً ما، يتوقع أن يكون أكبر من مسألة التصعيد الإعلامي، الذي لاتزال تمارسه السعودية ضد خصمها مع شحنات طائفية عالية الوتيرة.

الرهان السعودي اليوم (وبالضرورة الإسرائيلي ايضاً) قائم على التالي:

أولاً، منع قيام حوار اميركي إيراني، فإن لم يكن ذلك ممكناً، ثانياً، فيجب إفشال الحوار، فإذا ما فشل الحوار،

ثالثاً، كان الخيار البديل العسكري، الذي دعت اسرائيل مبكراً الدول الأوروبية والولايات المتحدة الاستعداد للقيام به.

ستكون أمام ايران والغرب ومن ورائهم السعودية واسرائيل، فرصة زمنية تمتد حتى نهاية العام الحالي ٢٠٠٩م، ليتبيّن بعدها ما إذا كان الحوار قد فشل، ولتتبرع أميركا والغرب بالقيام بمهمة مهاجمة ايران.

فرص نجاح الحوار الإيراني الأميركي أضعف اليوم مما كانت عليه قبل الإنتخابات الإيرانية. والسبب يعود الى طرفي الحوار/ النزاع. فالإيرانيون بعد أن رأوا التدخل الشرس في شؤونهم الداخلية من قبل الغرب وحلفائه في المنطقة، سيعتمدون التشدد، لإثبات أنهم لازالوا أقوياء داخلياً ويمسكون بزمام الأمور. من هنا كانت المناورتان الإيرانيتان الأخيرتان (الجوية والبرية)، ولذا رفضوا المشاركة في اجتماع الدول الثمان بشأن أفغانستان. أما الغرب، فيريد إقناع إيران بأنها ضعيفة، ورفع من وتيرة شروطه وتهديده، الى حد اسقاط النظام كما ظهر من تصريحات ساركوزي، وكما ظهر من تصعيد بايدن في تصريحه الذي أشار فيه الى تسامح أميركي تجاه اسرائيل إذا ما قررت الأخيرة مهاجمة ايران. وكل هذا لإقناع ايران اولاً بالتنازل أثناء الحوار القادم، وتهديدها بأن عدم تنازلها ستستتبعه الضربة العسكرية.

والسعودية واسرائيل سعيدتان بهذه النتيجة، والأرجح انه إذا ما قرر الغرب ضرب ايران، فستكون الولايات المتحدة من يقوم بذلك، وليس اسرائيل.

الإعلام السعودي يتصدر الحرب ضد إيران

نشر معهد واشنطن، وهو معقل من معاقل الصهاينة في واشنطن، ورقة تقرأ موقف الإعلام العربي من تداعيات الإنتخابات الإيرانية، وقد جاء عنوان الورقة التي نشرت أواخر يونيو الماضي معبّراً: (وسائل الإعلام السعودية تأخذ زمام المبادرة ضد النظام الايراني). قسمت الورقة الإعلام الى ثلاثة أقسام: قسم موال، ووضعت قناة الجزيرة ضمنه!، وقسم متفرج كما في الإعلام المصري بشكل عام، وقسم سمته (مدهشاً وحاداً) ضد ايران، والذي اتخذه الإعلام السعودي.

وقالت الورقة التي أعدها ديفيد بولوك، ومحمد ياغي، أن وسائل الإعلام التي ترعاها السعودية تتولى المبادرة ضدّ طهران، وهي مستعدة لشن (حرب ضارية) ضدها، مثل إعلام السلطة الفلسطينية، وإعلام تحالف ١٤ آذار اللبناني. وأضافت بأن (التغطية التلفزيونية والصحفية من هذه المصادر، تلقي الضوء على المظاهرات الإيرانية، وعنف ميليشيا الباسيج، والتحديات لسلطة آية الله علي خامنئي، والخلافات بين رجال الدين الإيرانيين. ولا تزال هذه المواضيع تحتل عناوين الصفحات الأولى في جميع وسائل الإعلام العربية التي ترعاها السعودية، والتي يتم تتبعها على نطاق واسع وهي: "قناة العربية الفضائية"، وصحف "الحياة" و"الشرق الأوسط" اليومية)، وضربت أمثلة من كتاب جريدة الحياة مثل الكاتب السعودي علي الجهني الذي قارن بين (ديمقراطية مزيفة تؤدي الى إراقة الدماء) في ايران، وبين حكام السعودية الذين (لم يزعموا قط أنهم تولوا الحكم عن طريق الانتخابات؛ ومع ذلك لا يشك ذو علم، أن غالبية مواطنيها لا يريدون بديلاً لحكامهم..... رموز الاستقرار والتنمية الاقتصادية والوحدة الوطنية)!

وتابعت الورقة: (لقد بدا الموقف العدائي لوسائل الإعلام السعودية أكثر وضوحاً في الصحف المحلية، وخاصة بين كتاب الأعمدة المحليين) وضربت مثلاً بمقالات عادل الطريفي وعبدالله بن بخيت. ولاحظت الورقة ما أسمته بـ (الغبطة التي تكتنف مصادر وسائل الإعلام السعودية) وهي تغطي الموضوع الإيراني. وخلصت الى: (إذا كانت واشنطن تسعى للحصول على دعم الجمهور العربي ضد طهران، يبدو أن الرياض وليس القاهرة هي التي ستكون العنوان الأكثر تقبلاً لمنح مثل هذا الدعم).

(سور جدة) ممنوعة في السعودية

قال سعيد الوهابي، مؤلف رواية (سور جدة) أن قراراً صدر من إدارة المطبوعات في وزارة الإعلام السعودية بمنع روايته بحجة أنها (تمس الثوابت الدينية والهوية الوطنية). وأضاف بأن المنع يتناقض مع تصريحات وزير الثقافة والاعلام الجديد الدكتور عبدالعزيز خوجة بعصر لا رقابة فيه.

وأكد أن الرواية تتخذ من الواقع مسرحاً لها، وأن مهمة الروائي هي تصوير هذا الواقع لا تجميله، وأن زمن الثوابت والهويات المتهرئة والمرتبكة قد ولى، وأعرب عن اسفه لأن الرقابة لا تريد أن تتفهم هذا.

والرواية التي صدرت عن دار الفارابي اللبنانية تتحدث عن أربع شخوص متداخلة، وتبحث في اللحظات الاكثر تأثيراً أو الاشد قسوة في حياتهم. من بينها شخصية رجل سبعيني، عمل في منصب أمني حكومي حساس طوال أربعين سنة من عمره، ويكشف عن جميع الاخطاء التي قام بها أو كان شاهداً عليها، فله ماض غامض، وطلاسمه لا تنتهي. وتستمر حلقات السرد منذ التحاقه بهذا القطاع مروراً بالازمات السياسية والاجتماعية منذ الستينات.

السعودية واسرائيل تضغطان بشأن (شبعا)

كشفت صحيفة (هآرتس) في ٢٠٠٩/٧/٥ النقاب عن أن واشنطن والرياض تمارسان الضغوط على سورية لترسيم الحدود في منطقة مزارع شبعا كخطوة أولى بحيث يستتبعها انسحاب اسرائيلي منها يدعم حكومة الحريري، ويمهد لنزع سلاح حزب الله، بعد أن تتحرّر كامل الأراضي اللبنانية. وأضافت الصحيفة بأن تحسّن العلاقات الأميركية السورية يفسح المجال للضغط على الأخيرة كيما توقف دعمها السياسي والعسكري لحزب الله.

الخارجية تدعو المواطنين الى الصمت حين التحقيق معهم في الخارج!

نصحت وزارة الخارجية المواطنين المسافرين التزام الصمت عند التحقيق معهم أو استجوابهم أثناء المحاكمة في الخارج، وعدم الحديث إلا بوجود المحامي، وشددت على حضور جلسات المحاكمة تجنبا لصدور حكم غياب، هذا ما جاء في دليل الوزارة الذي أصدرته مؤخراً وحمل عنوان: (إرشادات المواطنين السعوديين الراغبين بالسفر إلى الخارج).

والتعليق على هذا الخبر المفيد جداً، هو: لماذا لا يستطيع المواطن السعودي في بلده الصمت الى حين حضور محام له؟ ولماذا لا يحاكم المحاكمة العلنية، وحتى غير العلنية بوجود محام له؟ اليس غريباً أن ترشد الخارجية المواطنين الى الإستفادة من القانون في الدول الأجنبية، في حين يقمع المواطن في الداخل سواء في غياب القانون أو في حضوره؟

خالد بن سلطان: ولي العهد سيعود خلال الأسابيع القليلة القادمة!

في ٢٠٠٩/٥/٢٥م، قال الملك عبدالله بأن ولي العهد سلطان سيعود الى المملكة (خلال) ستة أسابيع. الأسابيع الستة مضت، وجاء غيرها، ليظهر علينا خالد بن سلطان ليؤكد للصحافة في ٢٠٠٩/٧/٥م، بأن والده بصحة جيدة، وأنه يقضي (حالياً فترة النقاهة) وأنه سيعود الى أرض الوطن خلال الأسابيع القليلة القادمة.

والمعلوم ان ولي العهد، كما مرافقه أمير الرياض، أمضيا حتى الآن أكثر من عام خارج المملكة، حيث أجرى سلطان عدّة عمليات لاستئصال ورم سرطاني في القولون، يؤكد مقربون منه، أنها كانت فاشلة، وأن الأمير لن يكون قادراً على ممارسة مهامه في الحكم، فيما لو عاد الى السعودية.

وقد اصبح الأمير نايف النائب الثاني لرئيس مجلس الوزراء، وهو الذي يدير البلاد بالنيابة عن شقيقيه المتواجدين الآن في أغادير بالمغرب. ومن المرجح في حال موت سلطان ان يكون نايف ولياً للعهد، وليأخذ مقعده في الترتيب

الثالث في الحكم الأمير سلمان.

وكان نايف قد جاء بكذبة كبرى في مؤتمر صحافي في ٢٠٠٩/٦/١٧، حين سئل عن صحة ولي العهد، فقال: (أحب أن أؤكد بشكل قاطع وجازم أن سمو ولي العهد في أحسن ما يكون، وأنه يتمتع بكامل الصحة) وحين سئل عن موعد عودته، ألقى بالكرة على الملك وقال: (هذا الأمر متروك لما يوافق عليه خادم الحرمين الشريفين)! وتابع: (لن يطول هذا الوقت في عودته إلى الوطن سالما معافى... وهو في أفضل صحة.. ويجب أن يطمئن كل مواطن أن صحة ولي العهد في أفضل مستوى).

ما أكثر ما تكذبون يا آل سعود!

المفتي يحتاج الى درس في المواطنة والحوار لا أن يفتي فيهما!

ومن الجهل كثير لدى النخبة الدينية والسياسية في السعودية! ففي هذه البلاد المبتلاة بالوهابية، لازال الناس بحاجة الى فتوى المفتي ليبيح لهم أن يتحاوروا! والطامة الكبرى حين يحدّد لهم الإطار الذي يتحاورون بشأنه، وهو إطار فضفاض (أن لا يكون محرماً إلا إذا سعى لترويج باطل أو منكر أو لما يفكك المجتمع)! تخيل أن مثل هذا هو موضوع حوار، أو بين أهداف الحوار. والباطل والمنكر يمكن أن يطلقه الوهابيون على أية موضوع حواري لا يعجبهم.

وكما أجاز المفتي وبشروط مسألة الحوار في كلمة له بتاريخ ٢٠٠٩/٧/٥.. فإنه نزع الوطنية والمواطنة وحقوقها عمّن (يتعمّد نشر الضلال والفكر المنحرف الضال، ويقوم بإيواء المجرمين الضالين المنحرفين ويدمر الأخلاق والفضائل)! وأشار الى أن من بين هؤلاء أصحاب القنوات الفضائية والمنتديات.

وقال المفتي أنه حاور أكثر من ٥٠ شاباً، واستمع الى مشاكلهم، وأضاف بأنه يجري حوارات هاتفية مع بلدان خارج المملكة بشأن قضايا هامة، حسب تعبيره!

يا أمّة ضحكت من جهلها الأمم! هل مثل هذا المفتي يفقه أصلاً في الحوار أو في الوطنية أو في المواطنة!

السور السعودي العنصري للنهب!

مملكة بمساحة تفوق المليوني كيلومتر مربع، يراد لها أن تحمي نفسها بالأسوار، مثلما يفعل الصهاينة. هناك البحر من الغرب، ومن الشرق، أما الشمال حيث الحدود العراقية الطويلة فيراد تسويرها، وكذلك هناك آراء بشأن وضع سور لا يقل طولاً عن السور الشمالي بين الحدود السعودية اليمنية، أي من البحر الأحمر وحتى حدود سلطنة عمان!

هذا عمل لم يقم بمثله أحدٌ في التاريخ. ولا يمكن فهم المبررات الأمنية وراء ذلك، بقدر ما يمكن استخلاص حقيقة الروح العنصرية التي يتعاطى بها آل سعود ونجديوهم تجاه شعب اليمن من جهة والشعب العراقي من جهة أخرى، وكأن هذين الشعبين وحشان ضاريان بربريان يريدان التعدّي على (الجنّة الوهابيّة)!

سبب آخر وأساس وراء الأسوار السعودية، يعتقد عدد من الباحثين أنه السبب الوحيد، وهو (النهب الأميري). فبإسم الأسوار، كما بإسم التسلّح يجري نهب البلاد طولاً وعرضاً. لقد قيل بأن كلفة السور الشمالي ستكون نحو عشرين مليار ريال (أي خمسة مليارات وثلاثمائة مليون دولار)! والآن يقال بأن العقد رسى على شركة اوروبية (المجموعة الأوروبية للصناعات الجوية والدفاعية) بكلفة مليارين ونصف يورو (أي ثلاثة ونصف مليار دولار)، ويبدو أن المليارين الآخرين قد نهبا ابتداء (الفرنسية ٢٠٠٩/٧/١).

السور لا يحمي السعودية، وستبتلعه الرمال، أو لن تكون بحاجة إليه، وهناك من اقترح التبرع بقيمة الأسوار للدول التي تخاف منها السعودية، أي اليمن والعراق، فهذا ادعى لتحقيق أمنها الذي تزعم الخوف والحرص عليه.

شهادة من الإرهابي الأول!

دافع الأمير نايف وزير الداخلية في تصريح له بتاريخ ٢٠٠٩/٦/١٧م عن هيئات الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر والمؤسسة الدينية عامة، وذلك في خضم صراعه مع الملك الذي يرى تقليص صلاحيتها، في حين أن نايف يريدها قوّة في يد العائلة المالكة لضرب الخصوم المحليين والخارجيين. وقال نايف ـ المعروف بإكثاره في الدفاع عن المؤسسة الدينية ـ في جواب على سؤال حول (الاتهامات الموجهة لجهاز هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر بأنه جهاز تسلطي قمعي يترصد الناس وفرخ عشرات الإرهابيين) قال بأن (الكمال لله)، واتهم من يقول بذلك بأنهم يضخمون الأخطاء، وتابع: (الهيئة لا يمكن أن تكون إرهابية فهي تأخذ وستأخذ بالنص القرآني القائل: ولا تجسسوا ولا يغتب بعضكم بعضا)! وقد استشاط نايف من مقدم الأسئلة وانهال بالشتيمة على صحيفة الوطن التي ينتمي اليها الصحافي.



رويترز: الإصلاح على بعد عقود من الزمن

في تقرير لرويترز ٢٠٠٩/٦/٢٦م، عن معوقات الإصلاح في السعودية، أشارت فيه الى أن البيروقراطية النجدية والعائلة المالكة وعلماء الوهابية يقاومون معاً الإصلاح السياسي والديني والإجتماعي في المملكة. ونقلت عن دبلوماسيين قولهم (أن الكثير من رجال الدين وايضا أعضاء بارزين بالأسرة الحاكمة يقاومون الإصلاحات). وقال دبلوماسي غربي: (التغييرات الكبرى لا تزال على بعد سنوات كثيرة، ربما حتى عقود). وقال الدبلوماسيون أنه حتى إصلاح المناهج التعليمية من أجل تأهيل السعوديين لسوق العمل، لا تنفذها البيروقراطية. وتابعت الوكالة بأن السعودية وعدت مجلس حقوق الإنسان التابع للأمم المتحدة بإيقاف التمييز ضد النساء، ولكن (نشطاء لا يتوقعون حدوث أي تغيير عما قريب). ونقلت رويترز عن رئيس جمعية حقوق الانسان قوله: (السعودية موقعة على الكثير من الاتفاقات الدولية لكننا ما زلنا نجد انتهاكات جسيمة على الأرض. هناك اختلاف كبير بين النوايا الطيبة والقدرة على التنفيذ).

كيف حمى الخداع السعودي أسامة بن لادن

انتهى التضليل السعودي في انفجار الخبر

إعداد: فريد أيهم

أحدث تحقيق نادر نشرته وكالة (آي بي إس) الأميركية حول تفجيرات الخبر في السعودية عام ١٩٩٦م، والذي نشرته على حلقات خمس بين ٢٣-٢٧/٦/٢٠٠٩م، صدمة في الأوساط الحقوقية والقضائية والإعلامية والشعبية في أماكن مختلفة من العالم، وخاصة في السعودية، وبشكل أكثر تحديداً في المنطقة الشرقية، حيث يقبع نحو ١٠ معتقلين في السجون منذ نحو ١٣ عاماً بتهمة القيام بتلك التفجيرات، دون ان يقدموا الى محاكمة، ودون أن تتخذ بحقهم أية إجراءات قضائية شرعية.

وتفيد مصادر حقوقية بأن أحداً لم يحكم عليه بالإعدام، وأن ما منع السلطات السياسية السعودية من القيام بذلك، هو أن الولايات المتحدة الأميركية، المعنية بانفجار الخبر الذي راح ضحيته ١٩ قتيلاً اميركياً، غير مقتنعة بالأدلة السعودية على تورّط المعتقلين الشيعة في السعودية في ذلك الإنفجار.

والتحقيق النادر الذي قدمته وكالة الأنباء الأميركية يفيد بشيء معروف منذ زمن بعيد، وهو أن من قام بتفجير الخبر، هم من الوهابيين المتطرفين، وأن السلطات السعودية أرادت تحريف التحقيق لتلصق الإتهام بالشيعة. أولاً ـ لتصفية حساباتها معهم، رغم أنها كانت قد أقامت حواراً مع قيادات شيعية في الخارج عادت فيما بعد الى وطنها، وهو امرٌ أزعج رجال الأمن. وثانياً، وهو الأهم، أن الحكومة السعودية لم تشأ أن تتهم حوارييها الدينيين، والوهابية كمذهب، من أنهم وراء التفجير، خاصة بعد اتهامها لشخصيات وهابية متطرفة عادت من أفغانستان بالقيام بتفجير العليا عام ١٩٩٥م، وأعدمت أربعة منهم.

> **السعودية عمدت الى الجرافات لإخفاء مشهد تفجير الخبر لتضليل المحققين وذلك منذ اللحظات الأولى لوقوع الحادث**

وقال سعد الفقيه، المعارض السعودي المقيم في لندن، والذي دأب منذ وقوع انفجار الخبر على تكرار نفي أن المواطنين الشيعة كانوا وراء تفجير الخبر، وأن من قام به هم من السلفيين من جماعة بن لادن (قبل أن يعلن عن تشكيل تنظيم القاعدة).. قال الفقيه، في لقاء له مع قناة العالم في ٥/٧/٢٠٠٩م: (إننا منذ سنة ١٩٩٦ أعلنا أن الفاعل الحقيقي لتفجيرات خبر ليس الشيعة وانما يقف وراء الانفجار تنظيم القاعدة).. جاء ذلك في تعليق له على التحقيق الأميركي. وأضاف، موضحاً أسباب إلقاء التهمة على المواطنين الشيعة: (بعد تكرار الحادث في انفجار الرياض، كانت الحكومة السعودية تخشى ان يقال ان هناك تحديا داخليا من قبل المجتمع). وأضاف: (لو اعترفت الحكومة السعودية بان هناك تحديا من داخل المجتمع السعودي السني، فانها بمثابة اعتراف بان هناك تفجيرات متكررة من قبل قوة داخلية عجزت الحكومة السعودية عن ايقافها). مشيراً الى أنه كان (أجمل وأحلى للحكومة السعودية أن تقول أن الفاعل أقلية محسوبة على دولة خارجية، لان هذه الصياغة لا تقدح في استقرار النظام السياسي).



تفجير الخبر

وعليه فإن الفقيه، يرى أن السلطات السعودية كانت تخفي عن قصد حقيقة ما جرى في عملية الخبر، وأنها أخفت المعلومات المتعلقة بالتفجيرات، مضيفاً بأن الحكومة لم تكن مضللة، بل عرفت المجموعة وقصدتها، واعتقلت أعضاءها ونقلتهم من باب التضليل واخفاء الخبر.

ماذا يقول التحقيق الأميركي؟

أعدّ التحقيق المطول غاريث بورتر، وكان تحت عنوان: القاعدة استثنيت من قائمة المشتبهين (Al Qaeda Excluded from the Suspects List). وهذه نصوصه وضعنا لها بعض العناوين للتسهيل على القارئ:

السعودية تتعمّد إخفاء الحقائق منذ اليوم الأول للحادث

صدرت أوامر، عقب وقوع الإنفجار مباشرة، لأكثر من ١٢٥ موظفاً في هيئة التحقيقات الفيدرالية (FBI) بحضور الموقع للوقوف على القرائن وبدء التحقيق حول المسؤول عن التفجير. ولكن بعد وصول إثنين من موظفي السفارة الأميركية الى موقع التفجير في صباح اليوم التالي لحظا بأن جرافة بدأت بتجريف مشهد الجريمة بالكامل.

ولم تتوقف الجرافة السعودية إلا بعد أن هدّد سكت إرسكن، المبعوث الخاص لهيئة التحقيقات الفيدرالية الخاص بالتحقيقات في الإرهاب الدولي، بأن وزير الخارجية وارن كريستوفر، الذي صادف وجوده في السعودية حين وقوع الإنفجار، سيتدخل شخصياً في الأمر.

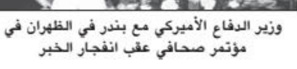
المخابرات الأميركية اخترقت اتصالات من مستويات عليا في الحكومة السعودية، بما فيها وزير الداخلية، مع أمير المنطقة الشرقية ومسؤولين آخرين فيها يطلب منهم التعاون مع المسؤولين الأميركيين خلال فترة التحقيق على أن يعيقوا عملهم في كل مرة.

كان ذلك بداية ما تكشف عنه المقابلات مع أكثر من عشرة مصادر ذات صلة بالتحقيقات ومعلومات أخرى متوفرة بأن جهداً منظماً من قبل السعوديين لتعطيل سير التحقيقات الأميركية حول الإنفجار، وخداع الولايات المتحدة حول من كان المسؤول عن التفجير.

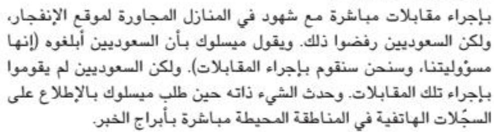
وقد أدار النظام السعودي تحقيقات الFBI باتجاه إيران وحلفائها الشيعة السعوديين مع وجود نيّة واضحة بإبعاد المسؤولين الأميركيين عن أثر الدليل الذي سيقود إلى أسامة بن لادن ومنظومة معقّدة من الروابط بين

النظام والقائد الإرهابي السعودي.





وزير الدفاع الأميركي مع بندر في الظهران في مؤتمر صحافي عقب انفجار الخبر

كان السعوديون يرفضون طلبات FBI الأساسية للتعاون. وحين ترأس راي ميسلوك قسم الأمن الوطني في مكتب واشنطن التابع لـ FBI، طلب إذناً بإجراء مقابلات مباشرة مع شهود في المنازل المجاورة لموقع الإنفجار، ولكن السعوديين رفضوا ذلك. ويقول ميسلوك بأن السعوديين أبلغوه (إنها مسؤوليتنا، وسنحن سنقوم بإجراء المقابلات). ولكن السعوديين لم يقوموا بإجراء تلك المقابلات. وحدث الشيء ذاته حين طلب ميسلوك بالإطلاع على السجّلات الهاتفية في المناطقة المحيطة مباشرة بأبراج الخبر.



بندر يتهم الشيعة وإيران، ويشتري لويس فريه مدير الـ FBI:

وبعد وقوع الإنفجار مباشرة، بدأ مسؤولون في المباحث السعودية بإبلاغ المسؤولين في (FBI) و (CIA) بأنهم بدأوا باعتقال أعضاء مجموعة شيعية صغيرة تدعى (حزب الله)، والتي تعتقد أجهزة الاستخبارات السعودية والأميركية بأنها قريبة من إيران. وزعمت هذه الأجهزة بأن لديها معلومات استخبارية مستفيضة بعلاقة هذه المجموعة بانفجار أبراج الخبر. ولكن التقرير الذي رفع عنه السرية والذي يعود الى يوليو ١٩٩٦ من قبل محللي وكالة الاستخبارات الأميركية CIA حول الإنفجار، يكشف بأن مزاعم المباحث كانت تعتبر مريبة. وقال التقرير بأن المباحث السعودية (لم تقدّم أدلتها..كما لم تزوّد تفاصيل كثيرة حول تحقيقها).

مدير FBI نفّذ ما أراده السعوديون ووجه الإتهام الى إيران والمواطنين الشيعة، ثم أصبح مدافعاً عن سرقة بندر لملياري دولار

إن مفتاح نجاح الخداع السعودي كان مدير (FBI) لويس فريه، الذي تحمّل شخصياً تحقيقات (FBI)، والذي أملى على الهيئة بأنه كان (مسؤول القضية) عن التحقيق، بحسب مسؤلين سابقين في (FBI) وقد سمح فريه للسفير السعودي الأمير بندر بن سلطان بإقناعه بأن إيران كانت ضالعة في التفجير، وأن الرئيس بيل كلينتون، الذي يكنّ له كراهية عميقة، لم تكن لديه الرغبة في مواجهة حقيقة كون إيران هي من قامت بتفجير الأبراج، كما كتب فريه ذلك في مذكراته.

قصر بندر حيث طبخ وفريه مؤامرة اتهام الشيعة وايران

تحقيقات أبراج الخبر أصبحت على الفور ثأر فريه ضد كلينتون. وبحسب جاك كلونان، عميل سابق لـ (FBI)، (كان فريه يقوم بذلك لحساب أجندته الشخصية).

ويتذكّر مسؤول سابق رفيع المستوى في (FBI)، بأن فريه (كان دائماً يلتقي مع بندر). وأن كثيراً من تلك اللقاءات لم يكن يتم في مكتب فريه، ولكن في منزل بندر المؤلّف من ٣٨ غرفة في ماكلين، في ولاية فيرجينيا.

تحويل الإتهامات والبحث بعيداً عن الوهابية وبن لادن

مهما يكن، فإن فريه ألقى على نحو عاجل بالمسؤولية على الإيرانيين والشيعة السعوديين عن الإنفجار، فيما استبعد أي تحقيق في فرضية أن تكون منظمة أسامة بن لادن، أي القاعدة، هي التي قامت بتفجير أبراج الخبر. وبحسب مسؤول سابق في (FBI) شارك في التحقيقات ورفض الكشف عن هويته (لم يكن هناك، حتى مجرد الشك في ذهني، حول من قام بذلك).


لويس فريه: اشتراه بندر

خبراء (FBI) و (CIA) في موضوع أسامة بن لادن حاولوا، ولكن دون جدوى، بأن يلعبوا دوراً في تحقيقات أبراج الخبر. جاك كلونان، عضو وحدة آي ـ ٤٩ في (FBI)، والتي كانت تهيء لقضية قضائية ضد بن لادن في عمليات إرهابية سابقة، يتذكر بأنه طلب من المكتب الميداني في واشنطن (WFO)، والذي كان لديه مسؤولية مباشرة عن التحقيق، بالسماح لوحدة آي ـ ٤٩ بالمشاركة، ولكن تم رفض طلبه.

ويقول كلونان (أن المكتب الميداني في واشنطن (WFO) كان شديد الحساسية، وقد أبلغنا (كلمة قذرة).

وحدة أسامة بن لادن في الـ (CIA)، والتي تأسست في بدايات ١٩٩٦، قد تم استبعادها أيضاً من قبل قيادة الـ (CIA) من التحقيق في انفجار الخبر.

وحدة بن لادن يتم استبعادها وتتوصل الى أن بن لادن وراء التفجير

يومان أو ثلاثة بعد انفجار الخبر، كما يتذكّر دان كولمان، وهو عميل (FBI) ويعمل في الوحدة، بأن الوكالة (أقفلت) على التحقيق، وخلقت ما يشبه خط سير سري، يسمح باطلاع محدود على المعلومات المتعلقّة بتحقيق الخبر من قبل فئة محدودة جداً من الناس في وكالة الاستخبارات المركزية، من الذين منحوا تلك الشفرة. ولم يكن رئيس وحدة بن لادن في مركز مكافحة الإرهاب في الـ (CIA)، مايكل سكيور، من بين تلك المجموعة الصغيرة.


جمع الأدلة من الانفجار: خداع سعودي أميركي متبادل!

مهما يكن، فإن سكيور أبلغ موظفيه بجمع كل المعلومات التي حصلت عليها المحطة من كل المصادر ـ البشرية، التنصّتات الالكترونية والمصادر المفتوحة ـ بما يشير الى أن عملية للقاعدة ستقع في السعودية بعد انفجار الرياض في نوفمبر ١٩٩٥.

وكانت النتنجة أن مفكرة مؤلفة من أربع صفحات تقدّم الدليل على تنظيم القاعدة التابع لابن لادن كان يخطط لعمل عسكري بالمتفجرات في السعودية في ١٩٩٦.

ويقول سكيور بأن (واحدة من الأماكن التي ورد ذكرها في المفكرة كانت الخبر)، ويضيف: (فقد كانوا ـ أي جماعة بن لادن ـ ينقلون متفجّرات من بور سعيد عبر قناة السويس الى البحر الأحمر الى اليمن، ومن ثم تهريبها من اليمن عبر الحدود مع السعودية).

الـ (CIA) تتواطأ وتحوّل التهمة الى إيران

وبعد أيام من استلام مفكرة الأربع صفحات الصادرة عن وحدة أسامة بن لادن، جاء رئيس مركز مكافحة الارهاب في وكالة الاستخبارات الأميركية وينستون ويلي، وهو أحد المسؤولين القلائل في الوكالة المطلّعين بقرب على التحقيق، الى مكتب سكيور وأغلق الباب. وفتح ويلي ملفاً يحتوي على وثيقة واحدة فقط بداخله، وهي عبارة عن تنصّت مترجم من اتصال إيراني داخلي كان يحتوي على إشارة أبراج الخبر. وسأل ويلي: هل أنت راض [أي هل اقتنعت الآن بأن الإيرانيين كانوا وراء التفجير]؟!

أحد مشاهد تفجير الخبر

وأجاب سكيور بأن ذلك مجرد جزئية واحدة من المعلومات في ظل كم هائل من المعلومات يشير إلى إتجاه آخر. وقال ويلي (إذا كان ذلك هو كل ما هو متوفر سأقول بأن ذلك مثير ويجب متابعة التحقيق، ولكن ليس ذلك على سبيل الجزم).

ولكن الإشارة من قيادة وكالة (CIA) كانت واضحة: فقد تم تحديد إيران باعتبارها مسؤولة عن مخطط انفجار الخبر، وليس هناك مصلحة لتتبّع زاوية بن لادن.

وكيل بن لادن يبيع نفسه للأميركيين ولكن لم يستجوب بشأن (الخبر)!

في سبتمبر ١٩٩٦، جاء الوكيل التجاري السابق لابن لادن، جمال الفضل، الذي ترك القاعدة بسبب مشاكل شخصية، الى السفارة الأميركية في أريتيريا، وبدأ على الفور بتقديم أفضل المعلومات الاستخبارية، وهي أقصى ما يمكن للولايات المتحدة الحصول عليه من معلومات حول بن لادن والقاعدة.

ولكن (CIA) و (FBI) لم يبذلا أي جهد للإفادة من معرفته والحصول على معلومات حول احتمال تورّط القاعدة في تفجير أبراج الخبر، بحسب دان كولمان، وهو أحد مصادر مناولات الفضل في الـ (FBI). يقول كولمان (لم نلقِ عليه أية أسئلة حول أبراج الخبر).

أدلّة الحكومة السعودية على تورّط الشيعة تافهة

في الأسبوع الأخير من أكتوبر ١٩٩٦، أعطت المباحث السعودية ديفيد وليامز، مساعد المدير الخاص في هيئة التحقيقات الفيدرالية المسؤول عن قضايا مكافحة الإرهاب، ما قيل بأنها ملخّصات لاعترافات حصلت عليها من نحو أربعين معتقلاً شيعياً. وقد صوّرت الإعترافات المزعومة بأن الإنفجار وكأنه عمل خلية تابعة لحزب الله السعودي التي كانت قد قامت، بحسب الرواية السعودية، بعملية مسح ومراقبة للأهداف الأميركية بتوجيه مباشر من ضابط في الحرس الثوري الإسلامي الإيراني قبل تنفيذ مخطط تفجير مبنى أبراج الخبر.

ولكن الوثائق كانت قاصرة عن تقديم هذا النوع من التفاصيل التي كانت ستسمح للمحققين الأميركيين للتثبّت من عناصر أساسية في مثل هذه الرواية. في الحقيقة، رفض مسؤولو السعودية حتى مجرد الكشف عن أسماء المعتقلين الذين ـ بحسب زعم السلطات السعودية ـ قدّموا اعترافات، وإنما التعريف بالمشتبه بهم بالإرقام من ١ إلى ٦ أو ٧، بحسب مسؤول سابق في (FBI) عمل في التحقيق.



جانيت رينو: البحث عن إدانة

ويرى محامون في وزارة العدل ـ الأميركية ـ بأن الاعترافات ليست موثوقة على الإطلاق، ولا يمكن استعمالها في المحكمة، لأنها قد تكون إنتزعت تحت التعذيب. وبناء على إلحاح المدّعي العام جانيت رينو Janet Reno، فإن كلاً من ريونو ومدير FBI لويس فريه قالا بصورة علنية في أوائل ١٩٩٧م، بأن السعوديين قدّموا أكثر بقليل من دليل (سمعي) غير موثوق، حول الإنفجار.

هناك أيضاً تضاربات في الاعترافات المزعومة من قبل المخطّطين الشيعة، التي أثارت شكوكاً لدى المحقّقين في هيئة التحقيقات الفيدرالية (FBI).

وزعم السعوديون بأنه في ٢٨ مارس ١٩٩٦، عثر الحرس السعودي في مركز الحديثة على الحدود الشمالية مع الأردن على ٣٨ كيلوغراماً من متفجّرات بلاستيكية مدسوسة في سيارة كان يقودها عضو من حزب الله السعودي. ولم يكتف هذا العضو بالاعتراف بانتمائه لحزب الله، بحسب الرواية السعودية، ولكنه قاد المباحث السعودية إلى ثلاثة أعضاء من حزب الله، الذين تم اعتقالهم، زعماً، في ٦، ٧، ٨ إبريل من نفس العام.

وحدة بن لادن استبعدت من تحقيقات الخبر، لأن الغرض كان توريط إيران بأية طريقة تمهيداً لضربها

ربط سعودي مكشوف بين تفجيرات العليا بتهريب الحديثة بانفجار الخبر!

ما هو لافت في هذه الرواية هو أنه في ١٧ إبريل ١٩٩٦، أعلن المسؤولون السعوديون بأنهم عثروا على متفجّرات في سيارة عند الحدود مع الأردن في ٢٩ مارس، وقالوا بأنه تم اعتقال عدد من الأشخاص. وبعد أربعة أيام، أعلن وزير الداخلية السعودي الأمير نايف عن اعتقال أربعة أشخاص في تفجير مكتب مدير برامج الحرس الوطني السعودي في الرياض في ١٣ نوفمبر ١٩٩٥. وقد تم بثّت اعترافاتهم على التلفزيون السعودي في نفس اليوم.

في إعلان الإعتقالات، بحسب تقرير نيويورك تايمز، أشار نايف الى محاولة تهريب أسلحة في ٢٩ مارس، قائلاً بأنه ليس واضحاً حتى الآن ما اذا كانت ثمة علاقة بين تفجير نوفمبر في الرياض ومحاولة تهريب الإسلحة.

ويدلل التصريح بوضوح على أن لدى المسؤولين السعوديين سبباً للإعتقاد بوجود رابطة بين الشبكة الجهادية التي يعتقد بأنها قامت بتفجير الرياض، وبين أولئك الذين تم القبض عليهم بعد محاولة تهريب متفجرات في ٢٩ مارس.

مهما يكن، بعد انفجار الخبر، بدأ السعوديون ربط تهريب المتفجرات في أواخر مارس بالشيعة، حيث كانوا يقولون ـ أي المسؤولين السعوديين ـ بأنهم من قام بتفجير أبراج الخبر.

في يوم ما في يوليو، بحسب مسؤول سابق في إدارة كلينتون، قدم فريه (مدير FBI) الى غرفة الأوضاع في البيت الأبيض وكان شاحباً وغاضباً، وأبلغ المسؤولين بأنه قد أبلغ للتو بأن السعوديين ألقوا القبض على ناشط من حزب الله السعودي في مارس وبحوزته متفجّرات وأنهم اكتشفوا ضلوع الشيعة في تفجير أبراج الخبر.

ويفيد تصريح نايف برابطة محتملة بتفجير الرياض في نوفمبر السابق كان خداعاً متعمّداً للولايات المتحدة، التي لم يقم السعوديون بتاتاً بتوضيحها للمسؤولين الأميركيين. ويقول وليامز (لقد سألنا لماذا لم يبلغونا ـ أي السعوديون ـ حول ذلك في وقت سابق، والحصول على جواب).

وإذا كان السعوديون بالفعل قد قاموا باعتقال أربعة من أعضاء حزب الله السعودي، الذين تلقوا أوامر بالقيام بالتفجير، كما إدعى هؤلاء المسؤولين ذلك لاحقاً، فلا بد أن يكون ذلك معلوماً بصورة مباشرة لبقية عناصر حزب الله السعودي، الذين من الواضح أنهم كانوا سيوقفون مخطط التفجير ويهربوا من البلاد.

ماذا عن اعتقال السلفيين بتهمة تفجير الخبر؟!

أيضاً فإن ما يقوّض رواية تهريب متفجيرات من قبل الشيعة ومخطط التفجير، حقيقة أن السعوديين قاموا، بعد انفجار الخبر، وبصورة سريّة باعتقال وتعذيب عدد من الجهاديين السنة المحاربين المرتبطين بأسامة بن لادن. كان من بين المعتقلين السنّة في قضية الخبر يوسف العييري، الذي تبيّن لاحقاً بأنه كان الرأس الحقيقي للقاعدة في السعودية. وفي ٢٠٠٣، أكّدت نشرية منتظمة للقاعدة اعتقال وتعذيب العييري بعد انفجار الخبر.

المحققون الأميركيون طلبوا عدم إطلاق سراح العييري، ولكن (الداخلية) أفرجت عنه رغم ضلوعه في حوادث أمنية

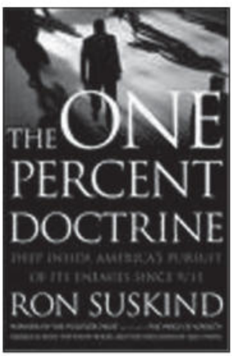
وفي تقرير نشر في منتصف أغسطس ١٩٩٦ من قبل جريدة فلسطينية في لندن، القدس العربي، بناء على مصادر على صلات بالحركة الجهادية في السعودية، جاء بأن ستة من المحاربين السنّة في حرب أفغانستان اعترفوا بارتباطهم بتفجير الخبر تحت التعذيب. وجاء ذلك بعد يومين من تقرير في نيويورك تايمز بأن المسؤولين السعوديين يعتقدون الآن بأن مقاتلين حرب أفغانستان هم من قاموا بتفجير الخبر.

على أية حال، فبعد أسابيع قليلة بدا واضحاً أن النظام السعودي قرر أن يضع اللوم على الشيعة السعوديين في تفجير الخبر.

قاعدة السعودية تتهم الشيعة لإنقاذ العييري بالتواطؤ مع النظام!

وبناء على خبير نورويجي متخصص في الحركة الجهادية السعودية، ثوماس هيجهامر، في ٢٠٠٣ وعقب مقتل العييري بفترة قصيرة في تبادل لإطلاق النار في الرياض في أواخر مايو ٢٠٠٣، وجّهت مقالة لزعيم القاعدة منشورة في دوريات القاعدة اللوم على الشيعة في انفجار الخبر!

وفي وثيقة لمركز مكافحة الإرهاب في ويست بوينت، نقل هاجهمر تلك العبارة كدليل على أن القاعدة لم تكن متورّطة في انفجار الخبر. ولكن واحدة من الأهداف الرئيسية للعييري في تلك المرحلة كانت الخروج من السجن، ولذلك فإن تأييده لموقف النظام السعودي لم يكن مستغرباً.



الرياض اطلقت العييري خلاف رغبة اميركا

وقد تم الإفراج عن العييري من السجن في منتصف ١٩٩٨، بواسطة هذه الرواية. ولكن تم اعتقاله مرة ثانية في أواخر ٢٠٠٢ أو بداية ٢٠٠٣، حيث توصّلت وكالة الاستخبارات المركزية CIA حينذاك بأنه ـ أي العييري ـ كان شخصية هامة جداً في القاعدة، بالرغم من أنها لم تكن تعلم بأنه كان قائد القاعدة في الجزيرة العربية، بحسب كتاب رون سوسكيند (The One Percent Doctrine).

وفي منتصف مارس ٢٠٠٣، كتب سوسكيند بأن المسؤولين الأميركيين ضغطوا على السعوديين بأن لا يدعوه يفلت. ولكن السعوديين زعموا بأنه ليس لديهم شيء حول العييري، وبعد أسابيع قلائل تم الإفراج عنه مرة أخرى. فقد كان رأس القاعدة في السعودية والمخابرات السعودية يمارسون لعبة معقّدة.

ماذا عن المتفجرات؟

كان أحد الأسئلة المركزية في التحقيق حول انفجار الخبر، هو كيف أن المخطّطين المزعومين وضعوا أيديهم على ما يقرب من ٥٠٠٠ رطلاً من المتفجرات، وهي الكمية التقديرية للشاحنة المفخّخة التي دمرت أبراج الخبر. مقابلات مع ستة من مسؤولين سابقين في (FBI)، عملوا في التحقيق حول انفجار الخبر، كشفوا بأن التحقيق لم يفضِ إلى أي دليل حول كيفية دخول طنين من المتفجّرات الى السعودية.

ولا يكاد أي من الستة يتذكر دليلاً واحداً حول كيفية قيام المخطّطين المزعومين بوضع أيديهم على هذا الكم الهائل من المتفجّرات. وقد رفض مسؤول سابق في (FBI)، والذي مازال يدافع عن نتائج التحقيق، أن يخبر كاتب التقرير ما إذا كان التحقيق قد كشف عن معلومات بناء على ذلك السؤال.

وإذا كان عناصر حزب الله السعودي هم من قاموا بالتخطيط فعلياً لإدخال متفجّرات الى البلاد عن طريق إخفائها في سياراتهم، فإن عليهم أن يوفّروا أكثر من ٥٠ سيارة مفخّخة بالمتفجرات وتمر على حرس الحدود الذين كانوا حينذاك على أهبة الإستعداد. وعلى أية حال، ليس هناك مؤشر على سيارات إضافية عبرت الحدود في الأسابيع التي سبقت الإنفجار.

قضية هاني الصايغ واعتقاله في كندا

في مارس ١٩٩٧، حصل مدير هيئة التحقيقات الفيدرالية (FBI) لويس فريه على ما وصفه في مذكراته (أول اختراق حقيقي كبير في القضية) عبارة عن: إعتقال في كندا لواحد من أعضاء حزب الله السعودي، الذي يتهمه السعوديون بكونه قائد الشاحنة التي تفجّرت عند أبراج الخبر.

هاني الصايغ، ٢٨ عاماً، وصل إلى كندا في أغسطس ١٩٩٦ بعد أن غادر السعودية، بناء على روايته، في أغسطس ١٩٩٥، الى إيران وسوريا. وقد وجّهت الحكومة الكندية له تهمة كونه إرهابياً، بناء على مزاعم النظام السعودي.

وفي سبيل نقله الى الولايات المتحدة بدون مواجهة الترحيل الى السعودية، حيث كان يعتقد بأنه سيواجه عقوبة الاعدام، وافق الصايغ على مساومة تشتمل على اعتراف بأنه هو من اقترح فكرة الهجوم على القوات

الأميركية، والذي سيقضي على إثره افي السجن مدة عشر سنوات.

في الحقيقة، إن الشيء الوحيد الذي اعترف به، بحسب مصادر (FBI)، هو أنه كان قد اقترح مهاجمة طائرة أواكس التي تم تسليمها لقوات الجو السعودية ـ وهو اقتراح كما قال قد تم رفضه. وقبل وبعد إحضاره الى واشنطن، نفى الصايغ بصورة قاطعة أي معلومات لديه حول تفجير أبراج الخبر. وبالرغم من النفي الثابت من قبل الصايغ، فإن صحيفة (واشنطن بوست) في ١٤ إبريل ١٩٩٧ نقلت عن مسؤولين أميركيين وسعوديين قولهم أن الصايغ إلتقى قبل عامين من وقوع الإنفجار بضابط استخباري إيراني كبير وهو الجنرال أحمد شريفي، وأن إيران كانت (القوة المنظمة) وراء تفجير الخبر. ولكن هذه الرواية، المسرّبة من قبل مسؤولين يدعمون النسخة السعودية لرواية الخبر، تنقل عن تنصتّات كندية لمحادثات هاتفية للصايغ في أوتاوا قبل اعتقاله، باعتبارها دليل إدانة زعماً.


هاني الصايغ

وقد وهبت الرواية مصداقية أكبر للإعتقاد العام في واشنطن بأن إيران كانت العقل المدبّر للتفجير، لأن الاستخبارات الأميركية لحظت مراقبة المواقع العسكرية والمدنية في السعودية من قبل الإيرانيين وحلفائهم في السعودية في عامي ١٩٩٤ و١٩٩٥.

مهما يكن، فإن ما قاله الصايغ في حقيقة الأمر لموظفي (FBI) في سلسلة من المقابلات في أوتاوا وواشنطن، يتناقض مع الرواية المسرّبة، بناء على مصادر قريبة من تلك المقابلات.

اعترف الصايغ بأنه قام بمراقبة موقع عسكري غير الخبر لحساب الإيرانيين، ولكنه ألحّ على أن ذلك لم يكن بهدف التحضير لتفجير إرهابي محتمل، ولكن للتعرّف على الأهداف الكامنة للإنتقام الإيراني في حال هجوم أميركي على إيران.

وكانت شهادته متوافقة مع كان يقوله السفير رون نيومان، الذي كان مدير مكتب إيران والعراق في هيئة شؤون الشرق الأدنى التابع لوزارة الخارجية في الفترة ما بين ١٩٩١ و١٩٩٤، حول استكشاف إيراني للأهداف الأميركية.

محققون: قادة القاعدة والمخابرات السعودية مارسوا لعبة معقّدة، وعمد نايف الى ابقاء واشنطن بعيدة عن تتبع أثر بن لادن

وفيما كان أغلب المحللين الرسميين على أهبة الإعتقاد بأن إيران كانت تخطط لهجوم إرهابي ضد الولايات المتحدة، فإن نيومان يتذكر بأنه كان بيّن نمطاً في السلوك الإيراني: في كل مرة تتزايد التوتّرات الأميركية ـ الإيرانية، كانت هناك زيادة في عملية الاستكشاف الإيرانية للمواقع الدبلوماسية والعسكرية الأميركية.

ويقول نيومان (هذا النمط قد يؤخذ على أنه عدائي ولكنه قد يكون بنفس القدر دفاعياً) بمعنى أن الإيرانيين ينظرون إلى مثل هذا الاستكشاف لأهداف أميركية محتملة بأنها جزء من الوقاية إزاء أي هجوم أميركي.

لقد كان هاني الصايغ خياراً مستغرباً كيما يكون سائق الشاحنة المفخّخة التي انطلقت نحو أبرج الخبر. فرجل قصير القامة بنوبات ربو دائمة أدّت في مرات عديدة الى وقف المقابلات مع محققي (FBI) لا يمكنه القيام بذلك، فيما حكى الصايغ الى المحققين بأنه شارك في دورة تدريب عسكري مع الحرس الثوري الإيراني، ولكنه أُبلغ من قبل مسؤوله في الحرس بعد تمرين كارثي بأن مرض الربو الذي يعاني منه يجعله غير مناسب للقيام بعمليات عسكرية.

جاك كلونان، الموظف القديم في FBI، والذي كان يتحدث مع المحققين الذين قابلوا الصايغ في ذلك الربيع والصيف، أبلغ محامي الهجرة الخاص بالصايغ، مايكل وايلدز، بأنه مقتنع بأن الصايغ لم يكن مشاركاً في العملية، بحسب الملاحظات الواردة في مفكرة وايلدز المحفوظة على ذمة القضية.

إستمر هاني الصايغ في نفي تورطه، وكذلك نفي أي علاقة للإيرانيين بما حدث في الخبر، وكنتيجة تم ترحيله الى السعودية في ١٩٩٩، بالرغم من الفرضية الرائجة داخل (FBI)، بأن سيتم قطع رأسه بعد عودته.

الإف بي آي تحاول الوصول الى المعتقلين الشيعة

لم تكن لدى فريه أي قضية حقيقية ضد الإيرانيين أو حلفائهم السعوديين (أي حزب الله الحجاز) ما لم يستطع الوصول الى المعتقلين الشيعة السعوديين. في المفكرة المعنوّنة (My FBI) إدّعى فريه بأن الرئيس بيل كلينتون رفض الضغط على ولي العهد الأمير عبد الله (الملك الحالي) بالوصول إلى هؤلاء السجناء، وطلب منه تقديم الدعم للمكتبة الرئاسية المستقبلية الخاصة بكلينتون في لقاء في فندق هاي أدامز في سبتمبر ١٩٩٨.

على أية حال، فإن هذه الرواية مختلف عليها بين عديد من مسؤولي إدارة كلينتون. وفريه، الذي لم يكن حاضراً، ينقل فقط عن (مصادري my sources)، بما يفيد بقوة بأنه حصل عليها من الأمير بندر، المستفيد شخصياً.

وزعم فريه بأن الرئيس السابق جورج بوش قد توسّط لدى عبد الله، بطلب من فريه، ونتج عن ذلك لقاء بين فريه وعبد الله في منزل بندر في فرجينيا في ٢٩ سبتمبر ١٩٩٨. وفي اللقاء، عرض عبد الله السماح لـ (FBI) بتقديم الأسئلة للمعتقلين ومراقبة الأسئلة والإجابات من خلف زجاجة مظللة ذات اتجاه واحد.

ولكن ما أسقطه فريه من الرواية هو أن عرض عبد الله الجديد جاء في وقت شعر فيه السعوديون بالحاجة الماسّة لاسترضاء واشنطن في تحقيق أبراج الخبر بأكثر مما كانوا عليه في السابق.

السعودية: إبعاد أثر بن لادن عن الأميركيين

وفي مايو ١٩٩٨، علمت وكالة الاستخبارات المركزية الأميركية CIA بأن المخابرات السعودية أحبطت مخطط القاعدة بتهريب صواريخ مضاده للدبابات من نوع صاغر Sagger من اليمن إلى السعودية قبل إسبوع من الزيارة المقررة الى السعودية من قبل نائب الرئيس الأميركي آل جور، ولم تبلغ، أي المخابرات السعودية، المخابرات الأميركية بتلك الواقعة.

وفيما بعد، في ٧ أغسطس ١٩٩٨، تعرّضت سفارتا الولايات المتحدة في نيروبي، كينيا، ودار السلام، تنزانيا الى تفجيرين في غضون عشر دقائق وأدت إلى انهدامهما. وتوصّلت CIA، على الفور، الى أن القاعدة كانت المسؤولة عن التفجيرات، وبدأت الاستخبارات الأميركية، بناء على ذلك، بتسليط الضوء بصورة أكبر على عمليات بن لادن في السعودية.

التقى آل جور مع عبد الله في ٢٤ سبتمبر ١٩٩٨م، وضغط بشدة من أجل الوصول إلى المسؤول المالي للقاعدة مدني الطيب، الذي تم اعتقاله من قبل الحكومة السعودية قبل عام، ولكنها أبقته بعيداً عن الاستخبارات الأميركية.

عمل النظام السعودي طويلاً من أجل إبقاء الولايات المتحدة بعيدة عن

أثر بن لادن في السعودية. وخلال الحرب الأفغانية، عمل مسؤولون سعوديون كبار، بمن فيهم وزير الداخلية الأمير نايف شخصياً، بصورة وثيقة مع بن لادن. ومن الواضح، فقد استمرت تلك الروابط حتى بعد سحب الحكومة السعودية الجنسية من بن لادن، وتجميد أرصدته، وبدء ملاحقة بعض المتطرّفين الإسلاميين المناهضين للحكومة في سنة ١٩٩٤.

وأظهر الدليل لاحقاً بأن النظام سمح للداعمين السعوديين لابن لادن بتمويل عملياته عبر الجمعيات الخيرية السعودية، التي شجّعت بن لادن على التركيز على الجيش الأميركي وليس على النظام.

انفجار نيروبي

وعلم محققو هيئة ١١/٩ لاحقاً، بأنه بعد مغادرة بن لادن السودان الى أفغانستان في مايو ١٩٩٦، طلب وفد من مسؤولين سعوديين من قياديين كبار في طالبان، بأن يبلغوا بن لادن بأنه في حال لم يهاجم النظام، فإن (الاعتراف سيعقب ذلك) أي بحكومة طالبان.

التواطؤ السعودي مع بن لادن والتغطية على أتباعه

في غضون ذلك، كان نايف يقاوم طلبات الـ CIA بشأن شهادة ميلاد، وجواز سفر، والسجلات البنكية الخاصة بابن لادن. وكانت الـ CIA تتبادل معلوماتها الإستخبارية حول بن لادن مع المباحث السعودية، وتشمل نسخاً من تنصتات وكالة الأمن الوطني الأميركية على المكالمات الهاتفية الخليوية لمسؤولي القاعدة المشتبه بهم. وفيما بعد، توقف المقاتلون بصورة مفاجئة عن استعمال هواتفهم الخليوية، بما يشير إلى كونهم أبلغوا بذلك من قبل المباحث.

في أوائل ١٩٩٧، أصدرت وحدة بن لادن في وكالة الاستخبارات المركزية CIA مذكرة لمديرها جورج تينيت، الذي كان على وشك السفر الى السعودية، وصفت فيها الاستخبارات السعودية بأنها (إدارة معادية). وفي أواخر سبتمبر ١٩٩٨، كان النظام السعودي يشعر بالحماوة من إدارة كلينتون بسبب فشله في التعاون في قضية عمليات بن لادن في السعودية. وكان اقتراح عبد الله سبيلاً لابداء التعاون في موضوع الإرهاب في وقت يساعد فريه على تعزيز المسار السعودي في انفجار الخبر.

الربط الصحيح بين تفجيري العليا (الرياض) والخبر

لم يخف أسامة بن لادن نيته بمهاجمة الوجود العسكري الأميركي في السعودية. فقد كان يدعو لمثل هذه الهجمات لإخراج ـ القوات الأميركية ـ من البلاد منذ أن دعا في أول فتوى له للجهاد ضد الاحتلال الغربي للأرضي الإسلامية في بداية ١٩٩٢. في ١١ يوليو ١٩٩٥، كتب ـ أسامة بن لادن ـ (رسالة مفتوحة) الى الملك فهد يحثّ فيها على حملة من الهجمات الفدائية لإخراج القوات الأميركية خارج المملكة. وبدأت منظمة القاعدة التي يقودها بن لادن بتنفيذ هذه الحملة في وقت لاحق من نفس العام. في ١٣ نوفمبر ١٩٩٥، دمّرت سيارة مفخخة مكتب مدير البرامج في الحرس الوطني السعودي في الرياض، ما أدى إلى مقتل خمسة من عناصر القوة الجوية الأميركية وجرح ٣٤ آخرين.

وأفادت إعترافات أربعة من الجهاديين في الحرب الأفغانية بخصوص الإنفجار، والتي بثّها التلفزيون السعودي، بأنهم كانوا يستلهمون من أسامة بن لادن، وأحال أحدهم الى معسكر في أفغانستان كان على ارتباط بابن لادن. يقول محارب قديم في FBI دان كولمان (كانت تلك إحالة غير مباشرة إلى بن لادن)، (في إشارة إلى دور بن لادن لاحقاً في تفجير الخبر).

السعودية لم تتعاون في تحقيقات تفجير الرياض ١٩٩٥

طلبت السفارة الأميركية في الرياض على الفور بأن يسمح لـ FBI بالتحقيق مع المشتبه بهم فور اعلان اعتقالهم في إبريل ١٩٩٦. ولكن السعوديين لم يستجيبوا للطلب أبداً، وفي ٣١ مايو ١٩٩٦، تم إبلاغ السفارة قبل ساعة ونصف من تنفيذ حكم الإعدام بقطع رؤوس المتهمين الأربعة.

وحين انفجرت الشاحنة المفخخة في أبراج الخبر في ٢٥ يونيو ١٩٩٦، كان سكوت إريسكين، العميل المختّص بالتحقيق في انفجار الرياض، على وشك العودة الى الولايات المتحدة بعد لقاء محبط آخر، حيث لم يكن المسؤولون السعوديون متعاونين بشأن الاشخاص الذين سيقومون بالتحقيق معهم. وحين زار مدير FBI لويس فريه مدينة الخبر بعد أيام قلائل من التفجير، تم إبلاغه بأن لا يتوقع أي معلومات أخرى حول تفجير الرياض.

سهل نايف عمل ممولي بن لادن عبر الجمعيات الخيرية، على أن يتم التركيز على الجيش الأميركي وليس على النظام

وبدلاً من الإلحاح على أن تقوم إدارة كلينتون بممارسة ضغط أكبر على السعوديين للتعاون حول احتمالية الربط بين التفجيرين (أي الرياض والخبر)، قرر فريه بهدوء إلغاء التحقيق في تفجير الرياض بصورة كاملة. ووضعت القضية في خانة وضع (غير فاعل)، بحسب إفادة مسؤولين إثنين سابقين في FBI، بما يعني أنه لن تكون هناك أية إجراءات أخرى يمكن أن تتخذ بهذا الشأن، رغم أن القضية لم يتم إغلاقها بصورة رسمية.

بن لادن يعترف بمسؤوليته عن تفجير الخبر

على أية حال، كان من الصعوبة بمكان إنكار دور بن لادن الذي تبنى علنياً مسؤوليته عن تفجيري الرياض والخبر. وفي أكتوبر ١٩٩٦، أي بعد إصداره فتوى أخرى يدعو فيها المسلمين لإخراج الجنود الأميركيين من المملكة، نقلت صحيفة (القدس العربي) الفلسطينية الصادرة من لندن عن إبن لادن قوله (الجيش الصليبي تمزّق حين قمنا بتفجير الخبر).

وفي مقابلة نشرت في الصحيفة في ٢٩ نوفمبر ١٩٩٦، سئل ـ بن لادن ـ لماذا لم تكن هناك عمليات أخرى موازية لعملية الخبر. قال بن لادن (يدرك العسكريون أن التحضيرات لعمليات كبيرة تتطلب وقتاً، بالقياس إلى عمليات صغيرة).

ومن ثم ربط بن لادن التفجيرين في السعودية بصورة صريحة كمؤشرات الى الولايات المتحدة من قبل تنظيمه: (كنا نعتقد بأن تفجيري الرياض والخبر كانا إشارة كافية لصنّاع القرار الأميركيين بدرء معركة بين الأمة الإسلامية والقوات الأميركية، ولكن يبدو لم يفهموا تلك الإشارة) حسب بن لادن.

وبحسب كولمان، أحد كبار المحققين في هيئة التحقيقات الفيدرالية FBI في قضية القاعدة، فإن بن لادن كان يكسب مجد العمليات الإرهابية التي خطط لها وليست العمليات التي لم يخطط لها. على سبيل المثال، لم يعلن بن لادن مسؤوليته عن تفجير مركز التجارة العالمي، وأبلغ وكيله

التجاري السابق الذي تحوّل إلى مصدر معلومات لهيئة التحقيقات الفيدرالية FBI، جمال الفضل، بأن لا علاقة له - أي بن لادن - بذلك، كما يقول كولمان.

كان لتفجيري الرياض والخبر خاصية عملانية مشتركة. وكما لحظ رئيس وحدة بن لادن في الـ CIA، مايكل سكيور، في القضيتين، فإن السيارة لم تكن متوقفة بحيث تؤدي الى هدم المبنى بالكامل. فلو كان الفريق الذي نفّذ تفجير الخبر قد ركن السيارة بموازاة السياج الأمني بدلاً من امتطائها، كما يقول سكيور، فإنها ستؤدي الى تدمير كامل المبنى. وكان يمكن أن يحدث الشيء ذاته في تفجير مكتب برامج تدريب الحرس الوطني في الرياض.


بن لادن: اعترف بالمسؤولية

كيف هرب بن لادن المتفجرات الى الخبر؟

وحدة بن لادن في الـ CIA جمعت معلومات استخبارية صلبة حول دور بن لادن في التخطيط لتفجير ابراج الخبر. وفي منتصف يناير ١٩٩٦، بناء على المعلومات الاستخبارية المجموعة من قبل الوحدة، سافر بن لادن الى العاصمة القطرية، الدوحة، حيث تمت مناقشة خطط الهجوم في المنطقة الشرقية من السعودية. وأعدّ بن لادن ترتيبات لشحن ٢٠ طناً من مادة سي - ٤ شديدة الإنفجار من بولندا الى قطر، وتم إرسال طنين منها الى السعودية، بحسب التقرير.

وحدد بن لادن بصورة دقيقة عمليات تستهدف مصالح أميركية في مثلث مدن الدمام، الظهران والخبر في المنطقة الشرقية، باستعمال خلايا سرية تابعة للقاعدة في السعودية، بحسب تقرير استخباري.

FBI تعتمد المعلومات السعودية، والقاعدة نشيطة في الشرقية

وقد رفض موظفو FBI العاملون في قضية الخبر ببساطة أي دليل على ضلوع بن لادن في الخبر، لأن قراراً قد تم اتخاذه باعتبار الشيعة هم المسؤولين.

ويتذكر ديفيد وليامز، الذي أصبح لاحقاً عميل الـ FBI المسؤول عن مكافحة الإرهاب فيها، بأنه قرأ تقارير استخبارية تفيد بضلوع بن لادن في التفجير، ولكن قال بأنه فعل ذلك (بعين الريبة).

واستبعد المحققون في الـ FBI أية علاقة لدليل يربط بن لادن بتفجير الرياض. وكما يوضّح أحد مسؤولي FBI السابقين المنطق لهذا الموقف: كان تفجير أبراج الخبر يختلف كلياً عن تفجير الرياض الذي وقع قبل سبعة شهور سابقة: إنه كان في المنطقة الشرقية حيث يغلب عليها المعارضون الشيعة، ولم تكن للقاعدة أي خلية معروفة.

على أية حال، فإن الحقائق تخبر عن قصة أخرى. فمدينة الخبر نفسها كانت ذات غالبية سنية، وليست شيعية، وكذلك المنطقة المثلثية للمدن الثلاث، فهناك أعداد كبيرة من المقاتلين في حرب أفغانستان وكانوا من أتباع بن لادن. وبحسب الصحيفة الفلسطينية الصادرة في لندن (أي القدس العربي) التي نشرت في أغسطس ١٩٩٦ بأن الستة الجهاديين الذين اعترفوا بالتفجير كانوا كلهم من منطقة تدعى الثقبة بالقرب من الخبر.

وقد تم اعتقال أحد الجهاديين القدامى بعد التفجير، وهو يوسف العييري، الذي كان الرأس الحقيقي للقاعدة في الجزيرة العربية، وهو من الدمام، وكان يعرف الجماعة الجهادية في المنطقة بصورة جيدة، بحسب الخبير النرويجي في شؤون القاعدة، توماس هاجهامر.

على أية حال، لا تعرف FBI و الـ CIA شيئاً عن حركة بن لادن في ذلك الجزء الشرقي من السعودية، كونهما يعتمدان بصورة كاملة على المخابرات السعودية في مثل هذه المعلومات. أوردت مذكرة لـ CIA في ١ يوليو ١٩٩٦، بأن لدى الوكالة (معلومات ضئيلة) حول (موقع، وحجم، تركيبة، ونشاطات) خلايا المعارضة في السعودية.

وتكشف مقابلات مع مسؤولين في FBI يعملون في التحقيق بوضوح أنه لم يكن لديهم إهتمام بالحصول على دليل يربط بن لادن بالتفجير، لأنهم أدركوا بأن مهمتهم محدودة بجمع أية معلومات يمكن الحصول عليها من المسؤولين السعوديين. يقول وليامز بأنه لم يحقق في الرواية السعودية بشأن مخطط الخبر، لأنه حسب قوله (تبدأ تصدق الناس الذين هم محاوريك).

المعلومات المتبادلة حول عناصر القاعدة بين الـ CIA والأجهزة الأمنية السعودية كانت تصل إلى تلك العناصر أولاً بأول

وسئل عن الدليل الذي يفيد بأن بن لادن كان وراء مخطط التفجير، قال مسؤول آخر في FBI، ولديه مسؤولية كبيرة في التحقيق: (لم أدخل في هذا الجانب. لم يكن ذلك من صميم عملي)!

المباحث السعودية وفبركة التحقيق والمعلومات

في أوائل نوفمبر ١٩٩٨، أرسل لويس فريه فريق من FBI لمراقبة مسؤولي المباحث السعوديين وهم يحققون مع ثمانية من المعتقلين الشيعة من وراء ألواح زجاجية باتجاه واحد في مركز الإحتجاز بالرياض. وكان قد خطط لاستعمال شهادة الشيعة لإظهار أن ايران كانت وراء الانفجار. وكما كان متوقعاً، فإن الروايات التي أدلى بها المعتقلون لخصت الخطوط العريضة للمخطط الشيعي الذي جرى توصيفه من قبل السعوديين قبل عامين من الواقعة. أما الآن، بعد مهمة FBI في معاينة الاعترافات، فهناك تفاصيل أكثر تشويقاً للتورّط الإيراني المباشر.


وزارة الداخلية ووزيرها مصدر الخداع والكذب

أحد المعتقلين قال بأن الجنرال في قوات الحرس الثوري الإيراني أحمد شريفي اختار شخصياً ثكنات الخبر هدفاً للعملية. وقال آخر بأن أعضاء حزب الله السعودي لم يتدربوا فحسب بل تلقوا أموالاً من قبل الإيرانيين. يقول عميل سابق في FBI (لقد خرجنا بأدلة صلبة بأن إيران كانت وراء ذلك)!

كانت هناك مشكلة واحدة مع تلك الأدلة التي قام فريق FBI بجمعها: كان لدى المباحث السعودية عامان ونصف العام من احتجاز عناصر حزب الله، حيث أتيح لها أن تقول ما تشاء حول القضية، بالنظر إلى التهديد المتواصل بمزيد من التعذيب لخلق الحافز.

ولكن فريه لم يكن ليدع موضوع التعذيب يؤثر على مهمته. وبحسب مسؤول رفيع المستوى في FBI: (بالنسبة للويس، إذا كانوا سيدعونا في

الغرفة، فإن ذلك أهم شيء. إننا سنذهب هناك ونحصل على الإجابات حتى لو تم تحريفها).

وزارة العدل الأميركية ترفض المعلومات السعودية وبوش يتبنّاها

مهما يكن، فحين حصل فريه على الروايات التي أدلى بها المعتقلون الشيعة في التحقيقات التي شهدها فريق FBI، فإن تلك المعلومات لم تحظ بقبول وزارة العدل ـ الأميركية ـ ولم تنظر إليها بوصفها شهادات صالحة. ورفضت الوزارة المضي في الإتهام بحسب رغبة فريه، القائمة على ذات الإعتراض الذي تم طرحه قبل عامين من تلك الواقعة: أن المعتقلين الشيعة خضعوا للتعذيب.

وفي يناير ٢٠٠١، أبقى الرئيس جورج بوش، الإبن، لويس فريه كمدير لـ FBI. وأبلغ فريه الرئيس الجديد بأن إيران هي العقل المدبّر لانفجار الخبر، بحسب شهادته أمام هيئة الحادي عشر من سبتمبر، وبدأت وزارة العدل حينئذ بالتعاون مع فريه في توجيه الإتهام الى حزب الله السعودي بما يورّط إيران في تفجير الخبر. وقد تم الإعلان عن الإتهام في ٢١ يونيو ٢٠٠١، أي في آخر يوم لفريه كمدير لـ FBI.

التعذيب السعودي ممنهج، وهنا يستهدف حماية القاعدة الوهابية

على أية حال، فإن دليلاً عالي الثقة كشف عن أن المباحث السعودية استعملت فعلياً التعذيب والإكراه لإرغام المعتقلين على الإدلاء بشهادات بحسب طلب النظام السعودي ـ وحتى أمام المراقبين الأجانب ـ وفعل النظام ذلك كله من أجل حماية القاعدة من التحقيق من قبل الولايات المتحدة.

نجمت ثلاث انفجارات بسيارات مفخخة في الرياض في نوفمبر ٢٠٠٠ عن مقتل مواطن بريطاني. وعموماً كان الاعتقاد يقوم على أن تلك الانفجارات كانت من عمل القاعدة. ولكن أربعة مواطنين بريطانيين، ومواطناً كندياً، وآخر بليجكي اعترفوا بمسؤوليتهم عن الإنفجارات، وقد بث التلفزيون السعودي اعترافاتهم.

على أية حال، بعد الإفراج عنه في ٢٠٠٣ أدلى المواطن الكندي وليام سامبسون برواية مأساوية أمام الرأي العام تحدّث فيها عن اللكمات التي تعرض لها على يد المباحث، وكان معلّقاً من قدميه متدلياً الى الأسفل، إضافة إلى الضرب المبرح الذي أدى إلى احمرار خصيتيه. وقال سامبسون بأن السعوديين أبلغوه من البداية ما يريدون منه الإعتراف به، وقد أعادوا ذلك عليه مراراً فيما كان الضرب متواصلاً، وتمت غربلة الرواية مع الوقت، وبإضافة مستمرة لتفاصيل جديدة.

تعمّدت المخابرات السعودية إبعاد المحققين الأميركيين عن قضية تفجير الرياض الذي قامت به القاعدة منعاً لربطه وتفجير الخبر

ستة أسابيع من التحقيق، وبعد أن بدأ سامبسون بإبلاغهم ما يريدونه منه، قاموا بتسجيل اعترافاته على شريط فيديو، باستعمال لوحة إيضاحية لمساعدته على تذكّر تفاصيل حركاته التي يفترض منه أن يدلي بها.

لقد درّبه السعوديون على ما يقوله حين زاره موظفون من السفارة الكندية، وهدّدوه بمزيد من وجبات التعذيب إذا ما أخبر مسؤولي السفارة الحقيقة. وحين جاء موظفو السفارة للحديث معه، كان إثنان من معذبي سامبسون حاضرين طيلة فترة المقابلة، تماماً كما حدث الشيء ذاته مع المعتقلين الشيعة حيث كان فريق FBI حاضراً خلال فترة توجيه الأسئلة اليهم من قبل المباحث السعودية.

معتقلو الشيعة بتهمة تفجير الخبر!

أدلى أجانب آخرون بروايات مماثلة حول اعترافات قهرية تحت التعذيب. وقد تم الإفراج عن سامبسون وخمسة أجانب آخرين بعد التفجير الإنتحاري في مايو ٢٠٠٣ من قبل القاعدة في مجمع الرياض الذي يأوي ٩٠٠ وافداً أجنبياً، وقد أرغم الحادث وزير الداخلية السعودي الأمير نايف على الإقرار بأن القاعدة تمثل تهديداً إرهابياً في السعودية.

مدير FBI أصبح محامي الدفاع عن آل سعود!

في غضون ذلك، وبعد تركه لمنصبه، أصبح فريه من الناحية الفعلية محامي الدفاع عن النظام السعودي في قضية تفجير أبراج الخبر. وفي شهادته أمام لجنة الإستماع المشتركة من البيت الأبيض ولجنة الإستخبارات التابعة للكونغرس في ٩ أكتوبر ٢٠٠٢، برّأ فريه السياسة السعودية إزاء تحقيقات FBI. واقترح فريه، الذي استبعد أي ذكر للخداع السعودي بشأن حادثة تهريب مواد متفجّرة بما يسمح لـ FBI بمتابعة مهمات تحقيقية جوهرية، بأن السعوديين عملوا كل ما يتوقع منهم فعله بهذا الشأن.

وقال: (لحسن الحظ، فإن FBI كانت قادرة على خلق علاقة عمل فاعلة مع البوليس السعودي ووزارة الداخلية). وأضاف بأن أي (طريق مسدود أو عائق قانوني) قد يحدث، كما يؤكد ذلك فريه، كان بسبب (الإختلاف الثابت بين أنظمتنا القانونية والإجرائية).



صورة تقرير الوكالة

دفع فريه جزية الى الأمير بندر بن سلطان، السفير السعودي، باعتباره (حرجاً في تنفيذ الأهداف التحقيقية لدى FBI في قضية الخبر، واقترح بأن أية مشاكل مؤقتة مثل هذه كانت دائماً تحل عبر التدخل الشخصي من قبل بندر)!

لقد عمد فريه إلى تحريف الترتيبات التي قام بها لجعل فريق FBI يقوم بمراقبة التحقيق ـ مع المعتقلين الشيعة ـ (بما يجعل هؤلاء الشهود ـ أي عناصر الفريق ـ حاضرين بصورة مباشرة).

وفي مقابلة لحساب السيرة المتزلّفة للأمير بندر، ذهب فريه بعيداً الى حد دعوة السعودية لقطع رؤوس الجهاديين الأربعة الذين اعترفوا بمسؤوليتهم عن تفجير الرياض بعد أن رفض السماح لـ FBI التحقيق معهم، باعتبارها قضية عدالة مستعجلة في (شأن داخلي سعودي)!

إن الفصل الأخير من علاقة فريه ببندر والسعوديين لا يزال في الطريق. وفي أبريل ٢٠٠٩، أصبح فريه محامي الدفاع عن بندر في قضية لدى محكمة بريطانية، حيث تم توجيه الإتهام إلى بندر بتلقيه، بصورة غير قانونية، ملياري دولار كرشوة في صفقة أسلحة سعودية ـ بريطانية.

المزيد من التدهور في العلاقات بينهما

تهديدات بإعدامات متبادلة بين السعودية والعراق

هاشم عبد الستار

توترت العلاقات السعودية العراقية مرة أخرى، وشهدت العلاقات بين البلدين خلال الشهر الماضي مزيداً من التدهور. العديد من القضايا زادت من أزمة العلاقة بين البلدين، وهي كالتالي:

أولاً ـ انتقد المالكي بشدة وبشكل علني في بيان له، فتاوى مشايخ وهابيين حرضت ضد الشيعة وكفرتهم، اعتبرها المالكي دعوة الى تفجير الوضع الأمني وعودة الانتحاريين وقتل المدنيين. وقد انتقد المالكي السعودية دون أن يسمها في ٢٠٠٩/٦/٢٥م بأنها تلوذ بالصمت المريب تجاه فتاوى التحريض والقتل والتكفير ضد الشيعة، مشيراً الى فتاوى إمام الحرم الشيخ الكلباني، ومؤكدا ان مروجي الفتن الطائفية هي جهات خارجية وهي وراء موجة التفجيرات الأخيرة.

وأضاف المالكي في بيان له: (يزداد غيظ مثيري الطائفية ومروجي الفتنة ومن يغذيهم بالفكر التكفيري الذي يقف وراء المجازر المروعة التي تعرض لها العراقيون طيلة السنوات الماضية)، مضيفاً بأن التفجيرات الأخيرة في مدن عراقية ما هي (إلا نتيجة لتلك الفتاوى الخطيرة التي تنفذ مخططا يراد منه ايقاظ الفتنة الطائفية، وإحداث الفوضى، وإجهاض العملية السياسية، ومنع الشعب العراقي من الوقوف على قدميه واستعادة سيادته الوطنية). وتابع بأن السكوت على تلك الجرائم والفتاوى لم يعد مقبولاً ولا ودياً.

ثانياً ـ ومن أسباب التوتر، معارضة السعودية لعضوية العراق في بعض مؤسسات مجلس التعاون الخليجي أو حتى التنسيق معه أمنياً وعسكرياً باعتباره جاراً لدول الخليج، وهو ما اقترحته الإدارة الأميركية، ممثلة بوزير الدفاع روبرت غيتس، الذي رأى توفير مظلة أمنيّة تجاه التهديد الإيراني من خلال إشراك العراق. وكان غيتس قد تحدث أمام كبار مسؤولي الدفاع في ١١ دولة شملت دول الخليج والعراق ومصر والأردن ولبنان شارحاً الموقف بأن: (دعم دول الخليج للعراق سيساعد في احتواء طموحات إيران)، ومطالباً بأن تفكر حكومات الخليج في السماح للعراق بالانضمام الى منظمات إقليمية، وأن تساعد بغداد عن طريق تقاسم المعلومات الاستخباراتية وتطوير جهود ضبط الحدود.

وتابع غيتس: (كما قلت في السابق فان العراقيين يريدون أن يكونوا شركاءكم) وأن واشنطن مستعدة لمساعدة دول الخليج في مواجهة تهديدات إيران المحتملة، وشدد على أن تقيم حكومات المنطقة علاقات جيدة مع العراق، في إشارة الى السعودية التي لاتزال ترفض فتح سفارتها في بغداد.

وتحاول الولايات المتحدة إقناع دول الخليج بجذب العراق الى صفها بدل أن يتحول بالكامل في الإتجاه المقابل (أي الى إيران وسوريا وحتى تركيا). ولكن لأسباب طائفية واستراتيجية خاصة بها، تصر المملكة العربية السعودية على أن نظام الحكم القائم في بغداد غير جدير بالثقة، وأنه يمثل مصدر خطر على المنطقة كما كان صدام حسين. وتشعر السعودية بأن دخول العراق ضمن منظومة مجلس التعاون، سيحول قيادة الخليج تلقائياً الى العراق، باعتباره الأكثر كفاءة وقدرة بشرية وعسكرية في تبوّأ مكانة قيادية بين دول الخليج كافة، وهذا ما تعتبره السعودية تهديداً لموقعها الإقليمي، وإن كان سيوفر قدراً أكبر من التوازن مع إيران.

ثالثاً ـ ويتعلق بانسحاب القوات الأميركية من العراق، حيث رفضت السعودية الإنسحاب، معللة ذلك بأنه يعني استسلاماً كاملاً لإيران، وللحكم الشيعي القائم. ويقول المسؤولون العراقيون بأنهم علموا بأن السعودية عملت طيلة الأشهر الماضية على إقناع واشنطن بعدم سحب قواتها من المدن العراقية، فضلاً عن أن تخرج كاملاً من العراق، الأمر الذي أزعج حكومة المالكي. وكان هادي العامري، رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي، قد اتهم السعودية بالوقوف في مقدمة دول إقليمية وعربية لا تريد انسحاب القوات الأميركية ، كما اتهمها بالمسؤولية عن التفجيرات الأخيرة التي وقعت في مدن عراقية. وطالب العامري في تصريح صحافي في ٢٠٠٩/٦/٢٩ باتخاذ (موقف موحد) تجاه السعودية، لافتاً الى فتاوى وهابية تكفر الشيعة وأدّت الى استهدافهم بالقتل.

رابعاً ـ تصاعدت الضغوط على الحكومتين السعودية والعراقية من أجل إنقاذ أربعة معتقلين عراقيين في السجون السعودية بتهم مختلفة وبدون محاكمات صحيحة، من قبل المنظمات الحقوقية المحلية والدولية والشخصيات السياسية، والإعلام العراقي المحلي بالخصوص، خاصة بعد النداء العاجل الذي أصدرته منظمة العفو الدولية في ٢٠٠٩/٦/١٨م، والذي وجهت فيه الدعوة السريعة لإيقاف إعدام الأربعة المعتقلين منذ سنوات في السجون السعودية، خاصة وأن بين المعتقلين من كانوا دون السن القانونية.



وقد حفّزت أحكام الإعدام السعودية مراجع دين ورجال سياسة للضغط على حكومة المالكي لوضع حدّ أمام ما تقوم به الحكومة السعودية من قتل للعراقيين في داخل العراق وخارجه. وقالت أنباء مؤكدة، أن المالكي يدرس المعاملة بالمثل، وأنه أوصل الى السعودية رسالة تفيد بأن قتل العراقيين سيتبعه إعدام عدد من (الإرهابيين السعوديين) المعتقلين لدى الحكومة العراقية، والذين لم يطبق بحقهم الإعدام إلا من أجل الأمل بتحسين العلاقات، وإعادة المعتقلين العراقيين الى ديارهم.

ويعتقد مراقبون للشأن المحلي العراقي، بأن المالكي سيكون ضعيفاً أمام الضغوط المحلية إن أقدمت الحكومة السعودية على إعدام العراقيين الأربعة، وقد يعمد الى تنفيذ أحكام بالإعدام صادرة بحق الوهابيين في السجون العراقية، والذين يقدر عددهم بنحو ٣٠٠ شخصاً.

الجدل المؤجّل

العلم الشرعي.. ومتطلبات التنمية

محمد قستي

أثارت تصريحات مدير جامعة جازان محمد بن علي آل هيازع حول عدم حاجة سوق العمل السعودية إلى خريجي كليات الشريعة وأصول الدين جدلاً واسعاً في الوسط السلفي. وكان آل هيازع قد صرّح لصحيفة (عكاظ) في ٢٨ يونيو الماضي بأن عدم فتح كلية للشريعة وأصول الدين في جامعة جازان التي أنشئت سنة ٢٠٠٦ يعود إلى (عدم وجود حاجة في سوق العمل لخريجي الشريعة وأصول الدين) وأضاف (لا نريد أن نضيف بطالة جديدة والسوق متشبع بمثل هذه التخصصات).

وبعد يوم واحد من تصريحات آل هيازع، أطلق مدير جامعة القصيم خالد الحمودي تصريحات مماثلة نقلتها صحيفة (عكاظ) يوم ٢٩ يونيو الماضي، وقال الحمودي بأن الجامعة أوقفت القبول في كلية أصول الدين، وأقسام التاريخ، الجغرافيا، وعلم النفس لاكتفاء سوق العمل من الخريجين في هذه التخصصات. وأوضح الحمودي أن الجامعة تجري مراجعة للخطة الدراسية في كلية الشريعة بهدف مواكبة مخرجاتها لسوق العمل وليحصل الخريجون على وظائف مناسبة. وأضاف أن الجامعة تركز في مراجعة خططها على مزج الدراسة النظرية مع الخبرة العلمية، وإضافة مناهج الأنظمة القضائية الجديدة ضمن تخصصات الكلية، وتدريب الطلاب عملياً في القطاعات التي سيعملون فيها مستقبلاً.

أعتبرت التصريحات مثيرة، وقد تدفع التيار الديني السلفي الى الرد بطريقته، وربما يواجه ال هيازع انتقادات واسعة من قبل أقطاب كبار في المؤسسة الدينية. ولابد من الإشارة هنا إلى أنه بجانب الجامعات الإسلامية المتخصصة فحسب في العلوم الشرعية، مثل الجامعة الإسلامية بالمدينة المنورة، وجامعة الإمام بن سعود الإسلامية بالرياض، وجامعة أم القرى بمكة المكرمة، فإن هناك عشرات الكليات الدينية التابعة للجامعات الأخرى الحديثة مثل جامعة الملك سعود بالرياض، وجامعة الملك فيصل، وجامعة الملك عبد العزيز بجدة، وجامعة الملك فهد بالظهران، إلى جانب عدد كبير من المعاهد الدينية في مختلف أرجاء المملكة. وتخرّج في هذه الجامعات والكليات عشرات الآلاف من رجال الدين، الذين يعملون في مجالات ذات طبيعة دينية مثل إمامة المساجد، والتعليم، والدعوة والإرشاد، والقضاء، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. ويشكّل العنصر النجدي في مجال التعليم الديني النسبة الأعلى، حيث يصل الى ٩٠ بالمئة من إجمالي الطلاب في الجامعات الدينية السعودية، وهي نفس النسبة التي يمثل فيها العنصر النجدي في سلك القضاء أيضاً.

وبالرغم من أن تصريحات آل هيازع لا تعدو كونها مجرد تقييم شخصي، أو بمثابة خلاصة مناقشة مع مسؤولين آخرين، إلا أن بعض المراقبين نظر إلى تلك التصريحات على أساس أنها تعبّر عن السياسة الجديدة التي ينتهجها الملك عبد الله في مجال تطوير التعليم المدني، وتخفيف الجرعة الدينية فيه، دع عنك إزالة الجوانب المتعلّقة بتكفير المجتمعات المسلمة وغير المسلمة. ويضع مراقبون تصريحات آل هيازع في سياق قرار الملك عبد الله بعزل إثنين من رجال الدين المتشدّدين من منصبين كبيرين في فبراير الماضي، مثل الشيخ صالح اللحيدان، الذي تم إعفائه من رئاسة السلطة القضائية، وتعيين رئيس مجلس الشورى السابق الشيخ صالح بن حميد بدلاً منه، وكذلك إعفاء رئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ ابراهيم عبد الله الغيث وتعيين بدلاً عنه الشيخ عبد العزيز الحمين. وبالرغم من كون التعيينات هذه لم تخرج من إطار المؤسسة الدينية، فإن الرأي القائل بأن مثل تلك المناقلات ستحد من نفوذ المؤسسة الدينية يبدو غير دقيق، في المطلق، لأن في العائلة المالكة أمراء كفلت إحداث توازن مقابل أية إجراءات تحديثية يقوم بها الملك، وليس مستبعداً أن نسمع أنباءً عن افتتاح جامعة دينية بإسم الأمير نايف أو شقيقه الأمير سلمان كترضية للتيار السلفي، فقد تقاسمت العائلة المالكة الأدوار للتعامل الدقيق مع متطلبات اللحظة المعاشة.

أي دعوة لإصلاح النظام التعليمي، أو إعادة توجيه للتعليم الديني بما يتناسب مع متطلبات التنمية يعتبره التيار السلفي مؤامرة خارجية

فما ذكره الخبير الاقتصادي في البنك السعودي البريطاني (ساب) بالرياض جون سفاكياناكيس من أن الحكومة أنفقت أكثر من ١٢٠ مليار دولار على التعليم منذ عام ٢٠٠٥، لا ينظر فيه إلى حجم النفقات في مجال التعليم الديني. وقد فاجأتنا جامعة الإمام محمد بن سعود قبل شهرين إعلانها عن تطوير موقعها على الشبكة بكلفة ٢٠٠ مليون ريال، عدا الميزانية السنوية التي تتجاوز مليار ونصف المليار ريال.

نقل عن مدير السجون بالرياض أن ٦٦ بالمئة من قضايا السجناء لم يبتّ فيها بسبب نقص عدد القضاة، وهم في الغالب من خريجي الكليات الدينية وينتمون إلى لون مذهبي ومناطقي واحد، أي من نجد، ما يثير أسئلة ليس عن نقص عدد القضاة، وإنما عن كفاءة ونزاهة النظام القضائي أيضاً.

لابد من لفت الإنتباه إلى الدراسات التقييمية والنقدية للتعليم في السعودية بشقيه الحديث والتقليدي، وخصوصاً بعد أن ظهرت آثار ذلك التعليم على الناشئة والشباب الذين شاركوا في هجمات الحادي عشر من سبتمبر ودورات العنف في الداخل والخارج، فيما عكف باحثون كثر على إخضاع مخرجات التعليم الديني على محك التنمية الشاملة. وقد توصّل بعضهم إلى أن التعليم السعودي بحاجة إلى إصلاح جذري كيما يكون منسجماً مع متطلبات التنمية.

ويعدّ كتاب (إصلاح التعليم في السعودية) الذي أعدّه مدير جامعة اليمامة الدكتور أحمد العيسى أول مقاربة نقدّية جادة لموضوعة التعليم في السعودية، حيث شدّد فيه على ضرورة الإنتقال إلى الإصلاح الحقيقي بدلاً من الزيادة الكمية في عدد الدارسين، يضع حداً للعلاقة القهرية بين التعليم والأيديولوجيا. ويرى العيسى بأن النظام التعليمي في السعودية (وفّر بيئة مساندة للتطرف) وأنه (المتهّم الرئيس في إنتاج ظاهر التطرف والعنف الذي يرتكب بإسم الجهاد). ولم يفت العيسى تذكير منتقديه بأن إطروحة الإصلاح التعليمي فكرة خارجية وربما صليبية واستعمارية، ونبّه إلى أن ما قدّمه هو عبارة عن قراءة نقدية لأسباب إخفاق النظام التعليمي في المملكة، ويرجع عدم إصلاحه الى: غياب الرؤية السياسية، وتوجس الثقافة الدينية، وعجز الإدارة التربوية.

وأفرد العيسي جانباً من قراءته النقدية لما أسماه بـ (طغيان تدريس المقررات الشرعية) والذي يعتمد على الحفظ والتلقين والتكرار، والإغراق في موضوعات العقيدة والفروض والتشريع والحلال والحرام بشكل قاطع، ويتابع العيسى مآلات هذه المقررات، حيث يرى بأن التعليم الديني المتخصص لا يوفر للطالب فرص تغيير مساره المهني والوظيفي في المستقبل، وذلك، حسب وجهة نظره، لأن المعاهد ودور التحفيظ تقودهم إلى الكليات الشرعية والنظرية ولا تمنحهم فرصاً واسعة في الكليات العلمية الطبيعة والهندسية وكليات الحاسب الآلي والإدارة بسبب ضعف تأهيلهم في العلوم الطبيعية واللغات والرياضيات. ويخلص من ذلك إلى نتيجة عملية بأن الأعداد الكبيرة من المتخرجين في التخصصات الشرعية لا يجدون أمامهم سوى مجالات محدودة من بينها التعليم، مصدر الأزمة نفسه.

وكان آخر ما ورد في هذا المجال من تقييمات، مقالة من ثلاثة أجزاء نشرتها صحيفة (عكاظ) للكاتب عبد الله يحيى بخاري بدأها في ١٦ يونيو بعنوان (قضية التعليم بمنظور عصري) تناول فيها أزمة التعليم في الدولة النامية بما فيها السعودية، وقال في ضوء تجربته في مجال التعليم الجامعي (أن الإصلاح الجزئي (بالتفاريق) في نظام التعليم لا ولن يجدي، إنما المطلوب تغيير جذري. مانحتاج إليه هو حملة على النظام المدرسي الحالي، حتى يمكننا إحلال نمط تعليمي جديد مناسب لهذا العصر..). وخلص الى أن نظام التعليم يحتاج الى ما وصفه (إعادة تصميم شاملة).

أكاديمي سابق: الإصلاح الجزئي (بالتفاريق) في نظام التعليم لا ولن يجدي، إنما المطلوب تغيير جذري، وبحاجة (إعادة تصميم شاملة).

من وجهة نظر سلفية محض، فإن أي دعوة لإصلاح النظام التعليمي، أو إعادة توجيه للتعليم الديني بما يتناسب مع متطلبات التنمية يعتبر مؤامرة خارجية، وتلبية لشروط غربية وأميركية، والحال أن الدراسات الميدانية تثبت جدوى إعادة تقييم لتضخّم دور العلوم الشرعية والتي تستهلك من الموارد البشرية والمالية قدراً كبيراً بما يؤثر على أوضاع سوق العمل بصورة عامة، والحاجات الفعلية للسوق المحلية، ولا شأن لذلك كله بالنشاط الوعظي الذي قد تقوم به مؤسسات أهلية.

لحد الآن لا تبدو ردود الفعل على تصريحات ال هيازع قد أخذت مفعولها المتوقّع في الوسط السلفي، ولعل هناك من أرجأ ذلك بانتظار ردود فعل العائلة المالكة نفسها، وقد تكون وصلت تطمينات من أمراء آخرين مثل نايف وسلمان بأنهم سيقومون بخطوات مقابلة، خصوصاً وأن ال هيازع مصنّف على (جماعة الملك)، ولا يود أقطاب الجناح السديري أن يقتحموا مجالاً يتطلب مواقف سلبية قد ينظر إليها الملك عبد الله بأنه المقصود منها.

ولكن ما كتبه أشرف إحسان فقيه في صحيفة (الوطن) في ٣٠ يونيو الماضي بعنوان (عن خريجي الشريعة وأصول الدين) يبدو كأنه محاولة لتحريك جدل فاتر، رغم أنه بدا استفزازياً في مقدمة مقالته حين أكد على أن (تصريحات معالي مدير جامعة جازان الأخيرة ستثير ضجة عظيمة وجدلاً واسعاً). صحيح أن تلك التصريحات وصلت أصداؤها الى الإعلام الغربي الذي ينظر إلى مثل تلك التصريحات بأنها كسر لـ (تابو)، أو خروج عن (إجماع)، ولكن لا يبدو أن المياه قد تحرّكت من تحت الجسر باندفاع لافت.



أي منهج يربيهم، واي مستقبل ينتظرهم؟!

ما هو نمطي في ردود الفعل على مثل هذه التصريحات، شأن كل الانتقادات التي صوّبت باتجاه التعليم الديني منذ سنوات، أنها تلتقي عند نقطة (المؤامرة)، ولذلك حين يدرس فقيه توقعات ردود فعل الشارع المحلي على كلام ال هيازع يراه نمطياً (أنه سيقلّبه ويفككه ويعيد تركيبه ليصل لجوهر "المؤامرة" المخبأ في داخله!) ويرجع ذلك إلى أن (الناس عندنا تتعاطف وتتحمس مع كل ما يحمل وصف "شرعي" على نحو تلقائي وساذج أحياناً – لنتذكر قنوات الرقية الشرعية!!–.. كما أن هناك جهات تيارية معتبرة سوف لن تفوت الفرصة لتذكرنا بمعركة صراعها مع تيارات الضدّ.. أياً كانت).

بيد أن فقيه أجرى انعطافة حادة ليعيد تركيب تصريحات آل هيازع، ويضعها هي الأخرى على محك النقد باشارته سؤال عن العلاقة الجدلية بين مخرجات الكلية الشرعية ومعايير سوق العمل. فهو لا يرى بأن غاية طالب الشريعة البحث عن وظيفة يسدّ بها رمقه ويتحصل من ورائها على راتب شهري، حسب قوله.

ويزيد فقيه في تعضيد وجهة نظره من خلال فتح أفق النظر الكلي الى (العلم الشرعي) ودور رجل الدين في المجتمع، ويقارن هذا الدور بدور (المفكر والفيلسوف والمجدد الإجتماعي في الغرب). ولم يفهم من تلك المقارنة سوى أن فقيه قد افترض سلفاً بأن المفكرين هؤلاء يتخرجون من كليات الشريعة، ولم يتنبّه إلى أن هؤلاء تخرجوا من جامعات حديثة ومن أقسام العلوم الإنسانية والإجتماعية وحتى الفلسفة، المرتبطة بالعملية التنموية.

ولكن فقيه يقدّم مقاربة مختلفة ينقد من خلالها واقع العلم الشرعي، وقال (لكننا في هذا الزمان بالذات نجد أن العالم الشرعي هو دون المطلوب تأهيلاً ودراية). وبمزيد من الإيضاح يصف فقيه العالم الشرعي في المملكة بأنه (أسير رأي السلف وغير قادر على مواجهة الأسئلة الحديثة الكبرى ولا طرح مشاريع فكرية وتنظيرية تليق بتحديات العقل المسلم في هذا القرن الحادي والعشرين. خارج نطاق الفتيا التقليدي والمحصور بضوابط مدرسة شرعية وحيدة، فإن عالمنا الشرعي ليس يفرض إسمه على الساحة العامّة، ولا الساحة العالمية، إذا ما جاء ذكر "الفكر" و"التنظير" كممارسات حضارية مطلوبة وملحّة).

وينتقل فقيه الى مجالات أخرى أخفق فيها العالم الشرعي في السعودية، حيث بات دون مستوى التأهيل في مجالات مثل الاقتصاد والطب وسواها من ضروب الحياة. ولذلك يقترح فقيه تعديلاً لمقترح ال هيازع بتطوير الأكاديميات الشرعية بحيث تكون مستوعبة للعلوم الحديثة (تكرس لخط جديد ونوعي في فهم الشريعة) حسب قوله، بدلاً من الانخراط في قطاعات التعليم والمساجد والقضاء وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر (وهذه كلها قطاعات عليها ما عليها. وتطالعنا يومياً تصاريح مسؤوليها ووزرائها ذاتهم وهم يقرون بحاجة أجهزتهم للتطوير، وافتقارها للكفاءات المؤهلة، وشروعها في إطلاق عمليات إعادة هيكلة واستراتيجيات جديدة).

مهما تكن ردود الفعل، فإن مجرد فتح باب الجدل في قضية التعليم الشرعي في المملكة من قبل مسؤولين في القطاع التعليمي، فإن ذلك يعني أن حجراً كبيراً قد رمي في بركة النقاش المتواري، وبات مطلوباً أن يخوض الجميع جولات أخرى من الجدل في موضوع التعليم الديني وموضوعات أخرى مازالت محفوظة في مستودع التابوات.

مصير التنمية..

أين أموال النفط؟

محمد الأنصاري

منذ بدأت الطفرة النفطية الثانية سنة ٢٠٠٤، وحديث السكّان يدور حول مصير العائدات المالية من ارتفاع أسعار النفط، ودورها في خطة التنمية الثامنة (٢٠٠٥ ـ ٢٠٠٩). ليس من بين إحصائيات الوزارات المسؤولة عن التعليم، والصحة، والعمل، ما يعكس إستغلالاً راشداً لأموال النفط. فقد بدا التفاوت فاضحاً بين ما ورد في خطة التنمية الثامنة وبين الحقائق على الأرض.

أثار الدكتور عبد العزيز حمد العويشق سؤالاً مفتاحياً: هل تحققت أهداف خطة التنمية الثامنة في توظيف المواطنين؟ وقال بأن الإحصائيات الصادرة عن مصلحة الإحصاءات العامة حول نسبة تشغيل السعوديين مازالت منخفضة، ولم تصل أرقام عام ٢٠٠٨ الى المستويات الواردة في الخطة. واستنادا على ما ورد في خطة التنمية الثامنة فإن برنامجاً طموحاً لزيادة نسبة مشاركة المواطنين والمواطنين والمواطنين في سوق العمل، ورفع نسبة التشغيل، وتخفيض نسبة البطالة الى حدودها الطبيعية. ففي حين كان عدد المشتغلين في نهاية عام ٢٠٠٤م (بداية الخطة) حوالي ٣,٥٤ ملايين مواطن ومواطنة، وضعت الخطة هدفاً لعام ٢٠٠٩ (نهاية فترة خطة التنمية) بأن يصل عدد المشتغلين من المواطنين والمواطنات حوالي ٤,٧٥ ملايين، أي بزيادة مليون ومائتي ألف.

ومع أن المملكة مرّت خلال سنوات الخطة بفترة نمو غير مسبوقة، حيث تضاعف الناتج الإجمالي تقريباً، أي أنه ارتفع بنسب أكثر مما كانت خطة التنمية الثامنة تتوقعه، مما أوجد فرصاً وظيفية أكثر مما كانت الخطة تتوقعه، ولكن إحصائيات القوى العاملة التي أصدرتها مصلحة الإحصاءات العامة تدل على أن نسبة تشغيل السعوديين ما زالت منخفضة، ولم تصل أرقام عام ٢٠٠٨م إلى المستويات التي حدّدتها خطة التنمية الثامنة. ففي "بحث القوى العاملة لعام ١٤٢٩هـ (٢٠٠٨) الدورة الثانية" الذي أصدرته المصلحة هذا العام نجد أن عدد المشتغلين من المواطنين والمواطنات قد بلغ حوالي ٣,٧٥ ملايين في عام ٢٠٠٨م، أي أقل بمليون من توقعات الخطة .

نشير هنا الى أن مصلحة الاحصاءات العامة والمعلومات بوزارة الاقتصاد والتخطيط السعودية أعلنت في مارس من العام ٢٠٠٨، أن إجمالي قوة العمل بالمملكة خلال النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ ما يربو قليلاً عن ٨ ملايين شخصاً أي ما نسبته ٥٠,٢ من إجمالي عدد السكان ممن أعمارهم ١٥ سنة فأكثر، منهم نحو ٧ملايين فرداً من الذكور. وأظهرت نتائج البحث أن قوة العمل بالمملكة بلغت (٤,٠٥٤,٨٤٥) فرداً منهم ٣,٣٦٧,٩٧٩ فرداً من الذكور يمثلون ما نسبته (٨٣,١) بالمائة من قوة العمل السعودية. وبلغ إجمالي عدد العاملين السعوديين (٣,٦٠٠,٨٥١) فرداً يمثلون ما نسبته ٨٨,٨ بالمائة من قوة العمل السعودية منهم (٣,٠٩٦,٩٧٢) فرداً من الذكور يمثلون ما نسبته ٨٦,٠ بالمائة من إجمالي عدد العاملين السعوديين وبلغ عدد العاطلين السعوديين (٤٥٣,٩٩٤) فرداً يمثلون ما نسبته (١١,٢ بالمائة) من قوة العمل السعودية منم (٢٧١,٠٠٧) فرداً من الذكور.

ولفتت نتائج البحث الى أن عدد العاطلين السعوديين، وفق الإحصائيات الرسمية، بلغ (٤٥٣,٩٩٤) فرداً في النصف الثاني من عام ٢٠٠٧ مقارنة ب (٤٤٥,١٩٨) فرداً في النصف الأول من العام نفسه بارتفاع قدره ٢ بالمائة تقريباً، كما يلاحظ أن معدل البطالة بين الأفراد السعوديين بلغ ١١,٢ ٪ مقارنة ب ١١,٠ ٪ في النصف الأول من العام نفسه.

مداخيل النفط تزداد بأكثر من تقديرات الخطة التنموية الثامنة ونسبة البطالة ترتفع، ونسبة تشغيل السعوديين لا تتجاوز ٣٣٪

كما بينت نتائج البحث أن غالبية العاطلين السعوديين يتركزون في الفئة العمرية من ٢٠ إلى ٢٤ سنة وبنسبة ٤٣,٩ بالمائة من إجمالي عدد العاطلين السعوديين. ويلاحظ أن هذه النسبة بين الذكور تبلغ ٤٥,٧ بالمائة، أما فيما يتعلق بالإناث فتمثل الفئة من ٢٥ إلى ٢٩ سنة الفئة الأعلى من حيث عدد العاطلات بنسبة ٤٥,٦ بالمائة من إجمالي العاطلات السعوديات ثم تأخذ هذه النسبة الانخفاض التدريجي تبعاً لارتفاع العمر حتى تتلاشى بعد تجاوز عمر ٥٠ سنة.

وبينت نتائج البحث أن معظم العاطلين السعوديين من الحاصلين على شهادة البكالوريوس بنسبة ٣٦,٤ بالمائة من إجمالي عدد العاطلين السعوديين. أما في ما يتعلق بالإناث فإن الحاصلات على شهادة البكالوريوس يمثلن أعلى نسبة بين العاطلات السعوديات حيث بلغت ٧٣,٤ بالمائة من إجمالي العاطلات السعوديات.

وإذا حسبنا عدد المشتغلين كنسبة من المواطنين ممن هم في سن العمل (١١,٥ مليون شخص تقريباً)، فهي لا تتجاوز ٣٣٪ من إجمالي مَن هم في سن العمل، أي واحداً من كل ثلاثة في سن العمل يعمل فعلاً، وهذه نسبة منخفضة بشكل لافت للنظر، مقارنة بالدول الصناعية، حيث تصل نسبة المشتغلين إلى ٦٣٪ في الولايات المتحدة و٦٠٪ في بريطانيا.

وبالنظر إلى تفاصيل الأرقام التي نشرتها المصلحة، فإن عدد غير المشتغلين قد بلغ ٧,٧٥ ملايين في عام ٢٠٠٨م (أي ١١,٥ إجمالي عدد المواطنين في سن العمل مطروحاً منه ٣,٧٥ عدد المشتغلين)، منهم حوالي نصف مليون من خريجي الجامعات وحملة الشهادات العليا. وحسب تعريفات المصلحة فإن غير المشتغلين، وإن كانوا لا يعملون بالفعل، إلا أنهم لا يُعتبرون "متعطلين عن العمل" بالضرورة.

ويعلق العويشق على ما ورد في تقرير المصلحة: (على افتراض دقة البيانات الواردة في تقرير المصلحة، فإن ذلك يعني أن هذه الفترة غير المسبوقة من النمو الاقتصادي لم تنعكس على النحو المطلوب على إيجاد وظائف للمواطنين، ولم تصل أرقام المشتغلين إلى الأرقام التي كانت خطة التنمية تأمل في تحقيقها).

وكانت تقارير اقتصادية صدرت هذا العام تفيد بأن السعودية التي لعبت دوراً في الاقتصاد العالمي والسياسة الدولية مازالت تعاني أزمات داخلية فيما يرتبط بمعدلات البطالة والخدمات العامة. وكان الملك عبد الله قد شارك في اجتماع زعماء (مجموعة العشرين) التي تضم أقوى اقتصادات العالم، في إبريل ٢٠٠٩ في العاصمة البريطانية، لندن، حيث إجتمع الملك عبد الله مع الرئيس الأميركي باراك أوباما الذي

طالب بدور سعودي فاعل للمساهمة في معالجة آثار الأزمة المالية العالمية. وكانت السعودية قد رفعت من معدل المساعدات التي تقدّمها للبلدان النامية، حيث زادات من ١٧,١ مليار ريال في عام ١٩٩٠ الى ١٨,٢ مليار ريال في عام ٢٠٠٧. وبالرغم من أن المساعدات غالباً ما تحقق غايات سياسية معروفة، فإن السعودية وظّفت قدراً كبيراً من مداخيل النفط في تعزيز علاقاتها الخارجية، حيث بدأت تميل الى تنويع مصادر وارداتها من الخارج بحيث شملت إلى جانب الولايات المتحدة الأميركية وبريطانيا، كلاً من الصين وكوريا الجنوبية.

وبالرغم من زيادة حجم الاستثمارات في قطاع الصناعة النفطية، الذي شهد نمواً كبيراً في السنوات الخمس الماضية، ما انعكس بصورة إيجابية على قطاعي المال والصناعات التحويلية، فإن ثمة مشكلات اقتصادية واجتماعية داخلية مازالت على حالها، فمازال السكّان يعانون من تدهور مستمر في مستوى الخدمات العامة، وخصوصاً في مجالات الصحة والتعليم والتوظيف والمياه، فيما تعاني البنية التحتية من إهمال كبير وفساد مالي وإداري أدى الى إبطاء أو تعطيل أعمال الصيانة الدورية.

ورغم ما قيل عن قرار الحكومة السعودية لناحية التحكم في تدفق العمالة الأجنبية إلى البلاد، إلا أن حجمها مازال في تزايد مستمر، وقد بلغ عدد العمال الأجانب، بحسب الإحصائيات الرسمية، نحو ٦,٤ مليون عامل أجنبي، أي بما يعادل ٣٣,٣ من

واحد من كل ثلاثة مواطنين في سن العمل يعمل فعلاً، وهذه نسبة منخفضة بشكل لافت للنظر، مقارنة بالدول الصناعية، في أميركا ٦٣٪ وفي بريطانيا ٦٠٪

مجموع عدد السكان، البالغ عددهم ١٨ مليون نسمة. وبحسب تقارير إقتصادية وإجتماعية محلية ودولية، فإن زيادة حجم العمالة الأجنبية تشكّل خطراً جديّاً على الإستقرار الإجتماعي في المملكة. من جهة ثانية، تلفت التقارير الى أن زيادة معدلات البطالة بين الشباب تحمل في طياتها مخاطر جديّة على الأوضاع الإجتماعية والأمنية والسياسية، يضاف إليها مشكلات أخرى تتعلق بأوضاع الطبقة الوسطى التي تآكلت بفعل تردي الأوضاع المعيشية. نشير إلى أن إحصائيات نشرت الشهر الماضي (يونيو) تفيد بوجود ٣ ملايين فقيراً في المملكة، ما اضطر وزير الشؤون الإجتماعية الى نفي الخبر في ٢٩ يونيو الماضي وقال بأن عدد المستفيدين من الضمان الإجتماعي بلغ ٦٠٠ ألف حالة.

وكان الدكتور عبد الله مرعي بن محفوظ نائب رئيس الغرفة التجارية الصناعية بجدة قد ذكر على هامش فعاليات معرض ومؤتمر سيتي سكيب في جدة في ١٢ يونيو الماضي بأن الحاجة الإسكانية لن تتوقف لأن غالبية السكان فيها من الفئات الشابة حيث ٤٠٪ من المواطنين هم تحت ٢٠ سنة و٧٠٪ تحت ٣٠ عاماً. وأضاف (إذا لم يكن ذلك كافياً، فان ٦٥٪ من العائلات لا يملكون سكنا خاصا بهم في الوقت الحاضر). وأشار مرعي الى أن الدراسة التي أجرتها منظمة سيتي سكيب السعودية قدرت احتياجات السعودية إلى مليون وحدة سكنية على مدار السنوات الخمس المقبلة، نظير معدل النمو السكاني المقدر بنسبة ٢,٥ سنوياً). نشير هنا إلى ما ورد في صحيفة (عكاظ) في ٢٥ يونيو الماضي حول المشكلات التي تواجه القروض السكنية، حيث ذكر رئيس اللجنة المالية في مجلس الشورى حسن بن عبد الله الشهري أن قوائم الانتظار للحصول على قروض صندوق التنمية العقاري تضم ٤٨٢ ألف مواطن، ويستغرق إنهاؤها ٢٥ سنة، وأوضح الشهري أن زيادة رأسمال الصندوق إلى ٢٠٠ مليار ريال تحقق رغبات أربعة في المائة فقط من طالبي القروض المسجلين في قوائم الانتظار.

في سياق متّصل، بدا أن الأزمة المالية العالمية تعكس آثارها المباشرة على النشاط المالي في المملكة، وظهرت أولى تداعياتها بعد إعادة هيكلة مجموعتي سعد والقصيبي والتي خفّضت من منسوب الثقة في البنوك السعودية خصوصاً والخليجية عموماً. وكانت صحيفة (الحياة) قد ذكرت في ١٦ يونيو الماضي بأن حجم الديون التي تريد المجموعتان إعادة هيكلتها تقدّر بعشرة مليارات دولار. وفي ٢٤ يونيو الماضي، ذكرت بيانات لرويترز أن من بين دائني مجموعة سعد سيتي جروب وبي.ان.بي باريبا واتش.اس.بي.سي وستاندرد تشارترد وجيه.بي مورجان وآخرين. وفي ٢٥ يونيو قررت مجموعة سعد بيع ٤,٥ مليون سهم آخر في مجموعة بركلي البريطانية لبناء المنازل لتتراجع حصتها إلى ٢,٧٣ في المئة.

وكان خبراء ماليون خليجيون قد ذكروا في ٢٧ يونيو الماضي بأن مؤسسة النقد السعودية تواجه وضعاً تبدو فيه عاجزة عن التحكم باسعار الفائدة، في الوقت الذي سجلت الموجودات الأجنبية فيها تراجعا للشهر السادس على التوالي.

وكانت بيانات رسمية أظهرت تراجع القروض المقدمة من البنوك السعودية إلى القطاع الخاص للشهر الثالث على التوالي في مايو الماضي وسط مخاوف متصاعدة بشأن الملاءة المالية لبعض الشركات المملوكة عائلياً وتعرض البنوك المحلية لقروض متعثرة.

وبحسب أرقام نشرتها مؤسسة النقد العربي السعودي (البنك المركزي) في موقعها على الانترنت بلغت مطلوبات البنوك على القطاع الخاص – وهي مؤشر مهم لثقة البنوك – ٧٢٤,٨٧ مليار ريال (١٩٣,٣ مليار دولار) في مايو وهي أدنى مستوياتها منذ أغسطس آب من العام الماضي.

وفي ١٦ يونيو الماضي سعى البنك المركزي السعودي إلى تعزيز الاقراض عن طريق خفض سعر إعادة الشراء (الريبو) العكسي – الذي يدفعه على ودائع البنوك التجارية – إلى النصف بعد



أين أموال النفط؟!

تصاعد المخاوف بشأن تعرض بنوك المجموعتين السعوديتين المتعثرتين الى الإفلاس. وأبقت السعودية التي تربط عملتها بالدولار سعر إعادة الشراء القياسي دون تغيير عند اثنين بالمئة بعدما خفضه البنك المركزي أكثر من النصف في خطوات متتالية منذ أكتوبر/تشرين الأول. لكن التخفيضات لم تحفز نموا ائتمانيا يضاهي مستويات السنوات القليلة الماضية. وقال خبير اقتصادي لدى أحد البنوك السعودية (البنوك لا تقرض منذ نوفمبر/تشرين الثاني بسبب التباطوء في الاقتصاد والمخاوف بشأن سلامة بعض الشركات العائلية). وقال (لا تستطيع مؤسسة النقد تغيير سعر إعادة الشراء لأن البنوك لا تستطيع الاقراض عندما لا تعلم ماذا يحدث في السوق).

وفي حين بدأت عدة بنوك في المنطقة الكشف عن درجة تعرضها لديون الشركتين لزمت البنوك السعودية والبنك المركزي الصمت. وقال عبد الله الذبياني مدير التحرير بصحيفة (الاقتصادية): (المسألة لا تتعلق بالسيولة..أي خفض لسعر إعادة الشراء سيكون بلا جدوى). وأضاف (هناك مسألة الشفافية والافصاح" مضيفا أن البنوك السعودية تفتقر إلى رؤوس الأموال الكافية للانخراط في تمويل طويل الأجل). من جهة ثانية، تراجع صافي الموجودات الأجنبية لمؤسسة النقد السعودي ١,١ بالمئة في مايو عنه في إبريل مواصلاً انخفاضه للشهر السادس على التوالي ليصل إلى ١,٤٨٣ تريليون ريال وهو أدنى مستوى له منذ يونيو/حزيران ٢٠٠٨.

والسؤال الكبير يبقى: أين ذهبت مداخيل الطفرة النفطية؟ ومنه تنشق أسئلة أخرى: لماذا تزداد الأوضاع الإقتصادية والمعيشية سوءً في الداخل، فيما تنشغل العائلة المالكة بحل الأزمة المالية في الولايات المتحدة وتعقد صفقات التسلّح بأرقام فلكية بوجود ٣ ملايين فقير وثلي السكان بلا مأوى؟

التشدّد الديني الوهابي.. المستفيد والخاسر

آل سعود مصدر تشدّد الوهابية الرئيسي

يحي مفتي

غالباً ما يثار سؤال حول مصادر التشدد الديني في السعودية، ولكن في أحيان نادرة يطرح سؤال عن هوية المستفيد، لأن الخاسر بات معلوماً سواء كان جماعة محلية أو دول إقليمية، أو حتى قوى أجنبية وصل إليها ذراع التشدد الديني إنطلاقاً من السعودية أو من المناطق التي شكّل فيها قواعد انطلاق الى مناطق متفرقة من العالم.

ولأن السؤال عن المستفيد من التشدد الديني في السعودية يضيء على السؤال المركزي: من يصنع التشدّد الديني في هذا البلد؟ أي من هي الجهة التي تقف وراءه، وتمدّه بأشكال الدعم المالي والأمني والسياسي، فإن ثمة جهداً متعمّداً تقوم به الحكومة السعودية، وتحديداً الأمراء المكلّفين بـ (هندسة) التشدّد الديني، لناحية تضييع آثار العلاقة بين الحكومة والجماعات المتشدّدة التي تنشأ في المجتمع السلفي الوهابي، وتتخذ مسارات متعدّدة ثقافية، ودعوية، وخيرية، وإجتماعية وأخيراً عسكرية.

ما يلفت الإنتباه في موضوع الساعة، أي الإصلاح السياسي، يقدّم التشدّد الديني باعتباره عائقاً أمام الملك عبد الله لتنفيذ (أجندة) إصلاحية، وتفترض هذه المقاربة أن لدى الملك، بالفعل، (أجندة)، دع عنك أن تكون إصلاحية.

في تقرير وكالة (رويترز) نشر في ٢٦ يونيو الماضي حول المعوّقات التي تحول دون تنفيذ الملك عبد الله للإصلاحات، تم فيها تسليط الضوء على رجال الدين المتشدّدين. وقال التقرير أنه في فبراير أقال الملك عبد الله رجلي دين متشددين من منصبين بارزين للحد من نفوذ النخبة الدينية التي أعاقت إصلاحات في قطاعي التعليم والقضاء وهي إصلاحات ضرورية لإيجاد دولة حديثة ومكافحة التشدد الاسلامي، في إشارة الى الشيخ صالح اللحيدان رئيس مجلس القضاء الأعلى، ورئيس هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر الشيخ إبراهيم الغيث.

ولفت تقرير الوكالة الى التغييرات الوزارية والإدارية الجديدة التي أعلن عنها الملك في فبراير الماضي، وقالت بأن وزارة التعليم تبحث منذ ذلك الحين، بعد أن أصبح لديها للمرة الأولى نائبة وزير، أفكاراً لتحسين التعليم بينما شهدت العاصمة الرياض أول عرض لفيلم سينمائي منذ ٣٠ عاما ومسرحيات قليلة ومعارض فنية ترعاها الدولة. ونقلت الوكالة عن المحلل مصطفى العلاني الذي يتخذ من دبي مقرا له قوله بأن (عجلات الاصلاح تتحرك لكن روّية تغييرات قد تستغرق سنوات. لكن الأهم أن العجلات تتحرك. الاصلاحات لا يمكن التراجع عنها. المجتمع لن يقبل ذلك).

ثم تنتقل الوكالة لتسليط الضوء على دور رجال الدين في إبطاء العملية الإصلاحية، وقالت بأنه منذ اعتلائه العرش عام ٢٠٠٥ ينظر كثير من السعوديين الى الملك عبد الله على أنه مؤيد للاصلاحات، لكن دبلوماسيين يقولون ان الكثير من رجال الدين وأيضا أعضاء بارزين بالأسرة الحاكمة يقاومون. ونقلت الوكالة عن الكاتب السعودي عبد الله العلمي قوله (يحاول الملك الموازنة بين الجماعات الدينية المحافظة والتكنوقراط والمتعلمين الذين يريدون إصلاحات اجتماعية). ويضيف (قاعدة التغيير لن تكون بين عشية وضحاها. لا نريد أن يحدث هذا بين عشية وضحاها لانه قد يأتي بنتائج عكسية وتكون له عواقب سلبية).

وتعلّق الوكالة بأن السلفيين المتشدّدين يقفون عقبة أمام أي انفتاح مفترض، وتضيف (يشير دبلوماسيون الى أنه حتى اذا كانت هناك رغبة في التغيير مثل إصلاح المناهج التعليمية بالمدارس لتحسين تأهيل السعوديين لسوق العمل فان هذا لا يعني أن التغييرات التي يصدر بها الأمر من أعلى تنفذها البيروقراطية كما هو مُخطط لها).

ونبّهت الوكالة إلى أن السعودية قطعت تعهّدات لمجلس الأمم المتحدة لحقوق الانسان في شهر يونيو الماضي بوقف التمييز ضد النساء بإنهاء وصاية الرجل على المرأة عند العمل والسفر والدراسة لكن نشطاء لا يتوقعون حدوث أي تغيير عما قريب.

مهما بلغت أخطاء العناصر السلفية والنجدية فإنها تبقى قابلة للإستيعاب، لأنها (أيدي) العائلة المالكة، أما أخطاء غيرهم فشر مطلق يهدد النظام!

ولكن عثرت رويترز على أول إشارة سلبية على نوايا التغيير لدى العائلة المالكة، وقالت بأنه بعد مرور ثلاثة أشهر على اجراء تغيير وزاري قررت الحكومة إرجاء الانتخابات البلدية لعامين مما قضى على الآمال بأن تتمكن النساء من التصويت للمرة الاولى. وخفّت ضغوط الولايات المتحدة حليف الرياض لاتخاذ خطوات سريعة نحو الاصلاح. ومن الطبيعي حين يذكر الإنقلاب على الإصلاح يرد إسم وزير الداخلية نايف الذي يقدّم دعماً مفتوحاً لهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر.

هذه القراءة المبتسرة والسطحية تسترعي إعادة رسم صورة العلاقة بين المؤسسة الدينية والعائلة المالكة، وسنحاول هنا أن نستحضر التجاذبات التي جرت بين التيار الديني السلفي والأمراء منذ عهد الملك عبد العزيز وحتى اليوم.

ولنبدأ بما نقله المستشار السابق للملك عبد الله السابق عبد العزيز التويجري حول ما دار بين الإخوان وعبد العزيز بعد أن قرر بعض فلولهم ترك عبد العزيز والمغادرة الى الكويت أو العراق. يقول التويجري بعد أن وصلوا هناك وجدوا الإنجليز أمامهم، فقرروا الإدبار عائدين الى عبد العزيز وحين وصلوا الى خيمته، كان في استقبالهم رجاله الذين أمطروهم بالشتائم وكانوا يوكزوهم بالعصي ومؤخرة الأسلحة التي كانت بحوزتهم، وطلبوا منهم أن ينقسموا الى فسطاطين كيما يمرّ عبد العزيز بينهما، وحين مرّ بينهم كان يتصفح وجوههم ويسأل كل واحد منهم عن إسمه وإسم قبيلته ثم يقرّعه على فعلته، أي الفرار، ويذكّره بهباته عليه، ولكن أحدهم لم ترق له وجبات التقريع المتواصلة، فقال له: إسمع يا عبد العزيز نحن فعلنا ما فعلنا، إن أردت أن تعفو وإلا فاقتلنا ولا تزيد في تقريعنا. فأجابه عبد العزيز: ماذا أفعل بكم، أنتم مثل يدي، ولا يمكن أقطعها.

هذه الحادثة تحمل دلالات هامة تساعد في فهم طبيعة التعامل الإستثنائي الذي حظي به عناصر الجماعات السلفية المسلّحة الذين انخرطوا في عمليات إرهابية سواء داخلية أو خارجية. نفهم أيضاً البرامج التي اعتمدتها (لجنة المناصحة) بتقديم حوافز مادية مغرية لهذه العناصر مثل التوظيف، والهبات المالية، وتحمل نفقات الزواج، وشراء سيارة للعائدين من غوانتنامو، وهي حوافز لم يحصل عليها آخرون ممن لم يحلموا سلاحاً أو يهدّدوا الأمن بقول أو فعل.

الإزدواجية في التعامل تقوم ببساطة على قاعدة التمييز بين العناصر المحسوبة على معسكر السلطة، والعناصر الخارجة عنه، فمهما بلغت أخطاء العناصر السلفية والنجدية فإنها تبقى قابلة للإستيعاب، لأنهم (أيدي) العائلة المالكة، بعكس الجماعات الأخرى التي تضمر، من وجهة نظر آل سعود، شراً بهم، وتريد الثأر لما اقترفوه من ويلات في المناطق الأخرى.

لا غرابة أن تلتزم العائلة المالكة الصمت حيال فتاوى وبيانات التكفير التي تصدر من علماء سلفيين متشدّدين، حتى وإن صدرت في ظل حشد داخلي حول (الحوار الوطني) أو حتى دولي حول (حوار الأديان). وقد تكون تلك البينات المتطرّفة بتحريض من الأمراء أنفسهم لتحقيق توازن إزاء تطلعات الجماعات الأخرى، وتثبيت المسوّغ المكرور القائل بأن رجال الدين يشكّلون عقبة أمام الإصلاح.

لم تكن فلتة لسان صدرت من وزير الداخلية الأمير نايف حين قال بأن (المملكة دولة سلفية) بل ويشدّد على ذلك بأنه (يفتخر بذلك). ولو صدرت هذه التصريحات عن أي دولة أخرى، باستثناء الكيان الإسرائيلي بطبيعة الحال، لواجهت حملة ضارية من الإعلام السعودي. مفارقة مثيرة، أن يتم استعلان سلفية الدولة في السعودية ويهودية الدولة العبرية في فلسطين المحتلة في وقت متقارب.

في ٢٦ يونيو الماضي نشرت صحيفة (نيويورك تايمز) خبراً عن أدلة على وجود روابط مالية بين العائلة المالكة السعودية وتنظيم القاعدة، وقالت الصحيفة في محاولة للربط بين أفراد العائلة المالكة السعودية بتمويل القاعدة، قام محامو المدعين في قضية الحادي عشر من سبتمبر وشركات التأمن التي تمثلهم بجمع عدة مئات من الآلاف من الصفحات التي تتضمن تفاصيل مقابلات، وتقارير حكومية، وسجلات مالية، وشهادات تم الإدلاء بها أمام المحاكم، وغيرها من المواد. غير أن أربعة من هذه الوثائق لم يتم وضعها في سجل المحكمة، ولكن تم تقديمها مباشرة إلى صحيفة نيويورك تايمز (ونشرت الصحيفة صورة منها). وينفي محامو العائلة المالكة أي صلة لها بتمويل تنظم القاعدة، ويقولون أن الادعاءات التي تسوقها أسر ضحايا هجمات الحادي عشر من سبتمبر ضعيفة ومضللة.

على أية حال، فإن التشدّد الديني قد رافق الدولة السعودية منذ التحالف التاريخي بين مؤسس المذهب الوهابي والأمير محمد بن سعود سنة ١٧٤٤، وكان له المفعول الأقوى في الحملات العسكرية التي انطلقت في أرجاء الجزيرة العربية والخليج وصولاً إلى العراق وبلاد الشام. فقد كان تكفير المجتمعات محرّضاً على الغزو السعودي، وبالتكفير أمكن بناء إمبراطورية دينية متوّزعة بين الوهابية وآل سعود.

فالدولة لم تحقق وجودها وتكفل استمرارها سوى عبر تطوير أيديولوجية دينية متطرّفة تصم العالم بالكفر والضلال كيما تبرر الانقضاض عليه وإدخاله ضمن دائرة الطموحات السياسية التوسّعية لآل سعود. وقد عبّر مؤسس المذهب وأتباعه من بعده عن تلك الأيديولوجية الدينية المتطرّفة بصورة واضحة بكون العالم غارقاً في الشركيات وأنواع البدع الضالة، وأن ثمة فئة قليلة في بقعة صغيرة من إقليم نجد هي (الفرقة الناجية) التي حملت على عاتقها مهمّة إصلاح الأمة، التي عاد إلشرك إلى كثير منها، بحسب تعبير الشيخ صالح الفوزان في كتابه (التوحيد). من نجد انطلقت فكرة تكفير المجتمعات، ومنها أيضاً انبثقت فكرة (الهجرة) ومترادفاتها، ومنها أيضاً انطلقت الكتائب المسلّحة المؤلفة من عناصر قبلية كانت تقتل بالأمس القريب بإسم القبيلة واليوم بإسم الجهاد والدعوة، والنتيجة في الحالتين واحدة: قتل بإسراف غير مبرر.

كان التشدّد الديني وشحنه بجرعات تفجيرية متواصلة وحده الكفيل بضمان مشروع الدولة السعودية، ولا يجب التيه في تفكيك الدعوة السلفية في شكلها الراديكالي عن الدولة السعودية، فكلاهما متصاهران ويلبيّان أهدافاً متبادلة. ولذلك، فمن السذاجة الاعتقاد بأن ما يقترفه السلفي المتشدّد لا علاقة للطبقة الحاكمة به، بل هي من ترعاه وتمدّه وتطلقه في أرجاء مختلفة داخلياً وخارجياً. إن مجرد انحلال الطبقة الحاكمة أخلاقياً لا يعني مطلقاً بأنها عطّلت مفاعيل التشدّد الديني، أو أنها بدأت في تبني الخيار الليبرالي الذي بدا كما لو أنه الطلاء الخارجي لصورة الدولة في الخارج.

الدولة لم تحقق وجودها واستمرارها إلا عبر أيديولوجية دينية متطرّفة تصم العالم بالكفر والضلال كيما تبرر الانقضاض عليه

في الرؤية المفتوحة على التجاذبات بين المجتمع الديني السلفي وآل سعود، كانت هناك دائماً قدرة لدى كل منهما على (التسوية) و(إعادة توجيه) لتلك التجاذبات، ولابد، مهما بلغت شدّة حالات الاحتقان، أن يتوصل كلاهما إلى تفاهمات مرضية، هذا حصل مع الإخوان بعد معركة السبلة في مارس ١٩٢٩، والتي نجح فيها عبد العزيز بتصفية قادة الإخوان مثل فيصل الدويش وسلطان بن بجاد، ثم قام باستيعاب فلول الإخوان في جهازي الحرس الوطني، وهيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر. وحدث الشيء ذاته بالنسبة للعلماء الذين عارضوا إدخال العلوم والمنتوجات والقوانين الحديثة الى البلاد في عهد عبد العزيز، والتي أفضت إلى احتجاجات واسعة داخل المجتمع الديني السلفي، وتواصلت حتى عهد الملك فيصل، ولكن جرى احتواؤها من خلال ترضيات حاذقة باعطاء العلماء صلاحيات واسعة في مجال التعليم الديني، وتعليم البنات، والقضاء الشرعي، وهي ذات المجالات التي نسبت إليها فيما بعد مسؤولية تغذية التشدّد الديني.

ولعل المثال الأبرز في عمليات الترضية التي جرت بين تيار التشدّد الديني والعائلة المالكة ما جرى في التسعينيات الميلادية. وقبل ذلك لابد من الإشارة إلى أن الإنطلاقة المنفلتة للتيار السلفي بأشكاله الراديكالية بدأ على يد الملك فهد، في رد فعل وقائي ضد الثورة الإيرانية عام ١٩٧٩، حيث

سمح بأن يأخذ التيار السلفي المدى الأقصى في التعبير عن نفسه اجتماعياً وثقافياً وسياسياً أيضاً. في التسعينيات الميلادية من القرن الماضي، كان التشدّد الديني السلفي قد استكمل شروط انتشاره الكوني، فقد أصبح له حضور كثيف في كل قارات العالم تقريباً، وتحوّل إلى تيار عريض عابر للقوميات، والدول، والأحزاب، وحتى المذاهب (الإسلامية السنيّة). وحين تفجّر التشدّد الديني في الداخل على خلفية أزمة الخليج الثانية سنة ١٩٩١، والتي شجّعت من يدعون بـ (مشايخ الصحوة) على تقديم فاتورة حساب طويلة ضد العائلة المالكة، كونها فرّطت بشروط التحالف التاريخي بين الوهابية وآل سعود.

عبد العزيز.. تنظيم التشدّد الديني

حين بدأ عبد العزيز بتبني الخيار الديني، لم يكن حينذاك يمتلك رؤية دينية من أي نوع، ولكنه وجد في جيش الإخوان بميولها الدينية المتشدّدة قوة جاهزة لا يمكن التفريط فيها أو السماح بانتقالها إلى خصومه، ولذلك قرر أن يلبس الرداء الديني، وأن يتظاهر بالتزامه بتعاليم السلفية الوهابية المتشدّدة، ووجّه دعوة في عام ١٩١٦ الى قبائل نجد للإنضمام إلى حركته الجديدة، وطالبهم بدفع الزكاة له باعتباره إمامهم الشرعي. من جهة ثانية، بدأ في تكثيف اتصالاته بقادة الإخوان، وأطلعهم على خططه السياسية والعسكرية التي قدّمها بلغة دينية موجّهة، كيما تنال قبول الاخوان وتحرّض فيهم الروح القتالية. والأهم في ذلك، ربما، أن عبد العزيز وكيما يكسبهم إلى جانبه، عرض عليهم مقترح الإشراف على (الهجر) أي المستوطنات الجديدة التي كان عبد العزيز ينوي إقامتها لاستيعاب قبائل نجد. رفض قادة الاخوان عروض عبد العزيز في البداية ولكنه نجح عبر إقحام العلماء وقادة القبائل القريبين منه في إقناعهم، وتمكّن من أن يقبلوه إماماً عليهم. لم يكن عبد العزيز واثقاً بأن بقاء كيان الإخوان على حاله يمكن أن ينجيه من تفجّرات داخلية، ولذلك عمد إلى إعادة تشكيل بناء قوته العسكرية عن طريق إدماج الإخوان في الكيان الذي أعدّه هو من خلال مشروع (الهجر) بهدف إضعاف الروابط القبلية وبعثرة الوحدات العسكرية، التي تم تشكيلها من خلال مشروع يضم ٢٢٠ هجرة ممتدة على منطقة واسعة من نجد والحجاز وصولاً الى الحدود الأردنية.

لابد هنا من تسليط الضوء على ما أطلق عليه بـ (الهجرة)، في الدولة السعودية لما تنطوي عليه من دلالات دينية وإجتماعية وسياسية. ولابد من التذكير بأن فكرة الهجرة لم تكن ابتكاراً فريداً من عبد العزيز، وكان أول من أرسى بناها النظرية وطبّقها عملياً مؤسس المذهب الشيخ محمد بن عبد الوهاب الذي أكّد في مصنّفاته على أن الهجرة من الدرعية الى العيينه واجب ديني، وهناك تشكّلت النواة الأولى لدار الإسلام، ودعى أتباعه بالهجرة إلى ما وصفه جلال كشك في كتابه (السعوديون والحل الإسلامي) بـ (يثرب الجديدة) التي ينتقل فيها المهاجرون إلى (أرض الإيمان..إلى دار الهجرة..إلى الأرض المحررة الى الجهاد..إلى "الهجر"..ومنها ينطلق إلى تحرير العالم ونشره بقوة للمجتمع المثالي الذي يحقق خير الدنيا والآخر). ووافق على هذا التفسير الإيحائي العطار في (صقر الجزيرة)، ومحمد المانع في (توحيد المملكة). وأضاف الأخير بعداً آخر الى أهداف عبد العزيز من وراء إنشاء الهجر بأنها كانت مخرجاً مثالياً لمشاكل ابن سعود مع القبائل، ولكنها حقّقت أهدافه السياسية والعسكرية، حين نجح في تحويل منظومات مسلّحة ذات طابع قبلي إلى جيش عقائدي ينتشر في الهجر ويميّز نفسه بعصابة خاصة في إشارة إلى الإخوان.

لقد حملت فكرة إنشاء "الهجر" دلالات متعددة، ولا تخلو الشروحات الآنفة من قوة، فعبد العزيز قد أضفى دون أدنى ريب معنى دينياً مفتوحاً على فكرة الهجرة. وكتب حفيد عبد العزيز الأمير خالد بن سلطان في موقعه على شبكة الإنترنت (مقاتل) يعرّف فيه الهجرة بقوله (واشتق اسمها ـ أي الهِّجَر ـ من الهجرة التي تعني ترك الوطن، الذي بيد الكفار، والإنتقال إلى دار الإسلام. فذلك ما فعله النبي، عليه الصلاة والسلام، والمسلمون الأوائل في هجرتهم من مكة إلى المدينة، فاستغل الملك عبد العزيز فكرة التوطين، بإعطائها عمقاً دينياً، يستثير من خلاله العاطفة الدينية في نفوس هؤلاء البدو).

ما سبق يشير الى حقيقة أن تثمير التشدّد الديني، بل صنعه جاء بقرار السياسي قبل الديني، وأن عبد العزيز هو من أحيا فكرة (الهجرة) بمعناها الديني، وأحالها الى مشروع سياسي. فبعد أن كانت الهجرة مقتصرة على أجزاء محدودة من إقليم نجد في عهد الشيخ محمد بن عبد الوهاب، تحوّلت في عهد عبد العزيز إلى مشروع استراتيجي يمتد على مساحة واسعة من الجزيرة العربية. وقد أنشئت أول هجرة عام ١٣٣٠ هـ في الأرطاوية، بحسب فؤاد حمزة في كتابه (قلب جزيرة العرب) وتقع في المنطقة الواقعة بين الزلفي والكويت، وكانت موطناً لقبيلة مطير بقيادة فيصل الدويش، وبلغ تعدادها بحسب بعض الاحصائيات عشرين ألفاً. وقال سليمان بن سمحان، في تتمة (تاريخ نجد) للألوسي، بأن الأرطاوية كانت أكبر قرى قبيلة مطير. ويذكر الشيخ عبد الرحمن بن ناصر في مخطوطة له بعنوان (السعد والمجد) والتي نشرت في مجلة الدارة سنة ١٩٨١ بتحقيق محمد بن سعد الشويعر حول أهداف التوطين في الأرطاوية بقوله: (قدم بلد حرمة جماعة من حرب ومطير راغبين في الدين مختارين الحضارة وتعلم أصول الاسلام وشرائعه ومن اعيانهم سعد بن مثيب واخوه راضي وصالح بن فايز الحربي وجلوي الاشقر وعياله ومحمد بن فهيد وجماعته من مطير وغيرهم ثم لم يزالوا يزيدون الى ما مالوا إليه من محبة الدين والخير وساعدهم في ذلك جماعة من طلبة العلم من الحاضرة حتى بلغوا نحوا من خمسين رجلاً. ثم حصل بينهم وبين اهل حرمة مخالفات اوجبت انهم يختطون الماء المعروف بالارطاوية وتكون وطنا لهم فاختطوها وبنوافيها قصرا واقاموا فيها جمعة ثم انتشرت دعوتهم في البادية وصار لهم ذكر عند القبائل فصاروا يهاجرون اليها من كل اوب والامام ايده الله لم يزل يحثهم على الاستقامة ويساعدهم بما يحتاجون من المعلمين وبناء المساجد والمصاحف والكتب والاطعمة وغير ذلك).


عبد العزيز: ملك التشدّد

وقد أورد باحثون في التاريخ السعودي ذكر عدد من الهجر التي لعبت دوراً رئيسياً في حروب ابن سعود مثل عرجا شمال الدوادومي. وقد شارك مع

الملك عبد العزيز في حرب اليمن عدد من أهل عرجا مثل قاعد الحبيل ومطلق بن جازع الحبيل، والحفيرة جنوب شرق الدوادمي أسسها مناحي بن خالد الهيضل أمير قبيلة الدعاجين من اشهر أمراء قبيلة عتيب وشارك مناحي الهيضل وابنه سجدي في العديد من معارك عبد العزيز مثل احتلال جدة والسبله والدبدبه. وهناك هجر أخرى هامة مثل الداهنه وتقع بين المجمعه وشقراء، يضاف إليها هجر أخرى شارك رؤساؤها في مؤتمر الرياض سنة ١٩٢٨ مثل دخنه، وأقبة، والخشيبي، والقوارة، وخصيبة، وضيدة، وكحيلة، والنحيتيه، وأبو مغير، وثادق، والقرين، والبرود، والبعائث، والمحلاني، وقطن، والدليمية، والشبيكية، وبقيعه، والذيبية، والفيضة، والبدع.

صنع عبد العزيز أنوية مجتمع مضاد لتأهيلها للإنقضاض على المجتمع القائم، وأخذت العملية خطوات متسلسلة بدأت بتكفير المجتمعات، ثم اعتزالها، وصولاً إلى مرحلة إعلان الجهاد عليها. وإذا كان جيش الإخوان قد اعتنق الوهابية المتزمّتة في مرحلة سابقة فإن عبد العزيز غرس أبعاداً سياسية في ميول التشدّد الديني الوهابي، وصار يتحرك على قاعدة إنشاء دولة ممتدّة على مساحة واسعة خارج إقليم نجد، ولولا تدخّل القوى الدولية آنذاك، وخصوصاً بريطانيا لتواصلت الغارات على كل المناطق التي يمكن لجيوش الإخوان الوصول إليها واحتلالها. ولا شك أن التشدّد الديني لدى الإخوان خدم الأهداف السياسية لدى ابن سعود، فكان هو من حافظ على الوتيرة المتصاعدة لنزعة التعصب لتدعيم حركة الغارات التي لم تتوقف إلا بعد أن وضع المندوب البريطاني حداً نهائياً لها.

كان لدى الإخوان توق شديد الى مواصلة الحروب بإسم الجهاد، ولأن كل من لم يسكن الهجر فهو كافر، فقد حكموا بضلال المسلمين عموماً، وتبعاً له وجب قتالهم، بما ينسجم مع المآرب السياسية لدى ابن سعود، الذي كان هو الآخر يطلق صفة الكفر والشرك على خصومه السياسيين سواء داخل الجزيرة العربية أو خارجها، ويرى نفسه إماماً للإخوان، باعتبارهم الصفوة المختارة من المسلمين. ويروي أمين الروحاني، وجون فيلبي حوارات مع ابن سعود كان يستعمل فيها أحكام التكفير ضد الحجازيين والشيعة والإسماعيلية، حتى قيل بأن إبن سعود، شأن علماء الوهابية، لم يدخل في الإسلام إلا من هم حلفاء له من الإخوان وشيوخ الوهابية.

وإذا كانت الوهابية تختزن مواقف عقدية متطرّفة ضد كل المذاهب الإسلامية، فإن ابن سعود صاغ من تلك المواقف مشروعه السياسي، القائم على (الفتح)، بما تنطوي عليه الكلمة من دلالات دينية وتاريخية واضحة. بل إن المجازر الدموية التي إرتكبها الإخوان سواء في نجد أو الحجاز، إنما وقعت بأوامر ابن سعود نفسه وبإسمه، كما يكشف عنه شعار الإخوان (من عادى آل سعود يعادي الله، فخذ عدو الله لعهد الله واغدر به) وشعارات أخرى تحفيزية كان يرفعها الإخوان لتنفيذ أجندة عبد العزيز.

ولعل أحد الصور اللافتة في حروب إبن سعود على الحجاز، دعوته زعماء الإخوان والعلماء وشيوخ القبائل وأعيان الحواضر إلى مؤتمر الرياض في ٥ يونيو ١٩٢٤ والذي أعدّ فيه ابن سعود بيان الحرب على الحجاز. وقد شحن العاطفة الدينية، وأغرى من حضر بتلبية الواجب الديني، وطلب من العلماء إصدار فتوى بإعلان الجهاد ضد الشريف حسين، فتقدّم بعد صدورها أربعة آلاف من رجال الإخوان إرتدوا لباس الإحرام، في إشارة إلى تأدية فريضة الحج، وجهّزهم عبد العزيز بالعتاد وأوكل قيادة الجيش الى زعيم الغطغط سلطان بن بجاد، وخالد بن نوي، وأغاروا على الطائف وقتلوا حاميتها ثم ارتكبوا مجازر وحشية في سكّانها ودمروا الأحياء السكنية ونهبوا الممتلكات، وهرب الأهالي الى الحدائق العامة، وقتلوا علماء الشافعية من بينها الشيخ الزواوي وأبناء الشيبي.

لم يكن الإخوان وحدهم المسؤولين عن الدماء التي انهمرت في الطائف، وفي منطقة تربه على وجه الخصوص، بل كان ابن سعود المسؤول الأول عن ذلك كله، ولولا بيان الحرب المشحون بجرعات تحريض عالية، وإقناعه العلماء بإصدار فتوى تجيز الحرب الشاملة على الحجاز لما كان لقطرة دم تسيل دون وجه حق.

التشدّد الديني.. الثورة والدولة

بعد قيام الدولة السعودية سنة ١٩٣٢، بدأ التشدّد الديني يأخذ أشكالاً جديدة، فبعد أن كان موجّهاً الى الخارج بات مطلوباً في الداخل لترسيخ أسس السلطة السعودية. صحيح أن العقيدة التكفيرية لم تبطل مفاعيلها الإجتماعية والفكرية، ولكن جرى تعطيل مفاعيلها السياسية والعسكرية في الداخل، واستمر الحال عليه حتى نهاية السبعينيات من القرن الماضي، حين ظهرت حركة جهيمان العتيبي في مكة المكرمة في نوفمبر ١٩٧٩، والتي مثّلت إمتداداً تاريخياً وعقدياً واثنولوجياً لجيش الإخوان. ولأول مرة منذ نشأتها، تواجه الدولة السعودية سلاح التكفير الذي ساهم في تأسيسها، وشكّكت رسائل جهيمان في التزام آل سعود بتعاليم الوهابية، سواء في علاقاتهم مع الدول المصنّفة في خانة الكفار، أو حتى في تطبيق القوانين، ونشر الدعوة، والتزام مبدأ الجهاد.

وكتب جهيمان العتيبي في رسالته بعنوان (دعوة الإخوان كيف بدأت والى اين تسير): (نحن مسلمون نود أن نتعلم الشريعة لكنا سرعان ما أدركنا أننا لا يمكن أن نتعلم في مؤسسات تقيدها الحكومة.. لقد انفصلنا عن الإنتهازيين والمأجورين..). وقال عن آل سعود ما نصه (فهؤلاء الحكام ليسوا ائمة لأن إمامتهم للمسلمين باطلة ومنكر يجب انكاره..لانهم لايقيمون الدين ولم يجتمع عليهم المسلمون وانما اصحاب ملك سخروا المسلمين لصالحهم بل جعلوا الدين وسيلة لتحقيق مصالحهم الدنيوية فعطلوا الجهاد، ووالوا النصارى (أمريكا) وجلبوا على المسلمين كل شر وفساد. نسأل الله ان يريح المسلمين منهم ويجعل لهم من لدنه ولياً ويجعل لهم من لدنه نصيراً).

من السذاجة الاعتقاد بأن ما يقترفه السلفي المتشدّد لا علاقة للطبقة الحاكمة به، فهي من ترعاه وتمدّه وتطلقه في أرجاء مختلفة داخلية وخارجية

خشي ابن سعود من تمرّد جيشه العقائدي بعد استكمال بناء دولته، ولم يجد في المرحلة الأولى بدّاً من الإصطدام معه لكسر شوكته وإخضاعه لسلطته، وترويض نزعته القتالية المنفلتة، ولكن ذلك لم يكن كافياً، فقد نقل، بعد تصفية قيادات الإخوان المنافسين لسلطانه، التشدّد الإخواني من الخارج الى الداخل، أي إلى الجهاز البيروقراطي، حيث أنشأ جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر لاستيعاب فلول الإخوان، وأوكل إليهم مهمة ممارسة دور الشرطة الدينية وبوليس الآداب، لإرغام الناس على الإلتزام الديني وفق الطريقة الوهابية. وصدر مرسوم ملكي عام ١٩٣٠ بتشكيل هذا الجهاز الذي انتشرت فروعه في المدن والقرى والأرياف، وانضمّ إليه الآلاف من عناصر جيش الإخوان، وعملوا على خدمة أهداف الدعوة والدولة، أي نشر التعاليم الوهابية في كل أرجاء المملكة، وتثبيت دعائم السلطة السعودية.

وبالرغم من الانتقادات الواسعة لأنشطة وتجاوزات جهاز الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر منذ نشأته وحتى اليوم، فإن آل سعود، وبخلاف ما يقال عن نزوعهم التحديثي، أبقوا على مصادر الدعم الثابتة لهذا الجهاز، ولم تحدث محاولات تنظيم عمل الجهاز سواء في ١٩٧١، أو

سنة ١٩٩٠، أو حتى ٢٠٠٨ أية تغييرات جوهرية، ينبىء عنها تواصل الانتهاكات لخصوصية الأفراد والعوائل، والتجاوزات على الحقوق الخاصة والعامة، تارة تحت عنوان (محاربة البدع)، وأخرى (الخلوة غير الشرعية)، وثالثة (الإنحرافات الأخلاقية). في تقرير سريّ أعدّته لجنة الشؤون الخارجية في الكونغرس الأميركي ولجنة أخرى من وزارة الخارجية بناء على دراسة ميدانية تم تقديم خلاصتها الى بيل كلينتون سنة ١٩٩٢، فور توليه رئاسة البيت الأبيض، جاء فيه أن نصيحة وجهتها اللجنتان الى الملك فهد بإجراء إصلاحات سياسية داخلية من أجل امتصاص غضب المطالبين بالإصلاح من مختلف الأطياف السياسية والأيديولوجية، فجاء ردّه سلبياً وقال بأنه يعرف كيف يواجه هؤلاء بأن يطلق عليهم (المطاوعة) حتى يكرهوا هذا الدين وكل الأديان السماوية.

وفي يونيو الماضي، انبرى وزير الداخلية الأمير نايف للدفاع عن التشدّد الديني، ودافع عن (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) وتوعّد الصحافيين الذين يوجّهون انتقادات لهذا الجهاز بعقوبات صارمة، وقيل بأن قرارات بالتوقيف والفصل من العمل قد صدرت بحق عدد منهم بسبب مقالات كتبوها في نقد (الهيئة). وقد نشرت تقارير في التسعينيات عن هبات من الأمراء الكبار لهذا الجهاز الذي اعتبره الأمير نايف صنواً لـ (الأمن)، وقال عنه بأنه تأسس (بأمر من الله). نقول، بالرغم من الانتقادات ضد مخالفات رجال الهيئة للحريات الفردية من قبيل مداهمة المنازل، واعتقال أفراد في الشوارع والأسواق العامة والتي تعود الى مرحلة ما بعد التغييرات، أي بعد تولي الشيخ عبد العزيز السعيد رئاسة (الهيئة) في ديسمبر ١٩٩٠ أو بعد تولي الشيخ عبد العزيز الحمين في فبراير ٢٠٠٩، فإن العائلة المالكة تتمسّك بخيار إبقاء هذا الجهاز خارج مجال المسائلة والتحقيق، باعتباره جزءً من كيانية الدولة وقوتها ومشروعيتها، حسب رد للأمير نايف على مدير تحرير صحيفة (سعودي جازيت) أحمد اليوسف قبل عدّة سنوات.

ولئن أدركنا حقيقة أن العلماء ألحقوا بإدارة الدولة، فإنها المسؤولة عما يصدر عنهم من مواقف متشدّدة، بل وجماعات متطرّفة وعنفية، إذ لا يمكن أن تتشكّل هذه الجماعات بأعداد كبيرة، وتحصل على مصادر دعم متعدّدة أيديولوجية وإجتماعية ومالية، ثم تطلق أفرادها في أرجاء العالم دونما أن تكون هناك جهة ما في العائلة المالكة تتولى إدارة هذه الجماعات، وتوجيهها بحيث تحقق أهدافاً محدّدة. ولهذا السبب أيضاً، فإن التشدّد الديني الذي تعكسه تفسيرات أيديولوجية للنصوص الدينية والتاريخية يأتي متوافقاً مع منظور ورغبة الطبقة الحاكمة، سوى في حالات نادرة كانت فيها الجماعات تمارس السياسة بطريقة المناورة مع العائلة المالكة من أجل الحصول على مكاسب محدّدة كما حصل إبان دورة العنف التي ضربت البلاد في الفترة ما بين ٢٠٠٣ ـ ٢٠٠٤.

ما يلفت الإنتباه أن عملية الفصل بين التشدّد الديني والطبقة الحاكمة، أي آل سعود، كانت قابلة للتسويق قبل بداية الألفية الثالثة، باعتبار أن الظاهرة القتالية في العقيدة الوهابية لم تبرز إلا بعد هجمات الحادي عشر من سبتمبر، وهناك بدأ التعرّف على التطرّف الوهابي. ولكن بالنسبة للمتخصّصين في دراسة الوهابية، يجدون أن المخزون العنفي فيها بدأ منذ لحظة نشأتها، وأخذ في الانتشار على نطاق واسع منذ عام ١٩٩٢، أي بعد أن قرر حلفاء الناتو في بروكسل نقل المعركة من المنجل الأحمر الى الهلال الأخضر، أي من الشيوعية إلى الإسلام. ومن المصادفات المدهشة، أن في هذا العام، ١٩٩٢، بدأت عودة الأفغان العرب الى بلدانهم، كما بدأت أنوية تنظيم القاعدة في التشكّل والعمل. ولذلك من الخطأ الفادح، ربط ظاهرة التطرّف الديني بالحركات الإسلامية العريقة مثل الإخوان المسلمين بكل تفريعاتها، وحتى الحركات الثورية ذات الأبعاد الوطنية في لبنان والعراق وتركيا وإيران.

لقد تحوّل الجهاد الأفغاني إلى ما يشبه صندوق باندورا، في ظل انشغال إقليمي ودولي بحرب العراق وإيران، الذي انفجر بصورة دراماتيكية فور الإنتهاء من الحرب الأفغانية التي كانت العائلة المالكة والمخابرات المركزية الأميركية تتوزّعان فيها الأدوار: الدعم المالي والبشري من جانب السعودية والتخطيط والتدريب من جانب السي آي أيه. لقد تم استغلال الأفغان العرب لتقويض العملية الديمقراطية في الجزائر، وتم إلغاء نتائج الإنتخابات التشريعية سنة ١٩٩١ بعد أن فازت فيها الجبهة الإسلامية للإنقاذ، وبات الجميع يسمع بكثافة غير مسبوقة عن اختطاف الإسلاميين للديمقراطية، وبعد عقد واحد، أي في الحادي عشر من سبتمبر ٢٠٠١ بدأ الحديث عن الإرهاب الإسلامي. وصارت التركة الإفغانية بصورة شبه كاملة في عهدة تنظيم القاعدة، الذي دخل على خط الجهاد الأفغاني في مرحلة متأخرة ولكن بفعل الأموال السعودية انفلقت الساحة الأفغانية، وصدرت في تلك الفترة كتابات من قبل صحافيين ومراقبين عرب وأجانب عن الدور السعودي في انقسام المجاهدين الأفغان، على وقع انتشار عقيدة التكفير القادمة من خلف الحدود.


فهد: يكره الدين ويدعم المتشدّدين

ومع الإعلان عن مسؤولية تنظيم القاعدة عن هجمات الحادي عشر من سبتمبر، بدأت السعودية تستعد لحملة عقاب عسير من حلفائها في الغرب. حاول السعوديون التنصّل من أي دور لهم في نشأة ودعم تنظيم القاعدة، وكتب الأمير تركي الفيصل، مدير الاستخبارات العامة في السعودية والمسؤول عن تمويل نشاطات القاعدة بحسب مجلة (Paris Match) وغيرها، بهدف نفي أي علاقة بينه وبين زعيم تنظيم القاعدة أسامة بن لادن، ولكن تقارير عدّة أميركية وأوروبية كشفت عن دور مؤسسات سعودية تجارية وخيرية، وأثرياء سعوديين رسميين في دعم نشاطات القاعدة في الغرب تحت غطاء دعوي، ووضعت خطة لنشر الوهابية في العالم، بما فيها العقائد المتشدّدة التي تصم المجتمعات الغربية بالكفر وتحرّض على الكراهية الدينية والعنف.

وحتى نهاية التسعينيات كانت لدى منظمة الندوة الإسلامية أكثر من ٤٥٠ منظمة شبابية وطلابية إسلامية موزّعة على القارات الخمس، تستهدف نشر الدعوة الوهابية. كما عمدت السعودية الى تمويل بناء ٢٠٠ كلية دينية و٢١٠ مركز إسلامي و١٥٠٠ مسجداً منها ١٣٤٥ مسجداً في عهد الملك فهد، و٢٠٠٠ مدرسة للأطفال في الدول غير الإسلامية، كما هو مثبّت في الموقع الشخصي للملك فهد على الإنترنت. وبحسب كلام لمستشار سابق بوزارة الخزانة الأميركية ديفيد أوفهوسر في يونيو ٢٠٠٤، فإن تقديرات إنفاق الحكومة السعودية على نشر المذهب الوهابي في العالم تجاوزمبلغ ٧٥ مليار دولار، فيما قال إدوارد مورس، محلل نفطي في شركة هس لتجارة الطاقة، بأن الملك فهد خصّص حساباً نفطياً خاصاً يقوم بحجز قيمة مائتي ألف برميل يومياً ـ أي ١,٨ مليار دولار في العام حسب

مستوى الأسعار في عقد الثمانينات، وهنالك تقديرات تفيد بأن السعودية تنفق مابين مليارين ومليارين ونصف دولاراً سنوياً على نشر الوهابية في العالم. وتولت الحكومة السعودية تمويل كميات كبيرة من المنشورات الدينية وتم نقلها على متن الخطوط السعودية لتستقر في المراكز الدعوية والمساجد والكليات الدينية والمدارس وحتى الجامعات الحديثة، وتركز المنشورات على عقيدة التوحيد ومظاهر الشرك والكفر في العالم.

واجه علماء وباحثون مسلمون الظاهرة السلفية بأبعادها الدولية، وبمضمونها الرجعي، مثل الشيخ محمد الغزالي والشيخ محمد سعيد رمضان البوطي والأستاذ فهمي هويدي وآخرين، الذين نقدوا النزعة القشرية وفي نفس الوقت التكفيرية في الفكر الوهابي. ولأسباب لم تعد مكتومة، لم يشأ هؤلاء توجيه سهام النقد للعائلة المالكة باعتبارها الراعي الرسمي لانبثاث المعتقد السلفي خارج الحدود.

يمكن الزعم، بناء على معطيات عديدة، أن التشدّد الديني السلفي يمثّل ضمانة أساسية ليس لإسلامية الدولة السعودية بل لسلامتها واستقرارها ومشروعيتها، على الأقل وسط البيئة التي احتضنتها. أكثر من ذلك، إن وجود حليف ديني متشدّد مدجج بأيديولوجية صارمة ويتمتع بقاعدة شعبية عريضة متحفّزة لمقاتلة الخصوم في الداخل والخارج مثّل على الدوام حصانة للدولة، ما أملى عليها الإبقاء على مصادر شحن التشدّد الديني، الذي كان يعمل في فترة ما محلياً ضد قوى التغيير والإصلاح، ثم انتقلت بمعاركه ضد الدول المصنّفة باعتبارها معادية، مثل العراق وإيران وسوريا وحتى حركات سياسية دينية مثل حماس في فلسطين وحزب الله في لبنان.

تعرّف العراقيون عن قرب على طبيعة التشدّد الديني السلفي ومفاعيله الأمنية، وكان آخرها وتيرة التفجيرات المتصاعدة في بغداد وكركوك في يونيو الماضي، أي قبل موعد إنسحاب القوات الأميركية من المدن العراقية، ما أثار استفهاماً حول الرسالة السياسية من وراء تلك العمليات. وبحسب رئيس لجنة الأمن والدفاع في البرلمان العراقي هادي العامري في ٢٧ يونيو الماضي فإن الحكومة السعودية تقف في مقدّمة دول إقليمية تخطط لعرقلة إنسحاب القوات الأميركية من المدن. ولفت العامري إلى تمويل السعودية لتنظيم القاعدة في العراق وفلول حزب البعث في العراق لتنفيذ عمليات إرهابية. وأشار الى فتاوى تكفيرية تصدر من السعودية.

كل المجازر التي ارتكبها جيش الإخوان في الحجاز هي بأوامر عبد العزيز الذي أوعز لعلماء الوهابية بإصدار فتاوى الجهاد وقام هو بإعداد الجيوش

وتنبّه باحثون في أدبيات تنظيم القاعدة أن ثمة تطابقاً أيديولوجياً بين التنظيم وبين التيار السلفي العام الموجود داخل السعودية، فكلاهما في التشدّد الديني يستمد من نفس المرجعيات العقدية المتوافرة في متناول المنتمين للوهابية، ما دفع بسجين كويتي كان في معتقل غوانتنامو للقول بعيد الإفراج عنه بأن أفكار الشيخ سلمان بن عودة أخطر من أفكار ابن لادن.

في مقال سابق نشر في (الحجاز) بعنوان (المنابع الفكرية للتطرف.. متى يصبح الفكر السلفي المتشدد مادة حوارية؟)، ذكرنا بأن هناك نيّة مبيّتة لعدم إخضاع التطرف الوهابي لأي من الفعاليات الحوارية، خشية الوصول إلى منابعها الموصولة بالعائلة المالكة، ولذلك كان هناك إصرار من قبل الأمراء على (قذف لهب النار الى الخارج أفراداً وأفكاراً، لاخلاء الساحة من تهمة سنّ واستنان سنة التطرف التي تحمل بصمة سعودية خالصة). وجاء أيضاً (لقد ضربت العائلة المالكة صفحاً عن المصادر الفكرية للتوتر السياسي والعامل الأيديولوجي لقسمة المجتمع لادراكها بأن نقاشاً من هذا القبيل يؤول الى فتح ملفات أخرى لا تخرج العائلة منها معافاة، وكأنها برعاية هذا النقاش تعين خصومها على نفسها، فهكذا تنظر الى مراجعة الايديولوجية المشرعنة لسلطانها).

بدلاً عن ذلك، فإن الأمراء يعمدون إلى تجزئة العنف والتشدّد بحسب درجات الخطر على السلطة، فالفكر يصبح متطرّفاً إذا كان يستهدف السلطة، ولكنه لا يصبح كذلك إذا كان مصوّباً ضد المجتمع، بل قد يسدي خدمة جليلة للسلطة في وحدتها، كما تفعل (هيئة الأمر بالمعروف والنهي عن المنكر) الآن، وكذلك (لجنة المناصحة) التي تضمّ مشايخ الصحوة الذين حاربوا السلطة في التسعينيات وكانوا يوصمون بالغلو والخروج على ولي الأمر، ولكنهم اليوم يمثّلون الإعتدال، بل بلغ الحال بتسويق إطروحة الليبرالية الوهابية للخارج، كونّها تقدّم آراء في الانفتاح على الغرب، وحضارته، وتنبذ الخروج على الحكومة السعودية.



نايف: لا أمن بلا (هيئة)

وكان عدد من المعلمين وخبراء التعليم قد طالبوا في ١٢ مارس ٢٠٠٦ بمناقشة ملف التطرف في المدارس والمناهج ضمن الحوار الوطني القادم. وقال بعض المعلّمين بأن أضراراً فادحة أصابتهم من قبل المتطرفين، وقال أحدهم بأنه عانى من تجربة مريرة مع بعض زملائه من الذين يدعون الى التطرف. ويصف ذلك المعلم بحسب صحيفة الوطن ما أصابه بالقول (عانيت كثيراً من هذا الخطر بحكم عملي كرائد للنشاط بالمدرسة التي أعمل بها حيث حملت على عاتقي مهمة توعية الطلاب بخطر الإرهاب وبيان أفكار الفئة الضالة، وقد عملت جاهداً على التحذير من خطر الغلو في الدين والتطرف والإرهاب من خلال الطابور الصباحي والإذاعة المدرسية وحصص النشاط ودروس التربية الوطنية، وهذا أثار بعض المعلمين المتشددين فبدأوا يؤلبون الطلاب وأولياء الأمور ضدي ويكيدون لي المكائد).

وجاء في خلاصة المقال (لقد اعتادت الدولة على إجتزاء المشكلة وتبعاً له خرجت الحلول مجتزئة، وستبقى المشكلة قائمة طالما لم يقرر رعاة الحوار وضع الفكر السلفي المتشدد بكامل حمولته تحت الضوء وعلى طاولة الحوار). ولكن ثمة إضافة ضرورية في هذا الصدد، وهي أن المقاربات التي قدّمها كتّاب وصحافيون وحتى بعض الأكاديميين لظاهرة التشدّد الديني تستبعد أي دور للسياسي، وبالخصوص للعائلة المالكة المسؤولة عن توفير مصادر القوة والدعم، بل الأخطر في توظيف الجماعات المتشدّدة في حروبها الداخلية والخارجية، حتى باتت الجماعات السلفية المسلحة واحدة من أهم تجسيداتها في الخارج والتي جرى تأهيلها كيما تستغل في قمع قوى التغيير في الداخل.

أسطوانة عائشة (رضي اللّه عنها)

عمر عريق

أسطوانة أم المؤمنين السيدة عائشة رضي الله عنها، هي إحدى الأساطين التاريخية في الروضة المطهرة بالمسجد النبوي الشريف. تعرف ايضاً باسطوانة القرعة، وباسطوانة المهاجرين، أو بمجلس المهاجرين، ويطلق عليها أحياناً مع غيرها من الأساطين وصف (المخلّقة)، أي المعطّرة بطيب الخلوق.

وجه تسميتها بأسطوانة عائشة، أن أم المؤمنين رضي الله عنها، هي التي أخبرت بها، وحددت مكانها(١). وقيل: لم تحددها السيدة عائشة رضي الله عنها، ولكن استُنبط مكانها بعد ذلك(٢). وقيل: هي التي كانت عائشة رضي الله عنها تتهجد عندها ليلاً(٣).

أما تسميتها بأسطوانة القرعة، فللحديث الذي روته السيدة عائشة رضي الله عنها(٤)، وورد فيه: (لو يعلم الناس بها ما صلوا فيها إلا أن تطير لهم قرعة). والحديث: (لو عرفها الناس لاضطربوا على الصلاة عندها بالسهمان). وسيأتي ذكرهما.

أما تسميتها بأسطوانة المهاجرين(٥) أو بمجلس المهاجرين(٦)، فلأن أكابر الصحابة من المهاجرين رضي الله عنهم، كانوا يجتمعون عندها، واعتادوا الجلوس حولها، وتحروا الصلاة الى جوارها، حتى قيل لمجلسهم هذا مجلس القلادة(٧)، بينما ذكر المطري والسمهودي، أن الأسطوانة التي كان يعقد عندها ذلك المجلس، ويقال له مجلس القلادة، هي أسطوانة الوفود(٨).

وقيل لها الأسطوانة المخلقة، لأنها كانت تخلّق أيضاً مع الأسطوانة المخلّقة الأصلية التي عند المحراب بطيب الخلوق(٩).

هذه الأسطوانة مع مثيلاتها السبع الأخريات، حظيت باهتمام بالغ من المؤرخين ومصنفي الآثار، فاعتنوا بها منذ الوهلة الأولى حتى عصرنا الحاضر، متتبعين شأنها عبر التغيرات والتوسعات التي شهدها المسجد النبوي على مر الزمان.

يقول ابن زبالة، في تحديد موقعها: (حدثني غير واحد من أهل العلم منهم الزبير بين الحبيب، أن الأسطوان التي تدعى أسطوان عائشة، هي الثالثة من المنبر، والثالثة من القبر، والثالثة من القبلة، والثالثة من الرحبة، أي قبل زيادة الرواقين المتوسطة للروضة) (١٠). وبزيادة الرواقين صارت خامسة من رحبة المسجد(١١). ويقول الحربي: (وهي الأسطوانة التي بينها وبين القبر أسطوانتان، وبينها وبين المحراب أسطوانتان، فهي واسطة بينهن)(١٢). ويحددها ابن النجار بأنها (الأسطوانة التي بعد أسطوانة التوبة الى الروضة، وهي الثالثة من المنبر، ومن القبر، ومن رحبة المسجد، ومن القبلة، وهي متوسطة في الروضة)(١٣).

وزاد الفيروزآبادي: (وهي في الصف الأول خلف الإمام إذا صلى في محراب النبي صلى الله عليه وسلم)(١٤). وأوضح السمهودي (الصف الأول) بقوله: (هذه الأسطوان بصف الأساطين التي خلف الإمام الواقف بالمصلى الشريف) (١٥). وأفاد أيوب صبري باشا بأنه قد كُتب على الأسطوانة المذكورة بخط جليّ جميل: (هذه أسطوانة عائشة رضي الله عنها)(١٦). ويضيف ملا خاطر الى ما أفاد به أيوب صبري، بأنه قد كتب لوحات من رخام على أسطوانات: المخلقة، وعائشة، والتوبة، والسرير، والحرس، والوفود، وقد ثبتت هذه اللوحات في مكان بارز الى أعلى هذه الأسطوانات(١٧).



إذن، (تقع الأسطوانة المذكورة وسط أساطين المسجد، فبين هذه الأسطوانة ومنبر النبي صلى الله عليه وسلم أسطوانتان، وبينها وبين قبره صلوات الله عليه أسطوانتان أيضاً، وبينها وبين القبلة والمحراب الفعلي أسطوانتان كذلك، وبينها وبين صحن المسجد السابق - الموازي لمئذنة بلال رضي الله عنه، الذي لم يكن مسقفاً - أسطوانتان. فهذه الأسطوان في الحقيقة هي ثالث أسطوانة من كل جانب، وتجاورها أيضاً أسطوانة التوبة، ثم أسطوانة السرير)(١٨).

اكتسبت اسطوانة عائشة أهميتها الدينية والتاريخية، من كونها أول مصلى للنبي صلى الله عليه وسلم، صلى اليها المكتوبة برهة من الوقت، بعد تحويل القبلة الى الكعبة المشرففة، وقبل تحوّله صلى الله عليه وسلم الى المحراب الموجود اليوم. يقول ابن زبالة: (إن النبي صلى الله عليه وسلم صلى إليها بضع عشرة المكتوبة، ثم تقدّم الى مصلاه الذي واجه المحراب في الصف الأوسط، أي الرواق الأوسط)(١٩). هكذا ورد في معظم المصادر، أن رسول الله صلى الله عليه وسلم، صلى اليها المكتوبة بضعة عشر يوماً؛ إلا أن غالي الشنقيطي انفرد بتقدير هذه المدة أكثر من ذلك، حيث يقول: (وقد اتخذ النبي صلى الله عليه وسلم مكانها مصلى بعد تحويل القبلة مدة شهرين أو ثلاثة، ثم تحوّل الى مكان مصلاه الذي في نهاية جدار المسجد القبلي حيث هو الآن عند الأسطوانة المخلقة،

فأصبحت هذه الأسطوانة خلفه)(٢٠).

كذلك تكتسب هذه الأسطوانة أهميتها مما ورد في فضلها من الأحاديث والآثار.

روى الطبراني في (الأوسط) عن عائشة رضي الله عنها قالت: إن رسول الله صلى الله عليه وسلم قال: (إن في مسجدي لبقعة قبل هذه الأسطوانة، لو يعلم الناس، ما صلّوا فيها إلا أن تطير لهم قُرعة). وعند عائشة جماعة من أبناء الصحابة، فقالوا: يا أم المؤمنين، وأين هي؟ فاستعجمت عليهم. فمكثوا عندها ساعة ثم خرجوا، وثبت عبدالله بن الزبير. فقالوا: إنها ستخبره بذلك المكان، فارقبوه في المسجد حتى تنظروا حيث يصلي. فخرج بعد ساعة فصلى عند الأسطوانة التي صلى اليها عامر بن عبدالله بن الزبير، فقيل لها أسطوانة القرعة(٢١).

وروى ابن زبالة عن اسماعيل بن عبدالله، عن أبيه، أن عبدالله بن الزبير ومروان بن الحكم وثالثاً كان معهما، دخلوا على عائشة رضي الله عنها، فتذاكروا المساجد، فقالت: عائشة: (إني لأعلم سارية من سواري المسجد، لو يعلم الناس ما في الصلاة إليها، لاضطربوا عليها بالسهمان). فخرج الرجلان وبقي ابن الزبير عند عائشة، فقال أحدهما لصاحبه: ما تخلف إلا ليسألها عن السارية، ولئن سألها لتخبرنه، ولئن أخبرته لا يعلمنا، وإن أخبرته عمد لها إذا خرج فصلى إليها، فاجلس بنا مكاناً نراه ولا يرانا، ففعلا. فلم ينشب ان خرج مسرعاً، فقام الى هذه السارية، فصلى اليها متيامناً الى الشق الأيمن منها، فعلم أنها هي، وسميت أسطوان عائشة بذلك. وبلغنا أن الدعاء عندها مستجاب(٢٢). قول عائشة رضي الله عنها المذكور فيه دلالة على ما ينبغي أن تكون عليه شدة حرص كل واحد على الصلاة في هذا المكان، لأن ضرب السهام في القرعة لا يتأتى إلا عند التزاحم على أمر(٢٣).

وذكر ابن زبالة أن أبا بكر وعمر والزبير بن العوام وعامر بن عبدالله رضي الله عنهم، كانوا يصلون إليها(٢٤). وكانت السيدة عائشة رضي الله عنها تتهجد عند هذه الأسطوانة ليلاً (٢٥). وكان كبار الصحابة رضي الله عنهم يفضلون الصلاة عندها، وأفاضل أبناء المهاجرين من التابعين كانوا يعتادون الجلوس عندها، حتى قيل لمجلسهم مجلس القلادة(٢٦).

قال ابن النجار: (أخبرني بعض أصحابنا عن زيد بن أسلم، قال: رأيت عند تلك الأسطوانة موضع جبهة النبي صلى الله عليه وسلم، ثم رأيت دونه موضع جبهة أبي بكر رضي الله عنه، ثم رأيت دون موضع جبهة أبي بكر موضع جبهة عمر رضي الله عنه. ويقال: إن الدعاء عندها مستجاب)(٢٧).

في العهد العثماني، كسي الصف الأول من أساطين الروضة بالخزف الأخضر، بما فيها أسطوانة عائشة، وتُوّجت أعاليها بتيجان مختلفة التصميم، فتوجت اسطوانة عائشة بالتاج الأيوني ذي الحلية اللولبية على شكل المحارة يحيط برأس الأسطوانة، ووضع في اعلاها لوحة مكتوبة تبين اسمها، كما سبق.

هوامش:

١/ ابن زبالة، محمد بن الحسن، أخبار المدينة، تحقيق: صلاح عبدالعزيز زين سلامة (المدينة المنورة: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ٢٠٠٣)، ١٠٠. ابن النجار، محمد بن محمود، الدرة الثمينة في أخبار المدينة، إعداد: حسين محمد علي شكري (المدينة: دار المدينة المنورة، ١٩٩٦)، ١٤٨. المطري، محمد بن أحمد، التعريف بما آنست الهجرة من معالم دار الهجرة، تحقيق محمد بن عبدالمحسن الخيال (المدينة المنورة: أسعد درابزوني الحسيني، د. ت)، ٣٤.

٢/ كردي، عبيدالله محمد أمين، الكعبة المعظمة والحرمان الشريفان عمارة وتاريخاً (الرياض: مجمموعة بن لادن السعودية، د. ت)، ٢٥١.

٣/ الخياري، أحمد بن ياسين، تاريخ معالم المدينة المنورة قديماً وحديثاً، تحقيق عبيدالله محمد أمين كردي (المدينة المنورة: نادي المدينة المنورة الأدبي، ١٩٩٠م)، ٦٢.

٤/ ابن زبالة، ١٠٠. السمهودي، علي بن عبدالله، وفاء الوفا بأخبار دار المصطفى، تحقيق قاسم السامرائي، جـ٢ (لندن، مؤسسة الفرقان للتراث الإسلامي ٢٠٠١م)، ١٧٥. أيوب صبري باشا، موسوعة مرآة الحرمين الشريفين وجزيرة العرب، ترجمة محمد حرب، جـ ٣ (القاهرة: دار الآفاق العربية، ٢٠٠٤)، ٢٣١.

٥/ ابن زبالة، ١٠٠. المطري، ٣٤. المراغي، أبو بكر بن الحسين، تحقيق النصرة بتلخيص معالم دار الهجرة، تحقيق عبدالله بن عبدالرحيم عسيلان (المدينة المنورة: د. ن، ٢٠٠٢م)، ٩١. الفيروزآبادي، محمد بن يعقوب، المغانم المطابة في معالم طابة، جـ١ (المدينة المنورة: مركز بحوث ودراسات المدينة المنورة، ٢٠٠٢م)، ٤٠٠.

٦/ ابن زبالة، ١٠١. ابن النجالر، ١٤٧. مؤلف مجهول، أحوال الحرمين الشريفين، تحقيق مركز الدراسات والبحوث بمكتبة نزار مصطفى الباز (الرياض: مكتبة نزار مصطفى الباز، ١٩٩٧)، ٩٤.

٧/ الشنقيطي، غالي محمد الأمين، الدر الثمين في معالم دار الرسول الأمين، ط ٣ (بيروت: مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩١م)، ٤٤.

٨/ المطري، ٣٤. السمهودي، جـ٢، ١٨٥.

٩/ المطري، ٣٤. المراغي، ٩١. الفيروزآبادي، جـ١، ٤٠٠. السمهودي، جـ١، ٣٧٠. عبدالغني، محمد إلياس، تاريخ المسجد النبوي الشريف، ط ٤ (المدينة المنورة: مطابع الرشيد، ٢٠٠٠)، ١٢٥–١٢٦.

١٠/ ابن زبالة، ١٠١. المطري، ٣٤.

١١/ المراغي، ٩١. السمهودي، جـ٢، ١٧٧

١٢/ الحربي، إبراهيم بن إسحاق، كتاب المناسك وأماكن طرق الحج ومعالم الجزيرة، تحقيق: حمد الجاسر، ط٢ (الرياض: دار اليمامة للبحث والترجمة، ١٩٨١م)، ٤٠٥.

١٣/ ابن النجار، ١٤٧.

١٤/ الفيروزآبادي، جـ١، ٤٠٠

١٥/ السمهودي، جـ٢، ١٧٧

١٦/ ايوب صبري باشا، جـ٣، ٢٣١. البرزنجي، جعفر بن السيد إسماعيل، نزهة الناظرين الى مسجد سيد الأولين والآخرين (بيروت: المكتبة العلمية، د. ت)، ٥٩. الأنصاري، ناجي محمد حسن، عمارة وتوسعة المسجد النبوي الشريف عبر التاريخ، مراجعة عطية محمد سالم (المدينة: نادي المدينة المنورة الأدبي، ١٩٩٦)، ٦٩.

١٧/ ملا خاطر، خليل إبراهيم، فضائل المدينة المنورة، جـ٢، (دمشق: مؤسسة علوم القرآن، ١٩٩٣)، ٣٢٦

١٨/ قائد، أصغر، تاريخ آثار مكة والمدينة، ترجمة إبراهيم الخزرجي (قم: دار النبلاء، ١٩٩٩م)، ٢٢٣.

١٩/ ابن زبالة، ١٠١. ابن النجار، ١٤٧. الطري، ٣٤. المراغي، ٩١. الفيروزآبادي، جـ١، ٤٠٠. السمهودي جـ٢، ١٧٧. حافظ، علي، فصول من تاريخ المدينة المنورة، ط ٢، (جدة: شركة المدينة المنورة للطباعة والتوزيع، ١٩٨٤)، ٦٩.

٢٠/ الشنقيطي، ٤٤

٢١/ الطبراني، سليمان بن أحمد، المعجم الأوسط، حديث رقم ٨٦٦، تحقيق محمود الطحان، جـ١ (الرياض: مكتبة المعارف، ١٩٨٥)، ٤٧٥–٤٧٦. الهيثمي، علي بن أبي بكر، مجمع الزوائد ومنبع الفوائد، كتاب الحج، باب أسطوانة القرآن، جـ٤ (بيروت: مكتبة المعارف ١٩٨٦م) ١٢–١٣. السمهودي، جـ ٢، ١٧٥–١٧٦. الحربي، ٤٠٤–٤٠٥.

٢٢/ ابن زبالة، ١٠٠. ابن النجار، ١٤٧–١٤٨. المطري، ٣٤. المراغي، ٩١. الفيروزآبادي، جـ ١، ٤٠٠.

٢٣/ عبدالله عسيلان، محقق تحقيق النصرة للمراغي، ٩١، هامش رقم ٢

٢٤/ ابن زبالة، ١٠١

٢٥/ الخياري، ٨٥

٢٦/ الشنقيطي، ٤٥

٢٧/ ابن النجار، ١٤٧–١٤٨. المطري، ٣٤. المراغي، ٩١.

الكوبري: حصاد الاصلاح السعودي

الدكتورة مضاوي الرشيد

دخلت في نقاش حول انجازات الأعوام الأربعة السابقة مع احد الكتاب السعوديين على قناة فضائية وتناولنا قضية الإصلاح السياسي، وانتهى الحوار الى موضوع الكوبري وشبكة الطرق السريعة المعبدة التي تربط مدن المملكة خاصة تلك التي تم انجازها خلال عهد الملك عبدالله.

ونستغرب الالتباس الذي يحصل عند البعض خاصة اولئك الذين يخلطون بين مفهومين: احدهما يتناول الاصلاح السياسي وآخر يستشهد بانجازات مادية منها تطوير البنية التحتية بما فيها (الكباري) والمطارات وغيرهما من مرافق الحياة.

لا يزال مفهوم الاصلاح مغلفاً بمعايير الانجاز المادي المرئي ولا يتجاوزه الى جوهر الاصلاح السياسي الذي طالب به الكثيرون في السعودية وصاغوا العرائض من أجل تبلور مفهومه، وجمعوا التواقيع المطالبة به، ودخل بعضهم السجن، وحرم آخرون من ابسط الحقوق بسبب الحراك الذي قاموا به.

هذه المطالب الاصلاحية تجاوزت (موضوع الكوبري) وتطرقت الى ما هو اكثر شمولية حيث طرحت وثائق الاصلاح رؤية واقعية لتغيير حقيقي لا يزال حتى هذه اللحظة معلقاً ومتوقفاً على ارادة عليا لم تستجب له واكتفت بنظرية الصبر والتدرج ومقولة ان المجتمع ليس مهيئاً لقفزة تنقل النظام السياسي الى مرحلة الانفتاح المرجو الذي ايضاً يتجاوز موضوع ادخال السينما والمسرح الى ما هو أهم كالمشاركة السياسية وسيادة القانون وفصل السلطات.

أي تغير جوهري حصل في العالم كان نتيجة حراك شعبي تنخرط فيه النخب والمجتمع المدني لمدة عقود طويلة ترضخ تحت ضغطه القيادة السياسية وتتنازل فيه عن استئثارها بالسلطة وبما أن السعودية بتركيبتها الحالية الاجتماعية واقتصادها الريعي قد أخرا هذا الحراك، الا انه كان متلازماً مع تثبيت الدولة الحديثة ولم ينقطع ابداً.

ولكن هذا الحراك لا تقابله رغبة حقيقية في التغير السياسي والنقلة النوعية من قبل المحتكرين للسياسة في البلاد. اكتفت القيادة بالتنمية والتي رافقتها طفرة نفطية خاصة في السنوات الماضية مما جعلها تختبئ خلف الانجازات المادية لتؤجل الاستجابة لمطالب الاصلاح السياسي، فتوقفت عجلته رغم بعض المطالب التي لم تجد مكاناً سوى صفحات الانترنت لتعبر عن رغبة حقيقية وقفزة نوعية في تركيبة الحكم الداخلي.

وظلت هذه المطالب بعيدة عن اضواء الاعلام الرسمي الذي لم ينشر حتى هذه اللحظة خبر هذه المطالب أو التعليق عليها من قبل أي مسؤول رفيع المستوى. يحصل هذا على خلفية ادعاءات رسمية بانفتاح الصحافة السعودية ويبدو انها اليوم اكثر انشغالاً بالشأن الايراني من انشغالها بالشارع السعودي ومطالب نخبه الاصلاحية. وينشغل هذا الاعلام بالانتخابات الايرانية ونتيجتها اكثر من انشغاله بالغاء الانتخابات السعودية في بلديات محلية أو قمع الحريات في بلد تعتبر فيه مصادرة حقوق الانسان من مسؤوليات النظام.

ويتبجح الاعلام السعودي بنكبة الديمقراطية في ايران وقمع الاصلاحيين وتيارهم في شوارع طهران بينما يظل مصير المعتقلين السعوديين على خلفية دعوة للمظاهرات أيام احداث غزة مجهولاً لا يتطرق له الاعلام السعودي بل أنه يعتم عليه ويتجاهله ناهيك عن قضية المساجين الذين لم يقدموا الى محاكمة حتى هذه اللحظة رغم مرور اكثر من عامين على اعتقالهم بحجة انهم كانوا ينوون تأسيس حزب سياسي.

فمظاهرات ايران ثورة على حكم الملالي كما يزعم الاعلام السعودي بينما مظاهراتنا فتنة وفساد في الارض تستدعي فتاوى التحريم والقمع المنظم. فالنظام السعودي ومن خلال اعلامه الممول رسمياً بدأ يعطي دروساً في الديمقراطية المعدومة في الداخل السعودي ودروسه الموجهة الى الداخل لا تتجاوز صور الانجاز العظيم الذي يمر فوق الكوبري المزعوم والمدن الصناعية المبعثرة على أرض الواقع، والتي اتفق المحللون الاقتصاديون على أن هدفها الأول تنويع الدخل والاستثمار للدولة، وليس ايجاد فرص عمل حقيقية للمواطنين، وسيكون مصيرها كمصير المدن القديمة التي بنيت بعد طفرة السبعينات من القرن المنصرم.



الدكتورة مضاوي الرشيد

وحتى ان استبدلنا انجازات التنمية واعتبرناها بديلاً حقيقياً للاصلاح السياسي فسنجد اننا لا زلنا في مرحلة متخلفة عندما نتعاطى مع التنمية البشرية. فجامعاتنا التي صرفت عليها الملايين تبقى حتى هذه اللحظة في مؤخرة المراكز الثقافية ونسبة الفساد تعد من اعلى النسب في العالم وقمع الحريات يستشري بل يزداد خاصة وأن معطيات القرن الحالي قد جاءت بوسائل اتصال حديثة تزامنت مع تطوير تقنيات جديدة في نفس الوقت.

فما يكسبه المجتمع عن طريق انخراطه بوسائل الاتصال الحديثة تأخذه منه الدولة بوسائل اخرى هدفها الحجر على هذه الوسائل وحجبها تحت الذريعة المعروفة وهي الحفاظ على الامن الاجتماعي واخلاق الأمة ولكن يبقى الهدف الرئيسي هو التضييق على حريات المجتمع وكذلك قدرته على تنظيم نفسه في مجالات بعيدة عن سلطوية النظام والآلة القمعية.

استطاع النظام السعودي ان يقنع شرائح كبيرة في المجتمع السعودي ان الاصلاح لا يأتي الا من فوق وان ظهرت معالمه المقننة فسيكون

هبة تقدمها السلطة كما تشاء وعندما تشاء لأن حراك المجتمع يشق الصف وينذر بعواقب وخيمة كالفتنة والانقسام والفوضى. فيتحول المجتمع تحت هذه المنظومة الى مترقب للهبة الاصلاحية التي تدل على حكمة فطرية للقيادة حيث هي وحدها من يقرر مكانها وزمانها وتفاصيلها وأي خطوة اصلاحية تعلن تتلقفها وسائل الاعلام الرسمي وتعتبرها مفاجأة كبرى وشطحة اصلاحية مدروسة تشكر عليها ويتحول عزل هذا المسؤول أو ذاك واستبداله بآخر إلى ثورة حقيقية ستغير مسار المؤسسات الحكومية ورؤيتها المستقبلية.

ويخلق هذا النوع من الدعاية المدروسة حالة تأهب وانتظار عند الكثيرين الذين يصابون باحباط مستمر بعد الاعلان عن انجازات الادارة ومشاريعها التنموية. والكل يذكر مسرحية الانتخابات السعودية والتي صورها الكثيرون وكأنها استمرارية لتجربة سابقة. فالتقفها الاعلام الداخلي والخارجي الذي بقي صامتاً مؤخراً عندما تم الغاؤها بأمر خاص. وبقية عملية الالغاء مدفونة لم يمر عليها الاعلام السعودي ولم يكرس لها حلقة نقاشية واحدة.

وبينما ننشغل بتفاصيل الدستور الايراني ومرشده الأعلى لا ننتبه الى عملية توزيع الادوار واستئثار البعض بمناصب عليا في الدولة لأكثر من نصف قرن في بلادنا. نشرح الدستور الايراني ونختبئ خلف شعارات عريضة تحاول اقناعنا أن دستورنا القرآن واكثر ما نطمح له هو نظام اساسي صدر على عجل في بداية التسعينات تحت ضغوط محلية وخارجية. كان هدفه الأول تعريف المجتمع بحق أسرة تحكمه وشخصيات تنتظر دورها في تبوؤ اعلى منصب في الدولة.

لقد حان الوقت لأن نترك ايران لشعبها اذ اثبت هذا الشعب قدرة فائقة على تدبير مصلحته وحراك شعبي قديم أطاح بدكتاتورية لها جذورها التاريخية ونلتفت لمأساتنا ومأساة مؤسساتنا التي تحولت الى بؤر همها الأول حماية النظام وليس المجتمع بل هي متهمة اليوم بالعمل ضد المجتمع وقهره وتقليص استقلاليته وحراكه.

وعندما نفصل فقط موضوع التنمية المادية وانجازاتها المزعومة عن قضية الاصلاح السياسي سنجد انفسنا أمام واقع مزر حيث تخلفت المملكة ليس عن محيطها العالمي بل عن محيطها الخليجي في كثير من الأمور ومن أهمها تطوير المؤسسات الكفيلة باشراك المجتمع في تقرير مصيره ومصير ثروته وسياسته الخارجية وطالما ظلت الحريات مصادرة وخاصة الحريات السياسية سنظل نردد شعارات باهتة تستغل إعلامياً وسنظل نحكم من قبل شركة عائلية تعاني اليوم من معضلة كثرة المساهمين. فالاوطان لا تبنيها الشعارات بل تبنيها مؤسسات نزيهة مستقلة لها ديمومة تبقى بعد فناء الاشخاص. وعندها فقط ربما ننخرط في حلقات دروس الديمقراطية التي نوزعها على العالم والجيران على شاشات التلفاز وصفحات الجرائد.

وقبل أن نستهزئ بتجارب الشعوب الأخرى وننبش تعثر ديمقراطيتها لنبدأ مشوارنا الطويل على كوبري التنمية السياسية الحقيقية. وكما هي مطبات الكوبري الذي يصل المدن بعضها ببعض سنجد أن اكبر مطب للاصلاح السياسي قد وضعه المسؤول الكبير الذي توج عهده بشد الاحزمة وتقنين عدد المستأثرين بالسلطة وصلاحياتهما ومواردهم التي يستمدونها من خزينة الدولة. لقد تلاشت هذه الشعارات ما ان ظهرت ولم يبق منها سوى الاصداء المبهمة وحالة إحباط دفعت البعض في الداخل السعودي إما للتقوقع والاختفاء أو لتصعيد لهجة المطالب الاصلاحية التي لا تلقى اذناً صاغية.

عن القدس العربي، ٢٠٠٩/٦/٢٩

(مكرَّمة) و (منوّرة) رغماً عن الوهابية!

محمد أحمد الحساني

ما هذا الذي يحصل؟

بلغني أن أحد الرعاع استنكر أو اعترض على وصف مكة المكرمة بهذه الصفة المكرمة، والمدينة بصفة المنورة، زاعما أنه نعت مستحدث لم يكن موجودا أو معمولا به في أفضل العصور الإسلامية.

لا أعلم ممن يستوحي هؤلاء الرعاع أفكارهم «الماهرة» ولا من أين يأتون باكتشافاتهم «الباهرة»، ولكن الذي أعلمه وأؤمن به أن مكة تستحق أن تنعت بأنها المكرمة رغم أنف من يقول بغير ذلك.

وكيف لا تكون مكرمة وقد كرمها الخالق العظيم رب السماوات والأرض ورب كل شيء بأن جعلها مقرا لبيته المحرم المكرم المقدس، أليس في ذلك تكريم لها من خالقها، وإذا كان ذلك هو أعظم وأجل أنواع التكريم إطلاقا، فكيف يستكثر عليها أحد الرعاع أن ينعتها عباد الله بأنها مكة المكرمة وأنها أم القرى وهو اسم آخر سماها الله به وذكره في كتبه من ضمن عشرات الأسماء التي جاءت في كتاب الله وآياته لمكة المكرمة وما فيها من معالم مقدسة، وهي المدينة الوحيدة في العالم كله التي حدد حدودها مالك الملك فما كان داخل تلك الحدود فهو حرم، وما كان خارجها فهو حل، وهي حدود توقيفية لا يمكن لبشر مهما كانت سلطته توسيعها مثلما توسع حدود أية مدينة أخرى.

أليس في هذا التميز تكريم إلهي للبلد الأمين يوجب على خلقه وصف مكة بلقب المكرمة؟

وقد ذكر التابعي الجليل الحسن البصري بعض فضائل أم القرى في رسالة له فكان مما ذكره عنها من فضائل أنها حسب ما ورد في الأحاديث الشريفة أحب بلاد الله إلى الله وأن الحسنات تتضاعف فيها أضعافا كثيرة حتى أن الصلاة في حرمها الشريف بمائة ألف صلاة في ما سواه، وأنها شهدت أول نزول للقرآن الكريم، وأكرمها الله باختيار نبيه صلى الله عليه وسلم من بين أبنائها من بني هاشم. إلى غير ذلك من الفضائل التي لا تحصى ولا يغفل عنها إلا من ران على قلبه.

أما المدينة فإنها منورة رغم أنف الرعاع بنور النبوة، وبما نزل فيها من قرآن، وبالمسجد النبوي الشريف، وبأنها أول عاصمة للإسلام، وأنها مأرز الإيمان، ودار الهجرة ونورها ساطع بهي باهر.

ولكن ماذا نقول لمن ابتلي بعمى البصيرة وإن جعل الله له عينين واسعتين، (إنها لا تعمى الأبصار ولكن تعمى القلوب التي في الصدور). وسبحان ربك رب العزة عما يصفون وسلام على المرسلين والحمد لله رب العالمين.

عن عكاظ، ٢٠٠٩/٧/٦

وجوه حجازية

(١)
أبو بكر الموري
(١١٦٠ - ١١٩٩هـ)

أبـو بكر بن ابراهيم بن عثمان المـوروي الحنفي، حسام الدين. أحد وزراء الدولة العثمانية، عالم فاضل، أديب. ولد في حدود الستين ومائة وألـف هـجرية، ونشأ بكنف والـده، وقـرأ وسمع وأخـذ الفنون، وقـرأ كتب المعقول والمنقول على علماء أجـلاء، منهم القاضي عماد الـدين بـن اسماعيل بـن مصطفى القونوي الحنفي، وأكـثر من الأخذ عنـه، وانـتـفـع بـه، ومـهـر بـالأدب والكتابة، وكتب الخـط المنسوب، وبرع بـالترسل والإنشاء، وأكب على المطالعة والإستفادة وتفوق، وكان عارفاً باللغة العربية والفارسية، ينظم وينـثر فيهما، وكـذا اللغة التركية. وكـان كريم الطبع حسن الأخـلاق، كـثير الحـيـاء، لطيف المذاكرة، يحفظ النوادر واللطائف ويـوردهـا في محاضراته، ويحب العلماء، ويكثر من مجالسة الأدبـاء، ويختلط بالشعراء، مـع الديانة والعفة والـصـلاح والـتـقـوى. ولِّي الـوزارة، وتنقل بالنيابات. ولي نيابة جدة، ومشيخة الحرم المكي الشريف، وتـوفي رحمه الله بمكة المكرمة(١).

(٢)
محمد المزمل
(.....-١٣٣٢هـ)

محمد المزمل الجبرتي الحنفي. نزيل البلد الحرام. قدم مكة المكرمة صغيراً، وجـاور بها، وتلقى العلم على الشيخ أحمد أبي الخير مرداد، ولازمــه وأكـثر مـن قـراءتـه عليه، وعلى الشيخ حسن طيب، والشيخ عبدالقادر شمس، وكان مغرماً بعلم الفقه الحنفي، فقد قرأ على أبي الخير شرح العيني مع الكنز مع حاشية القلعي عليه، وفي الـدر المختار وحواشيه والأشباه والنظائر وغير ذلك. وقـرأ النحو قبل ذلك. تصدى للتدريس في المسجد الحرام، فدرّس في علم الفقه سنين عديدة. وكان صالحاً ذا استقامة، مواظباً على التدريس والطاعة والعبادة الى أن توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٢).

(٣)
إبراهيم بن سعد المصري
(١٢١٩-١٣١٦هـ)

إبـراهـيـم بـن سعد بـن محمود المصري الشافعي. نزيل البلد الحرام. قدم مكة المكرمة في نيف وتسعين ومائتين وألف هـجرية، وجاور بها، وتزوج بها، وجلس بالمسجد الحرام يقرئ ويعلم التلاميذ علم القراءات، وأكثر طلبته الذين قرأوا عنده وتلقوا عنه علم القراءات جاويين، وتخرج على يديه كثير منهم. ثـم التحق موظفاً بالمدرسة الصولتية لتعليم التجويد والقراءات بها. وكان بارعاً في ذلك متقناً. توفي رحمه الله بمكة المكرمة(٣).

(١) محمد خليل المرادي، سلك الدرر، جـ١، ص٤٨.
(٢) عبدالله مرداد أبو الخير، مختصر نشر النور والزهر، ص ٤٨١. وعبدالله بن محمد غازي، نظم الدرر، ص ٢٠٦.
(٣) أبو الخير، مصدر سابق، ص ٥٣. وعبدالله غازي، مصدر سابق، ص٤١، في ترجمة عبدالله حمدوه، وأخذ منه تاريخ وفاته. وكذا من سير وتراجم، عمر عبدالجبار، ص ١٦٤. وانظر صحيفة المدينة، ١٠، ١٣٩٩/١٠/١٨هـ.

درس وهابي في الوطنية

هذه السعودية لن تفيق حتى بعد مائة عام، إن طال أمدها الى ذلك الحين، لا قدّر الله!

هذه مزرعة تحكمها عصابة، شديدة المناطقية، شديدة الطائفية، لا تفهم معنى الدولة ولا الإنتماء ولا المواطنة ولا أبسط الحريات الواجب احترام الناس وخياراتهم فيها.

هذه مزرعة تحكمها أقليّة وهّابية، ترى أنها أرقى عرقاً، وأصفى ديناً في الكون كلّه.

هذه مزرعة تنهب خيراتها أقليّة، ويتآمر فيها الديني والسياسي على إخضاع الناس للباطل، ويتم شرعنة ذلك باسم الدين.

وهذه مزرعة، يتقاسمها مناصبها وخيراتها آل سعود والنجديون (وهابيون ومثقفون) وما تبقى من فتات يعطى لمعظم الشعب المقتول بالبطالة والغلاء وقلة الخدمات، فضلاً عن أمراض السكر وضغط الدم والقلب والسرطان!!

التفت الأفّاقون اللصوص من بريدة ونواحيها، وبعض أحياء الرياض وتوابعها، الى موضوع الوطنية والوطن، وقد كانا ينعتان بالوثنية والوثن. فحين واجههم المصلحون بهذه المفاهيم طلباً لإصلاحهم، وفتح آفاق أذهانهم المغلقة، استحوذوا على تلك المفاهيم وحرّفوها، وتاجروا بها، وتصدّوا كذباً للدفاع عنها. فصارت الوطنية والإنتماء الوطني والمواطنة تتلخص في أن يكون المواطن عبداً لآل سعود والوهابية والنجدية المقيتة.

وبدل أن يتعلّموا هم وطواغيتهم وأفراخ العنف التي خرّجوها الى كل العالم تقتل وتذبح باسم الله، جاؤوا لينظروا على المواطنين المبتلين بأمثالهم كيف تكون الوطنية.

عقد بداية الشهر الجاري، في المنطقة الشرقية ندوة أو دورة استمرت عدّة أيام، تحت عنوان (فقه الإنتماء والمواطنة).. خصصت للدفاع عن النظام السعودي الفاسد ومهاجمة اعدائه المحليين والخارجيين. والمدهش في كل هذا، أن معظم المحاضرين اخترقوا حقوق المواطنة والإنتماء في كل ما يدعون اليه، ما يشير الى أن هؤلاء الوهابية والمتنجدون المخمليون لا يفقهون من مفرادات الوطنية سوى الإنصياع لحكم (عبيد العبيد) آل سعود.

كمثال على ذلك، شخص اسمه عبدالرحمن الحجي، حصل على الدكتوراة من جامعة وهابية جاهلة، ودرس فيها وهي جامعة محمد بن سعود، جاء ليكفر المواطنين والمسلمين جملة باعتبارهم مشركين. ثم انثنى على الحركات الإسلامية: الإخوان في مصر، وحماس في فلسطين، وحركات اسلامية اخرى في العراق ولبنان، ليرى أنها تعبد الأوثان، وليختم مقالته بأنه لا توجد دولة موحّدة (دولة توحيد) قمعت الأوثان!! سوى السعودية، ثم عدد ما هي الأوثان، ما ينم عن جهل وتطرّف ديني لا علاقة له بعلم او دين.

ومما قاله الوهابي المتطرف، عن تلك الجماعات الإسلامية هو أنها: (تمكنت من الحكم، أو بعضه، لكنها أبقت على الشركيات من الأوثان والأصنام). وأضاف خلال محاضرته التي حملت عنوان: (تأصيل فقه الإنتماء والمواطنة)، بأنها (تشتكي من اغتصاب الأرض والظلم، لكنهم يسكتون عن حق الله) أي أنهم لم يحاربوا الشرك من المنظور الوهابي، وكأنه مدافع عن الله وحقوقه، وأما حقوق عباده، فلربما سيقوم آل سعود وأمثاله يوماً باسترجاعها من يد الصهاينة.

فما هي الشركيات التي خالفتها تلك الجماعات الإسلامية، بنظر الحجّي والوهابية؟ بل ما هي علاقتها بالمواطنة وتأصيل الإنتماء الوطني؟ وهل يريد الحجّي ان يوصل القارئ او المستمع الى أن (من لم يكن وهّابياً، فإنه مشرك، وبالتالي لا يمكن أن يكون وطنيّاً مخلصاً)؟

لقد استشهد الحجي بمسجد الخليل، في مدينة الخليل بفلسطين المحتلة، وسخر من أن الفلسطينيين والمسلمين (يطلقون عليه الحرم الخليلي، وهو لا يعدو كونه مسجداً عادياً، توجد فيه سبعة أوثان).

ما شاء الله! سبعة أوثان في مسجد الخليل المحاط بقطعان المستوطنين! ولم يتم هدمها، مع أن حماس ليست مسيطرة على الوضع في الضفة الغربية! والواضح أن كلّ قبر في مسجد يعتبره الوهابيون (وثناً، أو صنماً) يعبد من دون الله، بل أن قبر النبي نفسه، قال عنه الوهابيون أنه قد يتحول الى وثن لأن عليه بناء، حتى وإن كان في مسجد، ولذا لازالوا يطالبون بهدمه!

مع هذا يتحدث الحجّي، الوهابي المتطرف، بأن السعودية هي (الدولة الوحيدة التي تقيم التوحيد، فلا يوجد فيها مظاهر شركية)!. والدليل على ذلك، حسب قوله (إن المتأمل لهذه البلاد قبل ٩٠ عاماً، يجدها مليئة بالتماثيل، فيوجد في الطائف، وثن عبدالله بن عباس، وفي مكة وثن خديجة، وكانا يعبدان من دون الله، وفي جدة وثن حواء، لكن الملك عبد العزيز أزالها منذ أول يوم سيطر فيها على تلك المدن، وهو ما تميزت به هذه البلاد إلى يومنا الحاضر.. حتى أصبحت مأوى أفئدة الموحدين في كل أنحاء العالم).

هكذا إذن، يتحول قبر حبر الأمة عبدالله بن عباس، وقبر السيدة خديجة زوجة النبي، وقبر أمنا حواء، الى مجرد تماثيل وأوثان تعبد من دون الله!

أليست هذه صفاقة وقلّة ذوق، وغباء وهابي قلّ ان نجد نظيره في الكون كلّه؟

أليس معنى هذا أن من لا يؤمن بما قاله هذا الجاهل، ونظراؤه الوهابيون، يعتبر من (عبدة الأصنام والأوثان والتماثيل، وأنه من المشركين)؟ ترى من من المسلمين يمكن ان يخرج من هذه الدائرة؟ وكيف يمكن ان يكون المشرك بنظر الوهابي المتطرف وطنيّاً وله انتماء وطني، ويتمتع بحقوق المواطنة؟! لا غرو ان معظم المواطنين هم من غير الوهابية وبالتالي من المشركين، وعليه لا بد أن يصبحوا مسلمين وهابيين موحدين على طريقتهم قبل أن يحصلوا على حقوق المواطنة، وقبل أن يعترف بانتمائهم الوطني!

ألا قبحكم الله على هذا الفكر المريض، الذي يخلص صاحبه وأمثاله الى القول: (أي شخص يكنّ العداوة إلى السعودية، فهو بذلك يكنّ عداوة لأهل التوحيد)، وأن الأوطان (تعمر بالتوحيد والسنّة، والمملكة رمز للتوحيد)، مطالباً بـ (التبرؤ من المشركين، ومما يفعلون).

- الحجاز السياسي
- الصحافة السعودية
- قضايا الحجاز
- الرأي العام
- إستراحة
- أخبار

- تراث الحجاز
- أدب و شعر
- تاريخ الحجاز
- جغرافيا الحجاز
- أعلام الحجاز
- الحرمان الشريفان
- مساجد الحجاز
- آثار الحجاز
- صور الحجاز
- كتب و مخطوطات







إتصل بنا

(شكراً قطر) يغضب السعوديين

صانعة الحروب تثأر لنفسها في حكومة السنيورة

من يرقب ملامح وجه وزير الخارجية السعودي الأمير سعود الفيصل وهو يستمع تحت قبة البرلمان اللبناني الى كلمات الشكر والثناء التي كانت تنهال على أمير قطر ورئيس وزرائها تلفته تلك الغصة المكتومه التي حاول الفيصل كبتها ولكنها تسرّبت الى ابتسامته الغائضة، فقد وجد نفسه في أجواء ليست مريحة خصوصاً وهو يستمع إلى رئيس مجلس النواب نبيه بري الذي تعمّد في إظهار فرحته الغامرة بنجاح الدور القطري وإطرائه المتكرر على الشيخ حمد، الذي حباه بحفاوة خاصة، بعد أن ختم حوار الدوحة بعبارة إطراء متميّزة (إذا كان أول الغيث قطرة، فكيف إذا كان قطر).



(الحجاز) انفردت بكشف قصة الإنقلاب في سوريا بتمويل سعودي

هل تقوّم السعودية سياستها الكارثية؟

في 15 أكتوبر 2006، نشرت (الحجاز) مقالاً تحت عنوان (السعودية تتبنى بشكل صريح مشروع إسقاط النظام السوري)، تناول طبيعة التحركات السعودية المريبة إزاء الحكومة السورية والتي بدأت بدعوة نائب الرئيس السوري السابق المنشق عبد الحليم خدام لزيارة الرياض، حيث التقى الملك وولي العهد الأمير سلطان، وكان لقاء قد جمع رفعت الأسد، شقيق الرئيس السوري السابق حافظ الأسد ونائب الرئيس الأسبق، مع خدام في الرياض لوضع خطة إطاحة نظام الرئيس السوري بشار الأسد. وهذه الأنباء، حسب الحجاز، (جاءت في سياق أنباء أخرى حول دعوة الولايات المتحدة لرفعت الاسد من أجل مناقشة مستقبل سورية ومصير نظام الحكم فيها!!).


من يتآمر على الآخر؟!

أربع إتفاقيات أمنية بين الرياض وواشنطن

السعودية.. قلعة إستراتيجية أميركية

بدأت تلميحات متقطعة تصدر عن الجانب السعودي بشأن إتفاقيات أمنية في أغسطس من العام الماضي، حين بدأ الحديث عن عمليات تطويرية لقوة امنية لحماية المنشآت النفطية في البلاد، قوامها ألف عنصر امني. وقال اللواء منصور التركي المتحدث الأمني بوزارة الداخلية لصحيفة (الشرق الأوسط) السعودية في 30 اغسطس 2007، بأن (هذه القوة الأمنية تأتي في إجراء يتناسب مع متطلبات المرحلة الراهنة)، وبحسب الصحيفة فإن



حول اعتقال الناشط الحقوقي متروك الفالح

دعت منظمة العفو الدولية في بيان عاجل لها (2008/5/20) الى ضرورة إطلاق سراح الدكتور متروك الفالح من السجون السعودية. ففي 19 مايو 2008 قبض على الدكتور متروك الفالح، وهو أكاديمي وناشط سعودي في مجال حقوق الإنسان، ووضع بمعزل عن العالم الخارجي في مقر المباحث العامة، وأصبح عرضة لخطر التعذيب وغيره من ضروب إساءة المعاملة.

الطيب: الوطن ليس ملكاً لفئة

أثار اعتقال الإصلاحي الدكتور متروك الفالح ردود فعل غاضبة، خاصة وأن طريقة الإعتقال بدت وكأنها اختطاف، بلا مبررات قانونية وبدون توضيح الإتهامات وبدون التواصل مع محامين أو مع عائلته. وشمل التعاطف مع الفالح عدداً كبيراً من الناشطين الحقوقيين، ومن منظمات المجتمع المدني في داخل وخارج المملكة، كما شمل العشرات من المثقفين والسياسيين.



خالد العمير... (الداخليّة) مازالت في غيّها وهي العدو!

مرة أخرى اقتيد د/ متروك الفالح من وسط مكتبه في حرم الجامعة المصون الذي لم يعد له حرمة كغيرة من الأماكن في هذا الوطن. لقد اعتقل د/ متروك الفالح عام 2004 م في نفس المكان وكانت قوات المباحث تسحبه على الأرض سحباً في مشهد يدل على حقارة مرتكبيه. كان ذنبه الوحيد أنه أراد أن يرى هذا الوطن شامخا عزيز بين الأوطان، وطن يحكمه دستور يحفظ حقوق الإنسان ويفصل السلطات ليعرف المواطن مالذي له وماالذي عليه ولكن كان جزاؤه هو ورفاقه السجن.



وداعاً مكّة!

لم يتبق إلا القليل من مكة.. التراث والتاريخ والعبق الديني.

لقد امتحنها الله امتحانات شتّى كان أشدّها سيطرة صنفين من البشر أتيا على روحها: جماعة بدوية قبليّة جاهلة لا تفهم معنى


أزياء حجازية